الاثنين 26 أيلول 2022
العدد 4736 السنة السابعة عشرة
Lundi 26 Septembre 2022 nº 4736 17ème année

24 صفحة
10000 ليرة

الأخبار
al-akhbar

www.al-akhbar.com

رأس المال
العالم نحو ركود جديد

- عبد الحليم فضل الله
الأزمة وسوق العمل
- محمد وهبة
من السارق؟
- ماهر سلامة
فقاعتا أميركا والصين

رئاسيات 2022

عندما تصبح رئاسة الجمهورية أعلى رتب الجيش [4]

مفتي البلاط يعلن موت الحريرية السياسية [2]

ضحايا مراكب الموت
لا أرض ولا أحلام ولا قبور
[8 ـ 9]

(أ ف ب)

فلسطين

انطلاق «الأعياد اليهودية»
العدو يسعّر التوتر

10

الحدث

إيران تحاصر الاحتجاجات

11

بريطانيا

وصفة تراس لـ «الانهيار»
إعلان الحرب على الفقراء

12

قضية اليوم

المفتي يقيم مأتماً لـ «الحريرية السياسية» السعودية تراسله الغرب من دار الفتوى: هذه حصتي

لم يتقدم الكلمة التي ألقاها مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان في اللقاء الموسع للنواب السنة الـ24 في دار الفتوى، أي جديد. والأمر نفسه ينطبق على لقاء النواب في دارة السفير السعودي. في عائشة بكار تماماً كما في البرزة لم يتطرف المجتمعون إلى مسألة محددة، لتكون صور اللقاءين هي الأهم. خلاصة الاجتماعين تقديم النواب السنة كورقة ضغط سعودية إلى الغرب وإنهاء الحريرية السياسية بتعيين دريان وريثاً شرعياً

لينا فخر الدين

لو كان الرئيس سعد الحريري على «قيد الحياة» السياسية، لما احتاج مفتي الجمهورية الشيخ عبد اللطيف دريان أن «يعلّي باب داره» لاستقبال أكبر عدد ممكن من النواب السنّة في اجتماع واحد، ولما كان «استعطى» حضور جهاد الصمد أو قاسم هاشم وآخرين إلى «عائشة بكار»، وما كان أيضاً ليُلقي بعباءة مرجعيته الدينيّة على من صنّفهم إيّان الانتخابات النيابيّة أشبه بـ«الخوارج» عن الدين، أو ليُقدّم «شرعيّة» الدار على طبق من ذهب إلى «متمردي الطائفة» الذين ترشّحوا باسم حزب الله وفازوا بمعيّته. لو لم ينكفئ الحريري منذ أشهر، لم تكن الصورة قد ظهّرت بهذه الطريقة: أشرف ريفي على يمين المفتي وفؤاد مخزومي على يساره، ولكان سيجري البحث عنهما «بالسراج والفتيلة» في الصفوف الخلفيّة.

بكل بساطة، لو لم يكن الحريري منكفئاً، ما كان اجتماع دار الفتوى الذي ضمّ 24 من أصل 27 نائباً سنياً (تغيّب النواب أسامة سعد، حليمة القعقور وإبراهيم منيمنة) لينعقد. يُدرك العارفون هذا الأمر جيّداً، باعتبار أنّ عمر فكرة اللقاء 15 سنة منذ 7 أيّار واتفاق الدوحة. وفي كل مرة، كان رئيس تيّار المستقبل يُجهض الفكرة قبل تنفيذها متذرعاً بأكثر من سبب، إلى أن لم يجد ذرائع كافية لرد الطلب السعودي عام 2016. حينها، وافق على مضض مشترطاً أن يحصل الاجتماع في بيت الوسط. أيامٌ قليلة قبل أن يبدأ بوضع لائحة المدعوين التي استثنيت منها معظم الشخصيات التي لا تدور في فلك 14 آذار، بحجّة أنه لن يدعو إلا الفاعليات السنيّة الرسمية، مسقطاً منها رؤساء الأحزاب والشخصيات التي تمتلك حيثيّة سنيّة مناطقية (كالوزير السابق عبد الرحيم مراد وجهاد الصمد وفيصل كرامي...)، ما دفع المملكة العربيّة السعوديّة إلى تلبية رغبة الحريري بغض النظر عن اللقاء. هكذا بقيت المملكة تمنّي نفسها بلقاءٍ من دون أن تحصل عليه، هي التي لم تكن تفتح الأبواب اللبنانيّة إلا باستخدام مفتاح الحريري الأب والابن. ومن أجلهما، هندست كل ما يُسهّل «الأحادية السنيّة». حينما كان رفيق الحريري يقفل البيوتات السياسيّة السنيّة كانت السعوديّة تقف خلف السّتار. وحينما كان «أبو بهاء» يُحاول تقويض شعبيّة بعض الشخصيّات كانت الرياض تُقدّم الغالي والنفيس لهذه الغاية، ممتنعة عن استقبال هؤلاء إلا لأداء الحج والعمرة. ولذلك، كان لزاماً على الرئيس نجيب ميقاتي مثلاً أنْ يحج ويستعمر على مدار السنة التي كان فيها رئيساً للحكومة في العام 2011 من دون أن يستقبله ولو حاجب في مؤسسة رسمية سعودية!

في الجهة المقابلة، كانت دار الفتوى تلتزم بـ«الفتاوى السياسية» للحريريّة. لم تجتهد يوماً بعد استشهاد المفتي الشيخ حسن خالد. وحينما قرّر المفتي الشيخ محمّد رشيد قباني التغريد خارج سرب بيت الوسط «أكل نصيبه». اليوم، المشهد تغيّر. من وقف في «عائشة بكار»، قائلاً للحريري: «لا تقلق أنا معك وعلماء لبنان معك» انقلب عليه، وثبّت «سماحته» قولاً وفعلاً أنّ الحديث صحيح ولكنّه صار موجّهاً اليوم إلى السعوديّة بما لا يشبه تاريخيّة العلاقة بين الدار ورؤساء الحكومات وتحديداً الحريري.

اليوم، صار «طويل العمر» يوغل بالداخل اللبناني من دون استخدام «قفازاته الحريرية»؛ فهو في الأصل يقتص من الحريري الابن. وما الاجتماع الموسّع الذي عُقد في عائشة بكار إلا مأتم رسمي لإعلان وفاة الحريرية السياسيّة التي عاشت 40 عاماً في كنف المملكة ومكارمها.

في حين لا يعتبر تيار المستقبل أنّ هذا الاجتماع كان رسالةً موجهة لرئيسه. بالنسبة له، الحريري علّق نشاطه السياسي وبالتالي لا يملك بريداً كي تصل الرسائل عبره. وتشدّد مصادره على أنّ «اجتماع الدار ومضمون البيان الصادر عنه ليسا موضع نقاش، خصوصاً أن علاقتنا مع الدار ممتازة والمفتي هو مرجعيّة روحيّة وسياسيّة».

دريان البديل؟

ومهما يكن من أمر، فإن السعوديّة التي دفنت الحريريّة السياسيّة تبحث عن بديل عنها. هي لم تبحث عن بديل واحد يحل مكان الحريري ويقوم بدوره؛ لم ترتو من حرق فؤاد السنيورة في الانتخابات النيابيّة حينما أثبت أنه لا يصبو إلى رتبة قائد، ولا اقتنعت بأن تسليم الساحة السنيّة إلى قائد

> **لا تريد المملكة قيادة سياسية سنية حقيقية بل «تقريش» اللقاء خارجياً**

مسيحي يعني أنّها لم تفهم بعد تركيبة الشارع السني. فيما يعتقد البعض أنّ سيناريو لقاء الدار هو بعض من أفكار جحيم، وتشير لغة البيان الذي صدر واستخدمه دريان في كلمته إلى أن أصابع السنيورة موجودة خلف الفواصل والنقاط، وإن كان البيان لم يقدم جديداً وكان أشبه بـ«لزوم ما لا يلزم»، إذ اكتفى بالعموميّات وبضرورة انتخاب رئيس للجمهوريّة، وكانت الإشارة الأهم رسالة التطمين إلى الشارع المسيحي بأن«رئيس الجمهورية هو الرئيس المسيحي الأوحد في المنطقة العربية». فيما لم يتطرّق البيان إلى «لب الموضوع» أي التشتت داخل الشارع السني وغياب المرجعيّة بعد انسحاب الحريري من المشهد.

إذاً، تُحاول المملكة تثبيت قدمي دريان كمرجعيّة سياسيّة. والدليل على ذلك هو مسودّة البيان الذي كان من المفترض أن يوزّع على الإعلام: «عقد اللقاء برئاسة مفتي الجمهورية»، مما استدعى رداً من بعض النواب الموجودين ولا سيّما النائب جهاد الصمد الذي أكد أنه لا يقبل بهذه الصيغة فتم تغييرها.

هذه المرجعيّة تريدها السعوديّة طبّعة بين يديها، خصوصاً أن المتابعين يؤكّدون أن شخصيّة دريان ليست مؤهلة للقيام بهذا الدور، بالإضافة إلى أنّ البطريركية المارونية تختلف كلياً عن دار الإفتاء التي لا تمتلك فعلياً مؤسسات سياسية ولم تلعب يوماً دوراً وطنياً على مر التاريخ السياسي.

من الممكن أن المملكة تحاول أن تلعب «صولد» لأنّها ترى في دريان شخصيّة طبّعة؛ ارتضت أن تغيّر طلب واحد موعد انعقاد الاجتماع حتى يتسنى «للنواب المصطفين» ومعهم دريان تناول العشاء على مائدة السفير السعودي وليد البخاري في مقر إقامته، ليظهر بما لا يقبل الشك أن لقاء دار الفتوى حصل بإيعاز سعودي. كما طلبت منها إنتاج لقاء معلّب يوحي بأن النواب الذين اجتمعوا أمس سيكونون في الخندق نفسه في كل الاستحقاقات، وسيكتبون على الورقة البيضاء الاسم الذي تريده المملكة كرئيس للجمهوريّة، من دون الأخذ في الاعتبار أنّ من بين الـ24 نائباً الذين حضروا السبت نواباً محسوبين على حزب الله أو مقربين منه أو لا يقبلون حتى بأن يعيشوا حياتهم السياسية بإمرة «طويل العمر».

الدخول إلى اللعبة

فعلياً، لا تريد المملكة قيادة سياسية حقيقيّة، بل «تقريش» اللقاء خارجياً ومحاولة وضعه في سياق اللقاءات السعودية مع الأميركيين والفرنسيين والتي كان آخرها اللقاء الثلاثي في نيويورك. تعتقد المملكة أن اجتماع النواب السنّة وعلاقتها مع سمير جعجع يجعلان منها على الأرض شريكاً للأميركيين والفرنسيين في إنتاج التسويات وحتى اختيار الرئيس الجديد، أو أقلّه أنها تملك «عدّة الشغل» لإمكانيّة تعطيل أي تسوية.

ولذلك، أهمية لقاء دار الفتوى أو اجتماع النواب العشرين في دارة السفير السعودي كانت في الصورة وليس بأي شيء آخر، بدليل أن الحاضرين لم يبحثوا بأي أمر هام. وكان لافتاً غياب النائب عماد الحوت وتردّد أن الأمر مرتبط برفض من القيادة الجديدة للجماعة الإسلاميّة، مقابل حضور النائب عدنان طرابلسي تأكيداً على التموضع الجديد لـ«جمعية المشاريع الخيريّة». وتشير مصادر المجتمعين إلى أنّ اللقاء لدى البخاري تركّز على كلام للأخير عن رؤية المملكة 2030 ورؤيّة ولي العهد الداخلية، مؤكداً أنّ «السعودية على مسافة واحدة من الجميع». وبحسب معلومات «الأخبار» فإن البخاري اكتفى بالعموميات ولم يأتِ على ذكر حزب الله، وحتى أنّه في معرض حديثه عن مواصفات رئيس الجمهورية اكتفى بأن بلاده تتمنّى بأن يكون الرئيس غير فاسد، واعداً بأن بلاده ستُقدّم مساعدات إلى لبنان وأن هناك اتفاقيّات موجودة في هذا الإطار وعلى الدولة الالتزام بها.

أما في دار الفتوى، فقد تناوب النواب الـ24 على الكلام، واعترض بعض الحاضرين على عدم مناقشة البيان معهم علماً أنه سيصدر عنهم. وكان الصمد أبرز الرافضين، إذ قال: «إننا لسنا طلاباً، بل عليكم الاستماع إلى رأيي وأنا أرفض ما جاء في البيان بالنسبة لمواصفات رئيس الجمهورية»، وهذا أيضاً ما قاله بعض النواب كقاسم هاشم وملحم الحجيري وعبد الرحمن البزري. ولذلك، قدّم الصمد مذكّرة قبل انعقاد اللقاء تتضمن ثوابت الطائفة السنية من دون أن يتم الأخذ بها.

الصمد أكد لـ«الأخبار» أنه لن يُشارك في اجتماع آخر «في حال أرادوا مني فقط أن أبصم من دون الاستماع إلى رأيي أو المشاركة في مسودة البيان أو بأن يركّز البيان على محور مقابل محور»، مضيفاً: «لستُ ضد الاجتماع في المبدأ ولكن كان المضمون سيئاً والإخراج كذلك».

(هيثم الموسوي)

تقرير

الموازنة اليوم وبعدها الحكومة

باستثناء حزب الله، ران الصمت على جميع القوى المعنية بتشكيل الحكومة الجديدة. والكل يخشى الكل، خصوصاً أن الرئيس ميشال عون لا يمكنه الركون إلى أي وعد بعدما «ذاق» الأمرين من الرئيسين نبيه بري ونجيب ميقاتي، وهو أبلغ الوسطاء، وخصوصاً حزب الله، أنه سيقدم كل التسهيلات لتشكيل الحكومة، لكنه لن يوقع مرسوماً فيه تعديلات تتجاوزه أو تتسبب بفقدان التوازن السياسي في حكومة قد تكون مضطرة لإدارة شؤون البلاد في حالة الشغور الرئاسي.

ومع ذلك، فإن الجميع ينتظر عودة ميقاتي (تردد أنه عاد ليل أمس من لندن)، لتتجه الأنظار اليوم إلى المجلس النيابي حيث يفترض أن يقر مشروع الموازنة بتوافق غالبية القوى الكبيرة، وسيترافق ذلك مع اعتراضات نيابية من جهة واعتصامات خارج مقر مجلس النواب.

وبعد الانتهاء من الموازنة، يفترض بحسب الوعود المقدمة، أن يحمل ميقاتي إلى القصر الجمهوري مشروع تشكيلة حكومية تعكس التوافق مع الرئيس عون ورئيس التيار الوطني جبران باسيل، علماً أن الأخير قال إن الملف كله بيد الرئيس عون، لكن الرئيس الملكف حاول كسر القطيعة مع باسيل عندما اتصل به بعد انتهاء جلسة مجلس النواب الأخيرة، من دون أن يثمر الاتصال عن أي اتفاق.

وبحسب المعلومات، فإن الوسطاء ينصحون بتقليص أفكار التعديلات على صعيد بعض الوزارات حتى لا تبرز عراقيل مانعة لتشكيل الحكومة، وسط مساعٍ للإبقاء على الحكومة بتركيبتها الحالية. لكن الرئيس ميقاتي كان لا يزال مصراً على تغيير الوزيرين عصام شرف الدين وأمين سلام فيما الرئيس بري يميل بقوة إلى تغيير وزير المالية يوسف خليل.

تقرير

إسرائيل ما قبل الحسم: حذر من مفاجآت حزب الله

علي حيدر

تؤشر الجلسة الأمنية الخاصة التي عقدها رئيس حكومة العدو يائير لابيد مع قادة أمنيين وسياسيين، لمناقشة المفاوضات البحرية مع لبنان وآفاقها، إلى بلوغ هذا المسار مرحلة مفصلية تستوجب تقديراً للموضع واستعداداً للسيناريوهات المرجّحة والمحتملة. الجلسة التي شارك فيها رئيس الحكومة البديل نفتالي بينت ووزير الأمن بني غانتس ورئيس أركان الجيش أفيف كوخافي ورئيس الموساد ديفيد برنياع، ومسؤولون آخرون في الأجهزة الأمنية، أتت بعد محادثات مكثّفة شهدتها نيويورك الأسبوع الماضي، وكان المبعوث الأميركي عاموس هوكشتين، «بهرول» خلالها بين الوفدين اللبناني والإسرائيلي»، كما وصفت قناة «كان» في التلفزيون الإسرائيلي.

الرسالة الأبلغ دلالةً في الجلسة، التي عُثِّم على كثير مما دار خلالها، تكمن في توقيتها بما يساعد في الإجابة عن كثير من الأسئلة. فالمرحلة التي بلغتها المفاوضات، واستكمال شركة «إنيرجيان» الجهوزية التقنية لاستخراج الغاز، في ظل الخط الأحمر الذي أعلنه حزب الله بمنع استخراج الغاز قبل حصول لبنان على حقوقه، كلّ ذلك يشير إلى أن الجلسة تأتي، نظرياً، عشية أحد سيناريوهات ثلاثة: اتفاق يحظى بموافقة الدولة اللبنانية؛ أو تأجيل الاستخراج، أو استخراج من دون اتفاق يؤدي بالضرورة إلى مواجهة عسكرية مع حزب الله.

تفرض هذه السيناريوهات والتداعيات الناجمة عن كل منها، المزيد من جلسات التشاور بين الأجهزة الأمنية والعسكرية والسياسية. وعادة ما تُبحث هذه السيناريوهات، من زاوية أرجحيتها والمخاطر والفرص الكامنة في كل منها، إضافة إلى الخيارات المطروحة إزاءها، مع توصية بأحدها أو أكثر وفق ترتيب للأولويات. لذلك، فإن ما نقلته تقارير إسرائيلية بأن الجلسة انتهت من دون قرارات قد يكون غير دقيق، خصوصاً أن اللقاء تم التخطيط له، وفق التقارير الإسرائيلية نفسها، من أجل الاستعداد لسيناريوهين: التوصل إلى اتفاق مع لبنان أو عدمه.

مع ذلك، فإن إبقاء ما خلصت إليه الجلسة سرياً أمر مفهوم. وفي ظل ذلك، تعدّدت التقارير الإسرائيلية التي تناولت بعض ما تضمّنته الجلسة. فقد أكد المعلق العسكري في قناة 13، أور هيلر، أن المسؤولين الأمنيين يقدّرون بأن التوصل إلى اتفاق يمكن أن يتم خلال أسبوع أو أسبوعين. وفي المقابل، نقل المعلق السياسي بارك رابيد، في موقع «والا»، عن مسؤول أمني رفيع أن الجلسة ناقشت الاستعداد الأمني لبدء استخراج الغاز من حقل كاريش، وسيناريوهات التصعيد التي يمكن أن ترافق المفاوضات.

رغم كل ما تقدم، في حال كان المشاركون في الجلسة يتبنون فرضية عدم التوصل إلى اتفاق، وهو أمر مستبعد وفق الأجواء السائدة في تل أبيب ويتعارض مع ما تم نقله أيضاً، فإن مصلحة إسرائيل عدم تبني ذلك رسمياً من أجل استنفاد المحاولات في الطريق إلى الاتفاق. أضف إلى أن ضمان استمرار عمل الشركات يستوجب تجنب رفع مستوى التوتر من قبل إسرائيل حتى لا تدفع حزب الله إلى رفع مستوى ضغوطه.

وفي سياق متصل، لفت المعلق العسكري في صحيفة هآرتس، عاموس هرئيل، تعليقاً على المواقف التي يطلقها الثنائي لبيد – غانتس حول قرار إسرائيل باستخراج الغاز بمعزل عن المفاوضات وتهديدات حزب الله، أنه «لا ينبغي للمرء أن يبالغ في الإعجاب بالتعهد الإسرائيلي الحازم بالبدء في التنقيب عن الغاز بغضّ النظر عن تقدم المفاوضات». وأوضح أنه «من المشكوك فيه أن يتطوّع مالك الامتياز، شركة إنيرجيان، لتحمل المخاطر قبل حل الأزمة».

بالتوازي، تحضر مجموعة من الاعتبارات لدى جهات التقدير والقرار التي تفرض إبداء مزيد من الحذر، منها، أن أداء حزب الله الذي يستبطن مستوى مرتفعاً من المخاطرة في ظل الوضع الصعب الذي يشهده لبنان أمر عصي على الفهم والاستشراف وفق المنطق الغربي، لأنه سير على حافة الهاوية في ظل انهيار مالي واقتصادي (معاريف 2022/9/23). ويعني ذلك ضرورة البقاء على حذر إزاء إمكانية أن يبادر حزب الله إلى خطوات مفاجئة. وهو أمر سبق أن دفع الأجهزة الاستخبارية إلى الإقرار بأن «أحداً لا يستطيع فعلاً الدخول إلى رأس نصرالله» في إشارة إلى صعوبة تقدير ما قد يقدم عليه حزب الله في مواجهة إسرائيل (قناة كان في التلفزيون الإسرائيلي). وتكرر هذا الإقرار بالأمس على موقع القناة 12، بأن إسرائيل لا تعرف بشكل واضح كيف سيرد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله على هذا المسار. والترجمة العملية لهذه المفاهيم، أن القيادة الإسرائيلية قررت البقاء في حالة جهوزية واستعداد حتى لو كان تقديرها يرجح الاتفاق. ويبدو أن منشأ هذا الحذر المتزايد إلى جانب خطورة السيناريوهات وضيقها، يعود أيضاً إلى تجنب تكرار المفاجآت.

أما في حال كانت الجلسة تتبنى فرضية التوصل إلى اتفاق، وهو المرجّح، فإن إسرائيل قد تكون بحاجة في هذه المرحلة إلى المحافظة على قدر من الضبابية أو على الأقل عدم الإيحاء بأن المسألة لا تزال غير محسومة، انطلاقاً من بقاء بعض التفاصيل التي لم تتبلور بشكل نهائي. أضف أنها تحتاج إلى هذه الصورة كجزء من التكتيك التفاوضي مع لبنان، باعتبار أن هذا الأمر يمثل نوعاً من الضغط على الدولة اللبنانية، وأيضاً بهدف تأخير الحملات الداخلية المتوقعة على الحكومة التي ستعقب الاتفاق المفترض. ومن المؤشرات البارزة على تبني فرضية الاتفاق أيضاً، ما أعلنه ليبد عبر مكتبه الأسبوع الماضي بأن «إسرائيل تؤمن أنه من الممكن وينبغي التوصل إلى اتفاق على الخط البحري بين لبنان وإسرائيل». ويتقاطع ذلك مع المواقف التي أدلى بها لبيد في مقابلاته أمس في مناسبة رأس السنة العبرية، وأكد فيها أن إسرائيل ستبذل قصارى جهدها لمنع نشوب مواجهة مع حزب الله، وتأكيده عدم وجود سبب لهذه المواجهة، مكرراً في الوقت نفسه معزوفة أن إسرائيل لن تؤجل استخراج الغاز بسبب التهديدات. علماً أن لبيد عاد وأكد أن الاتفاق مع لبنان ممكن من نواح كثيرة، وسيكون جيداً للطرفين. واللافت أنه بدأ في كيان العدو الترويج لمقولة أن الاتفاق يصب في مصلحة إسرائيل؛ التي استجدّت بعد أكثر من 12 عاماً من المفاوضات. والواقع أن هذا التشخيص تبلور في أعقاب دخول المقاومة على خط المفاوضات الذي حوّل بقاء لبنان محروماً من ثرواته، مكلفاً جداً لإسرائيل ولأمن الطاقة العالمي.

ومن المناسب الاختتام، بما حاول رئيس حكومة العدو أن يؤكده كجزء من تعزيز صورة إسرائيل الردعية، أن لدى اسرائيل خطاً أحمر، وأنها هي الأقوى بلا حدود من حزب الله. ففي مقابل هذه المعادلة التي يستند إليها قادة العدو، لا يستطيعون أيضاً تجاهل أن حزب الله فرض أيضاً خطوطاً حمراً مقابلة. وأثبتت التجربة أن إسرائيل التزمت بها منذ ما بعد حرب عام 2006، وعندما كانت تتجاوزها كانت تلقى الرد الملائم الذي يعيدها إلى التقيد بها. وبالنسبة إلى مقولة أن إسرائيل أقوى عسكرياً وتكنولوجياً فهي حقيقة لا يُناقش فيها أحد، لكن ذلك ليس سوى أحد عناصر الانتصار. وهي كانت أقوى في كل المراحل التي انتصرت فيها المقاومة على إسرائيل منذ تحرير الأراضي اللبنانية، وفي حرب 2006، وأيضاً عندما التزمت بمعادلات الردع التي فرضتها المقاومة.

(أ ف ب)

> **اللافت أنه بدا في كيان العدو الترويج لمقولة أن الاتفاق يصب في مصلحة إسرائيل**

شينكر: لبنان حصل على 100% من مطالبه في ملف الترسيم البحري

ينتظر لبنان، خلال أيام، نسخة خطية عن مسودة اتفاق يعرضه الوسيط الأميركي عاموس هوكشتين على الجانبين اللبناني والإسرائيلي، وسط سياسة الصمت التي اعتمدتها القيادات اللبنانية.

في هذا السياق، قال المساعد السابق لوزير الخارجية الأميركي ديفيد شينكر إن اتفاق الترسيم بين لبنان وكيان الاحتلال بات قريباً. وأشار إلى أن «الخطاب الأخير لـ(الأمين العام لحزب الله السيد حسن) نصرالله أعطى الضوء الأخضر للحكومة اللبنانية لتوقيع الاتفاق. وبحسب معلوماتي، نال لبنان تقريباً مئة في المئة من كل ما طلبه. هناك نقاط خلافية صغيرة يمكن تخطيها بسهولة، وأعتقد أن التوقيع بات قريباً. لكن ما يؤسفني أن لبنان سيوقع هذا الاتفاق، من دون أن يكون هناك أي تغيير في المشهد اللبناني».

وعما إذا كان الاتفاق بمنزلة انتصار لحزب الله، رد شينكر ساخراً: «حتماً حزب الله سيعلنه الانتصار الإلهي الثاني. لا نعلم ما الذي يوجد في البلوكين 9 و 10 ولا نعلم ما الذي يوجد في حقل قانا. ولكني أعتقد أن حزب الله لم يرد أن يظهر بمظهر المعطّل للاتفاق في ظل كل ما يعانيه الشعب». وهل يمكن القول إن الاتفاق خضعت خوفاً من تهديدات حزب الله، قال السؤول الأميركي السابق «أعتقد أن إسرائيل لم تقم بأي عمل يمكن أن يضيف تعقيدات لا طائل منها، وأعطت الموضوع بعض الوقت لإفساح المجال أمام الديبلوماسية. وإسرائيل ستنتفع من حقل قانا، وإن عبر الشركة المنفذة. وقد أرادت أن تتخلص من إحدى مشكلات ترسيم الحدود مع لبنان، في خطوة تفرغ سلاح حزب الله من قيمته وذريعة وجوده، بما يلقي بثقل هذا السلاح على الداخل اللبناني».

رئاسيات 2022

عندما تصبح الرئاسة أعلى رتب الجيش

عوض أن يكون سؤالاً برسم الجواب، صار الجواب المعروف القاطع يُغني عن السؤال: رئاسة الجمهورية آخر رتب الجيش. التالية. لكنها الأخيرة، بعد رتبة عماد. كل عماد، المفترض أنه في المنزلة العليا التي تسبق التقاعد، مؤهل عفوياً لأن يصير رئيساً للجمهورية

نقولا ناصيف

إذا ارتُئِي أن تُروى قصة القادة المتعاقبين على الجيش مع انتخابات رئاسة الجمهورية، لصحّ أن يُدرجوا في فئات أربع: الذين لم يطلبوها وجيء بهم كفؤاد شهاب، والذين أرادوها ولم يُؤتَ بهم كإميل بستاني وميشال عون وجان قهوجي، والذين لم يطلبوها ولم يصلوا إليها كعادل شهاب وفيكتور خوري وإبراهيم طنوس، والذين تحضّروا لها فحضرت إليهم كإميل لحود وميشال سليمان. مع هؤلاء المحظوظين والمتعثّرين سابقتان: رفْض فؤاد شهاب الرئاسة في المرة الأولى كرئيس حكومة انتقالية عام 1952 إلى أن فُرضت عليه بعد ست سنوات، وإخفاق ميشال عون كرئيس حكومة انتقالية بين عامي 1988 و1990 فلم يصل إليها إلا بعد 28 عاماً، منها 11 عاماً في المعترك السياسي نائباً وزعيماً. ثلاثة قادة لم يمهلهم الحظ كي يفكروا فيها: جان نجيم الذي قضى بعد أشهر من تعيينه في سقوط طوافة عسكرية، وإسكندر غانم الذي لم يكمل ولايته بأن أقيل، وحنا سعيد الذي شهد انهيار الجيش إبان الحرب الأهلية.

منذ الامتحان الأول لانتخاب قائد للجيش رئيساً للجمهورية، أضحى بلوغ المنصب مشروعاً، وصار يُعدّ حقاً مكتسباً بأن درج، وبات تقليداً في كل استحقاق تقريباً، ويكون ثمة مرشح محتمل له. بات طبيعياً لكل قائد للجيش أن لا يستثني نفسه، وينتظر الأوان الذي يأتي أو لا يأتي. بيد أن انتخاب فؤاد شهاب كرّس مفهوماً إضافياً برّر الترشيح والانتخاب، هو أن أيّ قائد للجيش لا يسعه بلوغ المنصب دونما استعادة دوافع سابقة 1958 المؤسِّسة للتقليد والمبرّرة له: أن ينجم اختياره عن تسوية خارجية تفرض انتخابه، وأن يُحسب الأصلح. أضف أن لا يتحقق ذلك سوى في ظل انهيار أمني.

يكاد الوحيد، الأول والأخير، الذي أفصح عن أهمية الفارق، هو ريمون إده يوم أعطى أمثولة لا تُنسى في الطعن في محاولة ترشيح قائد الجيش، دونما أن ينسى بدوره أن ينحني بعد انتخابه لإرادة التصويت: نافس فؤاد شهاب على المنصب عارفاً سلفاً أنه الفائز. فحوى ترشحه أن يحول دون انتخابه من الدورة الأولى للاقتراع لنزع الإجماع عن التسليم بالإرادة الأميركية - المصرية في اختياره، وكي يؤكد أن منافساً ديموقراطياً خاسراً يترك في التاريخ بصمة توازي انتخاب الرئيس المتوافق عليه خارجياً، ويضمر بذلك إدانة ضمنية للبرلمان المُقترِع. غير أن الأمثولة ذهبت برحيل صاحبها.

عندما تكرر بعد عقود انتخاب قائدين للجيش، بإرادتين خارجيتين مماثلتين، إحداهما سورية بحتٌ وأخرى مزيج ائتلاف إقليمي ودولي، هما إميل لحود عام 1998 وميشال سليمان عام 2008، لم يُبصَر في مجلس النواب مَن يستعير تجربة ريمون إده يعيد بها الأمثولة، وينافس كليهما كي يكون صاحب بصمة الديموقراطي الخاسر. كانت قد تغيّرت الطبقة السياسية برمّتها تقريباً، وتغيّر معها الدستور والدولة وأصول احترام القانون وثقافة الشأن العام: بشبه إجماع انتُخب لحود، وخلافاً للدستور انتُخب سليمان.

لم يكن انتخاب الرئيس المدني مرة في منأى عن تدخلات خارجية إقليمية أو دولية مستترة أو معلنة، إلا أن الاقتراع له في مجلس النواب كان كفيل الإيحاء بأن فوزه خيار ديموقراطي بإرادة وطنية، يتبع قاعدة تداول السلطة، دونما اقتناع المصوّتين له بالضرورة أنه كذلك. ما إن دخل - أو أُدخِلَ - قائد الجيش في السباق الرئاسي حتى فَقَدَ تداول السلطة مغزاه الديموقراطي، ومجلس النواب دوره، والدستور مغزى الاقتراع السرّي المنصوص عليه في المادة 49. سرّ الاقتراع السرّي أنه يشرّع حق التنافس ويترك لأعضاء السلطة الاشتراعية الاختيار بلا رقيب. مع اتفاق الطائف صارت الفقرة الثانية في المادة 49 - والأصح معظم ما في المادة 49 - معلقة. منذ الياس هراوي إلى ميشال عون، كان على اللبنانيين أن يشهدوا تصويتاً مفضوحاً. الأكثر مدعاة للانتباه، أن قائدين للجيش متعاقبين صارا رئيسين قبل الوصول إلى جلسة مجلس النواب: الأول في دمشق في القمة الأخيرة بين الياس هراوي وحافظ الأسد عام 1998، والثاني في الدوحة عام 2008.

تجربة شهاب تلك، المتفق عليها في معزل عن اللبنانيين لإنهاء «ثورة 1958» ووضع لبنان بتسليم أميركي في فلك نفوذ الناصرية، ستشق الطريق أمام ثالث القادة إميل بستاني كي يفكر في هدف مماثل. أن يذهب بنفسه إلى الرئاسة ولا ينتظرها كفؤاد شهاب، وأن يصنع بنفسه الظرف المناسب. خلافاً لسلفه الذي دُعي إلى إطفاء الحرب الأهلية حينذاك وكوفئ على تحييده الجيش في النزاعات الطائفية، وجد إميل بستاني الفرصة الموعودة بعد توقيعه «اتفاق القاهرة» عام 1969، مبكراً أكثر مما كان مفترضاً. آنذاك تنصّل السياسيون من الاتفاق، مع أنهم صادقوا عليه وعزوه إلى الجيش، ولم يكن في حسبان القائد في ذلك الحين سوى أنه مفاوض باسم السلطات السياسية. غير أن استعجاله الرئاسة انتهى مكلّفاً بإقالته من منصبه منذ الشهر الأول لسنة انتخابات 1970. عِبرة ما حدث في قرار الإقالة، رفض الطبقة السياسية تكرار تجربة ترئيس قائد للجيش في غابة من الزعماء الموارنة المتسابقين على المنصب. لم يُخْرج بستاني من قيادة الجيش سوى رجال الشعبة الثانية النافذين. بيد أنهم احتاجوا إلى تأليب شارل حلو ورشيد كرامي وصبري حمادة وكمال جنبلاط عليه.

درْس إميل بستاني نفسه، بالاستعجال غير المدروس، استعيد بعد 19 عاماً بسعي ميشال عون إلى رئاسة الجمهورية. لكنّ المسار انقلب رأساً على عقب. سبب جوهري مماثل أفضى إلى فشله في الوصول إلى الرئاسة عامي 1988 و1989، هو أنه لم ينتظر الظرف الذي يصنع الرئيس، فاستعجله بتسارع الأحداث والمفاجآت ومحاولة التلاعب بتوازن القوى بالآلة العسكرية كي يمسي أمراً واقعاً. إلا أن النتيجة آلت إلى الوجهة المعاكسة: أضحى العقبة لا الحل. عوض انتخابه ذهبت البلاد برمّتها، بعد جولات عنف مدمرة، إلى خيارين مكلفين: انتقالها من جمهورية ثانية مستقرة إلى جمهورية ثالثة مضطربة، وتسليمها إلى الإرادة السورية كي تحكم نيابة عن اللبنانيين.

(هيثم الموسوي)

على مرّ حقبة ما قبل اتفاق الطائف، تسعة قادة توالوا، انتُخب أولهم فقط رئيساً. تالياً، مثّل انتخابه استثناء أكثر منه سابقة. ذلك ما عنته استقالة فؤاد شهاب عام 1960 ثم عودته عنها. عندما تنحّى تصرّف على أنه قائد الجيش المنتخب رئيساً المكلف إنهاء الحرب الأهلية الصغيرة وإعادة توحيد المجتمع وفرض الأمن والاستقرار وإجراء الإصلاحات، بدءاً بالمراسيم الاشتراعية وانتهاءً بالانتخابات النيابية عامذاك. بيد أن عودته عن استقالته بإجماع مجلس النواب، مثّلت كذلك إعادة انتخابه كرئيس مدني يكمل ما كان بدأه. كانت تلك الصورة الاستثنائية التي لم يُتَح في ما بعد، لقائد للجيش صار رئيساً، أو لرئيس حتى، أن يحظى باحترام الانتخاب، لكن كذلك باحترام البقاء في منصبه. ليس مصادفة بعد مرور دهور الاستحقاقات أن تستعاد، قبل كل انتخابات رئاسية وإبانها وبعدها، صورة فؤاد شهاب الرئيس المتشبَّه به دونما أن يشبهه أحد. أن يُنصف الرجل بعد 58 عاماً على انقضاء ولايته، و49 عاماً على رحيله، فيكون الوحيد تقريباً يؤتى به على ذكر المثال.

أما ما بعد اتفاق الطائف، فأضحى وصول قائد الجيش إلى الرئاسة في صلب تقاليد الاستحقاق وأحد شروطه اللازمة: أن يكون القائد مرشحاً طبيعياً حتمياً، وأن يمسي رئيساً محتملاً. بين عامي 1989 و2016، نشأت معايير جديدة في تعيينه أو في ترشيحه أو في ترشّحه حتى إلى رتبة رئيس مفترض لرئاسة الجمهورية:

أولها، أن لا يختاره رئيس الجمهورية، بل يؤتى بمَن لم يرشحه ويُستبعَد مرشحوه. لا يكون رجل الرئيس في الجيش، بل الرئيس الخلف المؤجل في الجيش. لذا لم يعد افتراضياً إبصار الرئيس والقائد في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف على طرفي نقيض. لا يجمع بينهما سوى الغموض والالتباس وسوء النيات والأحكام المسبقة. لم يختر الياس هراوي إميل لحود، ولا رشّح إميل لحود ميشال سليمان الذي لم يسمِّ بدوره جان قهوجي. حسمت سوريا تعيين إميل لحود وميشال سليمان دونما استمزاج رئيس الجمهورية رأيه. بخروجها لم تتبدّل قواعد اللعبة. احتاج قرار تعيين جان قهوجي، قبل الوصول إلى مجلس الوزراء، إلى سلبية ميشال سليمان حيال تعيين جورج خوري المدير السابق للمخابرات قائداً للجيش، وإيجابية خروج اسم جان قهوجي من عين التينة كي يمر بوزير الدفاع الياس المر فيُسلّم رئيس الجمهورية به.

ثانيها، أن تدرج مع جان قهوجي سابقة لم يخبرها قبلاً تاريخ الحكومات اللبنانية ولا تاريخ المؤسسة العسكرية: تعيينه بتصويت في مجلس الوزراء. حدث ذلك للمرة الأولى عام 2008، وكان ثمّة ثلاثة وزراء ضد تعيينه. كانت تلك أولى العلامات غير المسبوقة في السنوات المنصرمة في عمر اتفاق الطائف، أن يصبح تعيين القائد رهن إرادة مجلس الوزراء، وتالياً أن ينجم ليس عن التوافق عليه فحسب، بل أن يرمي الاختيار إلى اعتقاد كل من الأفرقاء أن الرجل يمكن أن يكون ظهيراً له. الأبعد في هذا الاعتقاد أن القائد يصبح هو الآخر في حاجة إلى تأييدهم ترئيسه. في المقابل لا بأس من التيقن، في لحظة ما، بأن القائد القوي يملك أن يضعف، ويصبح أداة يستغلها السياسيون في شتى ألاعيبهم. ربما المفارقة جعلت الأمثلة المشهودة تدور من حول جان قهوجي أكثر من سواه: لأن رئيس تكتل التغيير والإصلاح ميشال عون رشّح شامل روكز لخلافة جان قهوجي ما إن يحال على التقاعد في أيلول 2013، أعطى خصومه قائد الجيش ما لم يُعطَ أيّ من أسلافه قبلاً: تأجيل تسريحه ثلاث مرات تباعاً (2013 و2015 و2016) للحؤول دون تعيين شامل روكز خلفاً له.

> ما خلا فؤاد شهاب، لم يحظَ قائد للجيش انتُخب رئيساً باحترام الانتخاب واحترام البقاء في منصبه

مرة واحدة في تاريخ الجيش جُرِّب تأجيل التسريح عام 1964. كان من المفترض إحالة عادل شهاب على التقاعد عامذاك قبل انتهاء ولاية رئيس الجمهورية. كي لا يفرض فؤاد شهاب على خلفه بعد أشهر قائداً للجيش لم يُعيّنه هو - على جاري عادة أن الرئيس يأتي بالقائد ويذهبان معاً - صار إلى تأجيل تسريحه أقل من سنة انتهت عام 1965 ما أتاح لشارل حلو تعيين إميل بستاني.

ما دان به جان قهوجي للطبقة السياسية سدّد فاتورته للفور: عندما أحجم عن مهاجمة «جبهة النصرة» و«داعش» في عرسال وجرودها بعد احتلالهما لها وربطها بالجرود السورية في 2 آب 2014، وخطفهما 29 عسكرياً (16 من قوى الأمن و13 من الجيش). لم يكن إحجامه عن إطلاق عمل عسكري لتحرير المدينة وجرودها - وإن تحدّث البعض أنها ضغوط - إلا ردّ الجميل وتلقف الوعود السخية في ما يُفترض أنه الأهم، إبان شغور رئاسي كثر وقتذاك ترداد اسم قائد الجيش على أنه أبرز المرشحين.

آخرها، لا يصير إلى تعيين قائد للجيش، الماروني دائماً، إلا بعد التيقّن بتسليمه أنه ليس وحده مرجعية القرار العسكري. حدث ذلك إبان وجود سوريا في لبنان، فإذا الجيش اللبناني رديف المرجعية الأصل التي هي القوات السورية. أفضل من أحسن إدارة الثنائية غير المتكافئة هذه إميل لحود ورجالاته في اليرزة وفي قصر بعبدا. منذ عام 2005، بمغادرة دمشق لبنان نهائياً، تكررت ثنائية المرجعية: الجيش اللبناني وحزب الله. بات من المحسوم أن لا يصل إلى القيادة - كما إلى الرئاسة - إلا ذاك الآمن للمقاومة. أحياناً يصدق الرهان كتجربتَيْ إميل لحود بأن لا يُعثر له على خطأ واحد في 18 سنة، وأحياناً يُخيَّب كما مع ميشال سليمان.

سرّ الفاتيكان

مرّتان في سنة واحدة سأل الفاتيكان عن قائد الجيش جوزف عون ورغب في التحدث إليه. في الغالب ليس ثمّة ما يدعو الكرسي الرسولي إلى السؤال عن عسكريين ولا الاهتمام بشؤونهم، ولا العسكريون يتقنون لغة الكرادلة والأساقفة، ولا حتماً الدفاع عن النفس بالتسامح والغفران والعفو والمصافحة.

عندما حضر وزير خارجية الفاتيكان المونسنيور بول ريشارد غالاغر إلى بيروت في 31 كانون الثاني، حمل السفير البابوي المونسنيور جوزف سبيتيري إلى قائد الجيش رسالة مفادها الآتي: يرغب الوزير في مقابلته. لا يسعه أن يزور اليرزة، وليس مألوفاً زيارة القائد السفارة البابوية. اقترح جمعهما إلى غداء تكريمي لغالاغر إلى طاولة رئيس أساقفة بيروت للموارنة المطران بولس عبد الساتر الذي يتيح لهما عقد لقاء على انفراد. بحسب الرواة، وصل النبأ إلى جبران باسيل فرغب إلى رئيس الجمهورية في استقبال الوزير الزائر في موعد الغداء المتفق عليه، واستبقائه إلى مائدة القصر الجمهوري. ذلك ما حصل. كان رئيس التيار الوطني الحر حاضراً في الغداء الرباعي مع الرئيس والوزير والسفير. لم يكن غالاغر التقى في زيارته لبنان أياً من الأفرقاء السياسيين، قاصراً إياها على الرؤساء الثلاثة.

في الغداة، الأول من شباط، قبل توجه وزير خارجية الكرسي الرسولي إلى قصر بعبدا، خابر قائد الجيش وأخطره بأنه سيزوره في مكتبه في اليرزة. على الأثر التقيا لساعة ونصف ساعة، وخاضا في ثلاثة مواضيع: صمود الجيش في الأزمة المعيشية الخانقة في الداخل، النزوح السوري إلى لبنان وكلفته الأمنية على الجيش، ترسيم الحدود البحرية اللبنانية - الإسرائيلية.

سأل عنه الفاتيكان مجدداً وطلب الاجتماع به على أراضيه. هذه المرة الموقف أكثر إحراجاً، إلا أن مصدر الدعوة إلى لقاء عاجل كان من أمين سر الدولة (رئيس الحكومة) الكاردينال بيترو بارولين. ليس معتاداً في دوائر الكرسي الرسولي توجيه دعوة رسمية إلى قائد للجيش، ولا مألوفاً زيارة قائد للجيش إلى هناك والاجتماع بالمسؤولين الكبار خارج البروتوكول الصارم. انتهى المطاف مرة أخرى بطلب الفاتيكان من الحكومة الإيطالية توجيه رئيس الأركان الأدميرال غيسبي كافو دراغون دعوة إلى نظيره اللبناني لزيارة روما على عجل. في ثلاثة أيام أُنجزت الترتيبات الكاملة. صباح 7 أيلول حطّ جوزف عون في مطار روما. تمّت اللقاءات المعلنة مع نظيره ووزير الدفاع الإيطالي لورنزو غيريني. أما غير المعلَن، وهو المقصود في الأصل في الزيارة، فاجتماع قائد الجيش في الفاتيكان بالكاردينال بارولين والمونسنيور غالاغر. بقي هذا الجانب في زيارة إيطاليا مكتوماً دونما أن يخفي دلالته وتوقيته.

جوزف عون

بين الخطوط الحمر

(هيثم الموسوي)

مرة واحدة كان رئيس الجمهورية وقائد الجيش من العائلة نفسها. عيّن فؤاد شهاب نسيبه في شجرة الامارة عادل شهاب قائداً للجيش، فترافقا في الولاية الى نهايتها. في أوان انتخاب الرئيس الخلف امتنع عن تسمية نسيبه الآخر عبدالعزيز شهاب لئلا يخلف شهابي شهابياً. لم يحلم عادل شهاب بالرئاسة وآثر التقاعد بعدما كانت قبضة الجيش في عهد الرئيس بين يديْ رجليْه القويين الواسعي التأثير: رئيس الاركان يوسف شميط ورئيس الشعبة الثانية انطون سعد.

سمّى ميشال عون جوزف عون قائداً للجيش، فعيّنه مجلس الوزراء في 8 آذار 2017 كي يرافقه في ولايته، مع ان موعد احالته على التقاعد متأخر الى 10 كانون الثاني 2024، الى وقت طويل بعد انقضاء ولاية الرئيس الحالي. حتى ذلك الموعد سيحدث الكثير.

كانت المرة الاولى، منذ اتفاق الطائف، تكون الكلمة الفصل في التعيين لرئيس الجمهورية، فيعبر في مجلس الوزراء سهلاً. لم يحصل ذلك على صورة ما كان قبل اتفاق الطائف. كل مَن كان الى طاولة مجلس الوزراء له حصته في التعيينات الامنية. فوق ذلك كان تفاهم ميشال عون وسعد الحريري في اول ايامه. هذه المرة اتخذ رئيس الحكومة الموقف المعاكس: لم يحرص على «جبهة النصرة» و«داعش» في عرسال، فأطلق جوزف عون في 19 آب 2017 حملة «فجر الجرود» في بعلبك والقاع. كانت قد زالت الحاجة الى دور جان قهوجي بعدما اضحى في التقاعد، وبدأت الحاجة الى القائد الجديد، الآتي الى المنصب من عرسال نفسها على رأس اللواء التاسع. في الشهر الخامس احدث الفصل الكامل بين عرسال ومسيّسيها. لكن ايضاً اطلق صفارة الفصل الكامل بين الجيش والسياسيين. ذلك ما سيُختبر بعد وقت قصير تباعاً في التعيينات والتشكيلات العسكرية وامتحانات الكلية الحربية وايصاد ابواب الوساطات. كذلك لن يُقرع بابه من اولئك المعتادين على اسلافه حاملي الكوتات.

بين عون الرئيس وعون القائد نسبٌ بعيد قليل الاهمية. الاول من حارة حريك والثاني من العيشية. الا ان علاقة القربى البعيدة، الهامشية في قرار الاختيار، ترجع الى تجاور عائلة زوجة القائد من آل نعمة في حارة حريك عائلة الرئيس، لسنوات طويلة ساهمت في اختلاطهما. وحدها الارض جمعت بينهما. اول معرفة الضابط المتخرّج في المدرسة الحربية عام 1985 بقائده، كانت في السنة التالية، على اثر سقوط الاتفاق الثلاثي عام 1986، ما افضى الى اندلاع جولات قتال انتقاماً قادتها سوريا وحلفاؤها على الجيش والقوات اللبنانية في المناطق المسيحية. احداها جبهة الدوّار - العيرون على طريق بكفيا، المقر الصيفي لقصر الرئاسة ومسقط امين الجميّل صاحب قرار اسقاط الاتفاق. كان الملازم عون في فوج المغاوير الذي دُعي الى منع سقوط الجبهة. نجحت المهمة بصمود خطوط التماس هناك بعد معركة ضارية خسر الفوج فيها شهداء. حفظ قائد الجيش ميشال عون يومذاك اسمه من بين ضباط آخرين. الاختبار الثاني كان عام 1990 في القاعدة الجوية في ادما ابان حرب الالغاء المتبادل بين الجيش المؤتمر برئيس الحكومة العسكرية الانتقالية والقوات اللبنانية. حوصر الموقع المقصور على مساحة كيلومترين من جهاته الاربع بعدما تعذّر اسقاطه، الى ان تمكنت وساطة الآباتي بولس نعمان وشاكر ابوسليمان من اجلاء حاميته سرية المغاوير من بينهم الملازم الاول عون. حفظ قائد الجيش الاسم مجدداً. انقطع تواصله بضباطه 15 عاماً بابعاده الى منفى قسري. في المرحلة الجديدة في ظل القائد الخلف للجيش اميل لحود واجه جوزف عون خيبتين: اولى بالغاء اقدمية سنتين حصل عليها في مرحلة القائد السابق في اول قرار للخلف لانهاء تداعيات ما كان حدث ومحو حقبة ميشال عون في ذاكرة ضباطه، ثم - كما سائر الضباط المنضوين سابقاً في الجيش المؤتمرين منه عامي 1989 و1990 - بابعاده الى مواقع غير قتالية هو الآتي من فوج المغاوير.

كأي قائد للجيش، سواء رَامَ وضمر او جهر وتجرأ او تجاهل كأنه غير معني، يدرك صاحب المنصب ان الظرف وحده يضعه في الهدف. لا يعود مهماً اذذاك الافراط في كلام السياسة او تقتيره. لذا يكون من الطبيعي ان يهتم القادة المتعاقبون بالكلام في السياسة في غرف منعزلة، ويتجنبونه في الحلقات المفتوحة. احد شروط اقفال الابواب تفادي اللقاء بالصحافيين في اشهر الخصوبة في الاستحقاق الرئاسي. كلاهما، الافصاح والاستنتاج، مضران مع ان اياً منهما لا يصنع من القائد رئيساً.

يقتضي بكل قائد للجيش - لأنه مرشح طبيعي في أوان السلم والحرب معاً - الانتظار بصبر اخفاق السياسيين في اتفاقهم على رئيس من بينهم، كي يُبرِّر لهم المخرج الصائب في رئيس لا يمت بصلة الى مجتمعهم، ان لم يكن نقيضهم. في الغالب يملأ القادة المحتملون للرئاسة، في كل عهد، الوقت للتدرّب على ما قد يأتي فلا يفاجئهم اذا اتى، ولا يخيّبهم اذا خبا. لجان عبيد عبارة مأثورة هي ان الاستحقاق الرئاسي هو من «حسن حظ البعض وسوء حظ البعض الآخر».

في الثلث الثاني من وجوده في القيادة، واجه جوزف عون اعداء غير منظورين كانوا الاشد ضراوة. كان عليه مقاتلة مفاهيم اكثر منها خصوماً يشهرون عليه اسلحتهم. اولهم الحراك الشعبي في 17 تشرين الاول 2019. ليس عدواً لكن الاعتقاد بأن تداعيات ما نشأ عن ظاهرته اخفى كأن ثمة عدواً وراءه. ثانيهم محاولة زج الجيش في اشتباك مباشر مع الطوائف دونما ان يتكشف امامه العدو المعلن له: صدام محتمل مع المسيحيين في جل الديب وذوق مكايل في خلال الاحتجاج الشعبي، صدام محتمل مع الشيعة في الطيونة، صدام محتمل مع الدروز في شويا وقبرشمون. ثالثهم الضائقة المعيشية التي يجبهها جيشه وينذر وحدته وانضباطه ويعرّضه الى التفلت، دونما ان يعرف العدو الذي يُصوِّب عليه سوى انه الطبقة السياسية المتنصلة. رابعهم الترسيم البحري الذي دُعي اليه وانجز مهمته فيه قبل ان يتبين له - وان لدور تقني محدود ليس الا - انه لم يكن سوى اداة مناورة كي يستخلص السياسيون التسوية والصفقة.

كلُ من اختبارات القوة هذه عنى ضمناً امتحان الجيش نفسه بنفسه. كل ما فيها او اختفى وراءها سياسي. كان على الجيش وقائده منذ 17 تشرين الاول 2019، وليست الفصول التالية المنشِئة لاختبارات القوة تلك الا عدّة شغلها، ان يتفادى في جل الديب وزوق مكايل خصوصاً - وفي كل لبنان عموماً - منع عسكرييه من الانجرار الى انفعالات اللبنانيين، ومنعهم من فقدانهم انضباطهم والانضمام الى «الثورة» المعني كل جيش عندما تكون في مواجهة النظام إما الالتحاق بها او قمعها، ومنعهم من الاصطدام بالمحتجين، ومنعهم كذلك من اشتباك «الثورة» بـ«الثورة المضادة» بين مناوئي الطبقة السياسية وحَمَلة عصيّها.

كان عليه في 30 حزيران 2019 الحؤول دون اشتباك درزي - درزي وآخر درزي - مسيحي بسبب انفعالات وتهوّر متبادلين: ان يُقتل ثلاثة دروز من الحزب التقدمي الاشتراكي والحزب الديموقراطي اللبناني بسبب تهور مسيحي نجم عن نبش جبران باسيل ماضي النزاعات المسيحية - الدرزية عام 1989. اطلقت النار على موكب الوزير صالح الغريب فقُتل مرافقاه، كرد فعل غاضب من انصار وليد جنبلاط. كان المحسوب ان يمر باسيل في قبر شمون ويُعتدى عليه انتقاماً من استفزازه، كي ينفجر اذذاك صدام درزي - مسيحي. انفجر كذلك نزاع لا يقل وطأة، درزي - شيعي، في شويا في 6 آب 2021 عندما هاجم دروز البلدة عناصر من حزب الله اطلقوا صواريخ الى اسرائيل من اراضيها. احتجزوا العناصر والمنصة. لتفادي الاسوأ كان على الجيش الفصل بين فريقين كانا جرّبا الاقتتال عام 2008، بأن تسلّم هؤلاء واعادهم الى الحزب لاحقاً.

اختار جوزف عون كذلك، في يوم نزاع اوشك التحوّل فتنة طائفية في 14 تشرين الاول 2021 في الطيونة، تداركها باصدار الجيش بياناً يأمر الجنود باطلاق النار على كل مسلح في الشارع او كل احد يطلق النار من اي جهة. سرعان ما اقترن الامر بتنفيذه، كان كافياً للجم ما كان يُعدّ سلفاً، بأن قتل عسكري ثلاثة مسلحين هاجموه بأسلحتهم لانتزاع بندقيته منه. يومذاك انطفأت الفتنة عند هذا الحد، مع ان طرفي المواجهة الثنائي الشيعي والقوات اللبنانية، كواجهتين لتاريخ دموي قديم للشياح وعين الرمانة، استغرقا في تبادل الاتهامات السياسية.

لم يقفز جوزف عون فوق الخطوط الحمر، ولم ينكفىء تحتها. ما بينها تمكن من ان يفعل دائماً شيئاً مهماً ومتطلباً.

ن.ن

تقرير

أهالي موقوفي المرفأ: تصعيد ضدّ عبود بعد الثلاثاء

ميسم رزق

مع استمرار مسلسل التعطيل في ملف تفجير مرفأ بيروت، من «بطولة» رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي سهيل عبّود، تكثّر التساؤلات عن مصير الجلسة التي يعقدها المجلس غداً للبتّ في قرار تعيين قاضٍ رديف للمحقّق العدلي طارق البيطار، بعدما نجحَ عبّود في إفشال الخطوة مهدداً، ومعه القاضي عفيف الحكيم، بالخروج من الجلسة التي عُقدت الثلاثاء الماضي.

إمعان عبّود في تسيير القضاء وفقَ أهوائه يؤشّر إلى مزيد من التصعيد الذي قد يأخذ منحى مواجهة كبيرة

> **عبود تقدّم بشكوى جزائية ضد النائب شربل مارون فطالبا برفع الحصانة عنه**

بينَ عبّود وأهالي الموقوفين من جهة، وبينه وبين التيار الوطني الحر الذي دخّل أخيراً على خط القضية بشكل مباشر.

فبعدما انضمّ مناصرو التيار إلى أهالي الموقوفين، وزار وفد ضمّ النواب شربل مارون، جيمي جبور، ندى بستاني، جورج عطاالله، سامر التوم وسيزار أبي خليل، رئيس مجلس القضاء للمطالبة بتعيين قاضٍ يبتّ في إخلاءات السبيل، علمت «الأخبار» أن عبود تقدّم بشكوى جزائية أمام مدعي عام التمييز ضد النائب مارون على خلفية السجال الذي حصل بينهما والكلام، متهماً النائب العوني بـ«القدح والذم» ومُطالباً برفع الحصانة عنه! وتلا ذلك، إعلان الموقوف في قضيّة المرفأ، سامي حسين، إضراباً عن الطعام حتى فكّ أسره. ويؤكد أهالي موقوفين آخرين أن هؤلاء سيحذون حذو حسين السبعيني الذي يعاني من أمراض القلب والضغط والسكري، في انتظار ما سينتج عن جلسة الغد. وفي حال أصرّ عبّود على مواصلة التسويف، سيكون عليه، وفق الأهالي، «التحضّر لجولة جديدة من التصعيد بعدما انكشف هدفه من الإجراءات التي يقوم بها، وبعدما اتضح تسييسه الملف وتطييفه خدمةً لمشروعه السياسي»، لذلك صار لم يبعُد في الإمكان «السكوت عن ممارساته، خصوصاً أن الموقوفين يدخلون سنتهم الثالثة في الاحتجاز من دون محاكمة، بحجة أن القوى السياسية عطّلت عمل القاضي البيطار»، علماً أن «المحقق العدلي كانَ بإمكانه أن يتخذ قرارات بإخلاء السبيل لكنه لم يفعل إلا لقلة قليلة بعد تدخل مرجعيات سياسية وروحية».

ولا يُتوقّع أن يتراجع عبّود بسهولة، خصوصاً أنه، كما البيطار، يحظى بدعم السفراء الغربيين الذين سارعوا، فور الإعلان عن قرار بتعيين قاضٍ رديف للبيطار، إلى القيام بجولات على السياسيين ومن بينهم وزير العدل هنري خوري، للاستفسار عن هذا الملف والسؤال عن اسم القاضي الجديد، ملوّحين بوضوح إلى احتمال تدويل قضية المرفأ بطلب من أهالي الضحايا، علماً أنهم، بحسب أوساط مطّلعة، سمعوا كلاماً مباشراً بأن هذا الأمر «يحتاج إلى قرار من مجلس الوزراء وهو أمر غير متاح، على عكس ما حصل في قضية اغتيال الرئيس رفيق الحريري».

(مروان بو حيدر)

اعتداء على منزل الزميل حمية

تحت جنح ظلام ليل الجمعة - السبت رمى مجهولون «قنبلة هجومية» في باحة منزل الزميل رامح حمية في بلدة طاريا البقاعية اقتصرت أضرارها على الماديات. وفي التفاصيل أن سيارة يستقلها مجهولون قصدت منزل حمية قرابة الساعة الواحدة و37 دقيقة من بعد منتصف الليل ورمى من فيها رمانة يدوية في باحة المنزل مستغلين توقيت انقطاع التيار الكهربائي من مولدات الاشتراك وانقطاع الكهرباء عن غالبية كاميرات المراقبة. الأجهزة الأمنية حضرت إلى المكان وشرعت في عملية كشف واسعة في محيط المنزل، وجمعت الأدلة الجنائية في الشرطة القضائية عدداً من شظايا القنبلة التي أصابت السيارات وجدران المنزل والباحة وأكدت أنها ليست قنبلة صوتية وإنما «قنبلة هجومية روسية الصنع» تم اختيارها بقصد خلق دائرة تخريب واسعة. الزميل حمية أكد «عدم وجود عداوات مع أحد سواء في بلدته والمنطقة إذ تربطه مع الجميع علاقات قرابة ومودة وصداقة».

مقالة

هل يحقّ لرئيس الجمهوريّة اقالة حكومة مستقيلة؟

جهاد اسماعيل *

استكمالاً للازمة الحكوميّة المنبثقة عن إشكالية تشكيل الحكومة ومدى امكانية حكومة تصريف الاعمال في ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية خلال فترة الشغور الرئاسي، نُقل أخيراً عن مصادر الرئيس ميشال عون أنه «في حال عدم تشكيل الحكومة سيعمَد قبل يوم من نهاية ولايته إلى إصدار مرسوم بقبول استقالة الحكومة (وهو مرسوم يصدر عادة يوم صدور مرسوم تأليف الحكومة الجديدة)، لكنه سيصدره من دون تشكيل حكومة جديدة. وفي هذه الحالة، تصبح حكومة ميقاتي الحالية غير مكلفة بتصريف الاعمال، وبالتالي تفقد شرعيتها ولا يحقّ لأي وزير فيها القيام بأي عمل في وزارته، ما يعني تعطيل السلطة التنفيذية بصورة تامة، وإجبار هؤلاء على الإتيان إلى عون لتشكيل حكومة يوافق عليها هو، فيوقع مرسوم تأليفها»..

إلّا أنّ هذا التحليل، برأينا، لا يستقيم مع المنطق الدستوري، وذلك للأسباب التالية:

- ينطلق اصحاب هذا التحليل من المادة 53 القديمة، قبل التعديل الدستوري الصادر عام 1990، عندما كان في مقدور رئيس الجمهورية اقالة الحكومة متى شاء، وإصدار تكليف للحكومة المُقالة او المستقيلة، عملاً بالعرف او التقليد المتبع آنذاك، يقضي في إمكان تصريف الاعمال خلال الفترة الفاصلة ما بين استقالة او اقالة الحكومة وتأليف حكومة أخرى، أمّا بعد صدور التعديل الدستوري، عبر المادة 69 من الدستور، فصارت حالات استقالة الحكومة واعتبارها مستقيلة محددة على وجه الحصر، وبصورة حكميّة، ومن دون تدخل إرادة أخرى لا سيما عند بدء ولاية رئيس الجمهورية أو بدء ولاية مجلس النواب، حينئذٍ يُصبح صدور مرسوم قبول استقالة او اعتبارها مستقيلة بحسب بالفقرة الخامسة من المادة 53 إجراءً شكلياً لا يُحدّد أو يحجب الكيان الدستوري للحكومة الفاقدة أصلاً للمسؤولية البرلمانيّة أو السياسيّة.

- وإن إستقر العرف على تأخير صدور مرسوم استقالة الحكومة او اعتبارها مستقيلة، إلى حين صدور مراسيم تشكيل الحكومة الجديدة، وصدور تكليف من قبل رئاسة الجمهورية بوجوب تصريف الاعمال إلى حين تشكيل الحكومة الجديدة، لكن هذا الاستقرار كان امتداداً للتقليد المُتبع قبل اقرار التعديلات الدستورية الصادرة عام 1990، حيث كرّس المشرّع الدستوري، عبر هذه التعديلات، نظريّة تصريف الأعمال بنصٍ دستوري (نصّ المادة 64 الجديدة)، بمعزل عن بيانّ التكليف الصادر عن رئيس الجمهورية الّذي يُعلن عن وضعيّة دستورية ناجمة عن استقالة الحكومة او اعتبارها مستقيلة، انما لا يُنشئها كما كان يجري قبل التعديل الدستوري، ما يعني أن مفهوم «تصريف الاعمال» يجد أساسه ومفعوله في الدستور لا في تكليف رئاسي، وبالتالي إن إمتناع رئيس الجمهوريّة عن إصدار بيان «التكليف بتصريف الاعمال» لا يُسقط هذا الالتزام عن الحكومة عملاً بالفقرة الثانية من المادة 64 من الدستور: «لا تمارس الحكومة قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها او اعتبارها مستقيلة الا بالمعنى الضيّق لتصريف الاعمال».

- إنّ تأكيد المشرّع الدستوري، في الفقرة الخامسة من المادة 53 من الدستور، في صدور مرسوم قبول استقالة الحكومة او اعتبارها مستقيلة، هو من قبيل الاعلان الفعلي أو الحكمي للاستقالة وتالياً لإنهاء الحياة القانونية لحكومة مكتملة الاركان وليس لحكومة تصريف أعمال المُكرّس وقوعها بصراحة المادة 64 من الدستور، وعلى ذلك فإن التزام «تصريف الأعمال» يترتب منذ لحظة توافر حالات المادة 69 من الدستور، لا منذ صدور مرسوم قبول استقالتها او اعتبارها مستقيلة، وإلا لو كان الأمر على هذا المنوال، لأضاف الدستور هذه الصلاحيّة من ضمن صلاحيات رئيس الجمهورية تماما كما فعل في المواد: 51، 52، 53، 54، 55، 56، 57، 58، 59.

ويصمد هذا التحليل في تأكيد مجلس شورى الدولة، في قرار 522 تاريخ 5/5/ 1999، بأن صلاحيات الحكومة تقتصر على تصريف الاعمال منذ تاريخ اعلان تقديم الاستقالة.

- إنّ القول بجواز إمكانية رئيس الجمهورية في إنهاء «تصريف الأعمال» يُعطل مقتضيات الدستور، ذلك أن الفراغ غير متحقق في الحكم وفق منطوق المادتين 62، 64 من الدستور، فتصريف الأعمال ليس امتيازاً معطى للرئيس أو لسائر المؤسسات الدستوريّة، انما هو التزام اقتضاه مبدأ دستوري اساسي وهو مبدأ استمرارية المرافق العامة او المؤسسات الدستوريّة، فبدونه تُهدَّد حياة وديمومة الدولة، حيث جرى تأكيده في اجتهاد المجلس الدستوري من حيثيات ذات صلة بمفهوم الاستمرارية بالقول: إن انتظام أداء المؤسسات الدستورية هو اساس الانتظام العام في الدولة، ويقتضي قيام كل مؤسسة دستورية، ودون ابطاء، بالمهام المناطة بها، ضمن الصلاحيات المعطاة لها، وان الفراغ في المؤسسات الدستورية يتعارض والغاية التي وجد من اجلها الدستور، ويهدد النظام بالسقوط ويضع البلاد في المجهول (المجلس الدستوري القرار رقم 2014/7 تاريخ 2014/11/28 بشأن الطعن بقانون تمديد ولاية مجلس النواب)، والأمر نفسه نجده في ما قضى به مجلس شورى الدولة بأن نظرية تصريف الاعمال هي نظرية معدة للتطبيق خلال فترة زمنية محددة انتقالية يجب ان لا تتعدى الاسابيع او حتى الايام. وان تمددها لفترة اطول لا بد ان ينعكس على مفهومها برمته حتى يستطيع تحقيق الهدف منها وهو تأمين استمرارية الدولة ومصالحها العامة ومصالح المواطنين. فإذا امتدّت هذه الفترة الانتقالية لعدة أشهر فانه يصبح من الواجب التعامل مع هذا الواقع بشكلٍ يسمح للحكومة تأمين استمرارية المرافق العامة وتأمين مصالح المواطنين التي لا يمكن ان تنتظر لمدة اطول، خاصة اذا كانت ممارسة تلك الحقوق ناتجة عن اعمال ادارية قانونية مستوفية لكافة الشروط المفروضة في القوانين والانظمة وهي تؤمن مصالح فردية مشروعة دون ان يكون لها الطابع التنظيمي العام او تحد من حق الحكومة المقبلة في ممارسة صلاحياتها الاستنسابية (م.ش. قرار رقم : 2014-2015/349 تاريخ 2015/2/23 طانيوس يونس ورفاقه/ الدولة).

بناءً على ذلك، لا يستطيع رئيس الجمهورية، بذريعة إمتناع الرئيس المكلف عن تشكيل سلطة دستورية، أن يُنهي مؤسّسة قائمة بذاتها، فالظروف التّي تمرّ بها البلاد تستلزم أن تتداعى كلّ المؤسسات والصلاحيات في ما يخدم المواطنين لا بما يعيق هذه المؤسسات، ما يُلزم مجلس النواب المنبثق عن الشعب أن يتحمّل مسؤولياته إزاء هذه المسائل الدستورية بكثير من المنطق والتجرّد عن مصلحة هنا أو هناك، ويتّخذ موقفاً حاسماً سواء في تعديل مواد الدستور أو في تفسيرها منعا للاختلالات بين الحين والآخر.

* كاتب وباحث في القانون الدستوري

تقرير

صيدا تحت حكم العصابات

علي حشيشو

مشهد مستجدّ على صيدا ذاك الذي شهدته المدينة يوم الجمعة الماضي. «زعران» احتلوا شوارع عاصمة الجنوب وأمعنوا ضرباً وسحلاً وتشطيباً بالسكاكين والشفرات... و إطلاقاً للنار.

الموقعة الكبرى كانت قرب متجر «سبينيس» عندما هاجمت مجموعة شبان سيارة بداخلها عنصر في الأمن العام مع عائلته. وعلى خلفية إشكال فردي، احتل أفراد العصابة الشارع وأوسعوا العائلة ضرباً على مرأى من عشرات المواطنين الذين لم يتجرأوا على التدخل لإنقاذ الضحايا. وقد تفنّن الزعران، ومن بينهم بطل ملاكمة، في التنكيل بأحد أفراد العائلة، فشجّ رأسه بـ«مفتاح جنط» ثم تناوب عدد من الزعران على لكم الضحية المرمي أرضاً بلا حركة وسط بركة من الدم. ومع أن حاله كان يوحي بأنه فارق الحياة واصل هؤلاء ضربه بشيء من الاستعراض وكثير من التلذذ. قمزق المهاجمون صدره بالسكين وشطب أحدهم وجهه في حركة «سيركية»، إذ كان يهجم عليه ويشطبه بالشفرة ثم يركض حوله ويعاود الكرّة، قبل أن يتناوبوا على ترهيب «الحضور» وإطلاق الرصاص، قبل أن يغادروا مهدّدين بتكسير «أكبر راس».

بعد ساعة، وفي حادث منفصل أفلت مسعور آخر في منطقة الهلالية وانتقم من غريمه بطعن شاب لا ناقة له ولا جمل بسكين غرزها في بطن القتيل (20 سنتمتراً وفق تقرير الطبيب الشرعي) قبل أن يفرّ إلى «جهة مجهولة» يفر إليها كل الجناة بعد ارتكاب جرائمهم.

ترافق ذلك مع حادثة انتحار في عبرا واحتراق خزانات مازوت قرب خط السكة ومشكل فردي في السوق التجارية... ولوهلة، شعر الصيداويون بأن المدينة صارت تحت حكم العصابات.

ما جمع بين الزعران في الحادثين، سمعتهم السيئة وتاريخهم الحافل في التشبيح وانتهاك كرامات الناس وابتزازهم لدفع «خوّات» وامتهان «تصفية الحسابات» بين متخاصمين بتحصيل حقوق طرف من الطرف الآخر لقاء مبلغ من المال، مع ما يترافق مع ذلك من أذى وضرب وإهانة.

العصابة لم تكن لتعيث بلطجةً لولا الغطاء السياسي الذي كانت تتمتع به من تيار المستقبل، إذ أن أفرادها كانوا من ضمن جهاز مرافقة الأمين العام للتيار أحمد الحريري، وتولّى هؤلاء المهمات القذرة في الحملات الانتخابية للمستقبل في المدينة، وكانت تحت تصرفهم رخص سلاح وسيارات مفيّمة ومواكب.

قاتل فتى الهلالية فقد كان ذاع صيته منذ فتنة أحمد الأسير كعنصر في «سرايا المقاومة»، ومن ثم كمسؤول للسرايا في منطقة عبرا. لكنه نشر على صفحته على فيسبوك قبل عدة أشهر كتاب استقالته من السرايا «لأسباب شخصية وتراكمات أخطاء ومشكلات تنظيمية وإدارية».

النائبة السابقة بهية الحريري سارعت إلى زيارة الضحايا في المستشفى وزارها المدير العام للأمن العام اللواء عباس إبراهيم. لكن المشهد في القصر أحيا مخاوف أن يجري حلّ «المشكل» على الطريقة اللبنانية بعدما أوقفت عناصر حزبية أفراد العصابة إثر فرارهم إلى بلدة الخرايب الجنوبية وسلّمتهم للأمن العام. فيما أعلنت عشيرة الشاب أنه «إذا لم تأخذ الدولة حقنا سنثأر لابننا وقد أعذر من أنذر».

انفلات عقال العصابات قتلاً وإجراماً وسرقةً وابتزازاً يأتي في ظل عجز الأجهزة الأمنية بسبب تداعيات الأزمة المعيشية التي اضطرت القيادة إلى إعطاء عناصرها إجازات طويلة ما أدى إلى تقصير في الدوريات والحراسات. وفي هذا السياق، يقول مواطن شُرقت دراجته النارية إنه اتصل بمخفر صيدا للإبلاغ عن السرقة فأجابه المسؤول «خليها ع الله نحنا بالليل عم نربط بعضنا بالكلبشات حتى ما يجوا يسرقونا بالمخفر»!.

(علي حشيشو)

تقرير

استمرار التحقيق في تعذيب موقوف حتى الموت

عبدالله قمح

تستمر التحقيقات في فضيحة مقتل الموقوف السوري بشار السعود تحت التعذيب لدى المكتب الإقليمي التابع لأمن الدولة في بنت جبيل قبل نحو شهر، فيما بدأت قيادة الجهاز عملية مراجعة وتشاور مع أجهزة أخرى لإدخال تعديلات على آليات العمل بما يمنع تكرار الأمر.

مسلكياً لا يزال المتهم الرئيس في جريمة قتل الموقوف السوري، الملازم أول ح. إبراهيم موقوفاً لدى «السجن المركزي» وإلى جانبه الرتيب ي. برّي المتهم بدوره بأنه المسؤول عن تعذيب الموقوف القتيل. وعلم في هذا الإطار أن التوقيفات انحصرت فيهما، بعدما أفرج عن الموقوفين الآخرين وهما من عداد عناصر مكتب بنت جبيل الإقليمي، بعد الاستماع إليهما، وبعدما اتضح عدم وجود علاقة لهم بما حصل لوجودهما خارج الغرفة، إلى جانب محدودية صلاحيتهما ربطاً بوجود ضابط ورتيب أعلى رتبة.

وفي المعلومات أن الموقوف ي. برّي اعترف أمام المحققين بقيامه بتعذيب الضحية وضربه باستخدام أسلاك شاحن الهاتف الخلوي خاصته، ما دفع بالمحققين إلى الإشارة بعرضه على طبيب نفسي، لا سيما أنه يتعاطى المنشطات الرياضية. أما الملازم أول ح. إبراهيم فهو محل تحقيق لتقديمه إفادات كاذبة إلى رئيسه في الجهاز وإلى مفوض الحكومة لدى المحكمة العسكرية القاضي فادي عقيقي حول حقيقة ما جرى، إضافة إلى اتهامه بالعمل على تزوير تقرير الطبيب الشرعي الذي كشف على جثة السوري القتيل في مستشفى تبنين.

وعلمت «الأخبار» أن اجتماعات عدة عُقدت مع مرجعيات رسمية في الدولة إضافة إلى قضاة، ليحصل بعدها تشاور بين قيادة جهاز أمن الدولة وأجهزة أمنية أخرى، في سياق المساعدة على إنجاز تعديلات وتغييرات على صعيد آلية التحقيق المعتمدة. وتقرر إنشاء فرع مركزي للتحقيق في المقر المركزي في الرملة البيضاء في بيروت، بحيث يتم تجميع الموقوفين في قضايا أساسية للتحقيق معهم هناك بإشراف ضباط من رتب عالية، بينما يصار إلى إخضاع الضباط في المراكز الإقليمية إلى دورات تأهيل للتوقف عن كل أساليب التحقيق السابقة.

من جهة ثانية، لا تزال قاضية التحقيق نجاة أبو شقرا تتابع تحقيقاتها في ملف الخلية (الموقوف القتيل من ضمنها) التي أوقفها جهاز أمن الدولة، والتي أفادت تحقيقاته بأن أفرادها أعضاء في تنظيم داعش، وبأنهم قدموا اعترافات موثقة بالصوت والصورة.

وقد أعادت القاضية الاستماع إليهم مجدداً في المحكمة العسكرية. فنفوا ما اتهموا به قائلين إن الاعترافات انتزعت منهم («تحت التعذيب»)، بعدما علموا بوفاة زميلهم بهذه الطريقة، فتمت مواجهتهم باعترافاته المسجلة قبل نقله إلى الجنوب لمواجهته بالموقوفين الآخرين. وقد ذكر في اعترافاته أنه كان على معرفة بهم وأنهم منتمون إلى التنظيم نفسه، وأنهم عملوا في مجال ترويج العملة المزورة لاحقاً. وعُلم أن قاضية التحقيق العسكري قطعت قبل أيام مذكرة توقيف وجاهية بحق اثنين من الموقوفين بجرم الانتماء لتنظيم إرهابي والقتال في صفوفه، تمهيداً لادعاء عليهم وإحالتهم إلى المحاكمة.

دعوة لحضور جمعية عمومية عادية
نقابة الاختصاصيين في علم التغذية وتنظيم الوجبات في لبنان

تدعو نقابة الاختصاصيين في علم التغذية وتنظيم الوجبات في لبنان الى عقد جمعية عمومية عادية حسب الأنظمة والقوانين **بتاريخ ٢٠٢٢/١١/١٢ عند الساعة الثانية عشر ظهراً** في نقابة الأطباء – بيت الطبيب فرن الشباك – قاعة الوليد بن طلال الطابق الثاني. وفي حال عدم اكتمال النصاب القانوني، أي حضور أكثر من نصف الحائزين على اذن مزاولة المهنة في علم التغذية؛ تكرر الدعوة ثانية لانعقاد الجمعية العمومية العادية بتاريخ ٢٠٢٢/١١/ ١٦ في المركز نفسه، ويعتبر انعقاد الجمعية العمومية العادية قانونياً بمن حضر.

يتم خلال الاجتماع الموافقة على النظام الداخلي ورسم الانتساب وانتخاب عضوين للمجلس التأديبي.

تقدم طلبات الانتساب للنقابة اعتبارا من ٣ تشرين الأول ٢٠٢٢ في نقابة الاختصاصيين في علم التغذية وتنظيم الوجبات - الطابق الأول من نقابة الأطباء - فرن الشباك، أيام الأربعاء والجمعة من الساعة التاسعة صباحاً حتى الساعة الواحدة بعد الظهر.

للمعلومات عن شروط الانتساب أو أي معلومات إضافية ترجو زيارة موقع النقابة على Facebook:
https://www.facebook.com/Lebanese-Order-of-Dietitians-112354288151726
او الاتصال على العنوان الالكتروني التالي lebaneseorderdietitians@gmail.com

على الغلاف

لم يعرف كثيرون سبب الرصاص الكثيف الذي سُمع صوته ليل أول من أمس، إلى أن انتشرت الأخبار عن تشييع أحد ضحايا المركب الغارق قبالة شواطئ طرطوس في مخيّم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين، الذي التحف أربعة منه في رحلة الموت الأخيرة وعزف أحدهم عن المغادرة في اللحظات الأخيرة. جولة قصيرة في المكان تشعرك بأنّ البقاء في المخيّم قد يكون أشدّ صعوبة من ركوب البحر والتفتيش عن مستقبل جديد

مخيم شاتيلا يواسي طرابلس
3 ضحايا يهربون من لجوء إلى لجوء

فؤاد بزي

شيّع مخيّم شاتيلا أمس الأول أحمد عبد اللطيف الحاج، ابن السبعة عشر ربيعاً، ويستعد غداً لتشييع أخيه نور، ذي التسعة عشر ربيعاً. أصابت العائلة نكبة فوق نكبات المخيم وقهر المعيشة فيه، لم يبقَ لأمّ محمد من معيل لها ولبناتها الثلاث سوى بكرها محمد، فالوالد محمد توفي منذ أربع سنوات.

لا يقوى الأخ الأكبر على الكلام، فلم يبقَ طويلاً بين المعزّين الذين جلسوا على الكراسي في شارع «جمعية أحلام لاجئ» بسبب عدم وجود قاعات تتسع لهم. فالشوارع هنا ضيقة وتختنق بالمارّة. سخرية القدر جعلت من اسم الجمعية شعاراً لأبناء المخيمات، «أحلام لاجئ» بالخروج من السجن اللبناني الكبير لعلّه يصل إلى بلاد تحترم إنسانيته، وتتيح له أن يرسل مبلغاً مالياً إلى أهله يقوون فيه على مقارعة الظروف. هذه كانت أحلام أحمد الذي أرسل رسالة صوتية إلى أمه بعد ركوبه وأخاه «مركب الموت 2». يطمئنها عنهما، ويقول: «أنا يا أمي طلعت، ادعيلنا»، ذلك قبل انقطاع الإرسال نهائياً.

المحاولة الأخيرة

لم تكن هذه المحاولة الأولى لأحمد ونور، ولكنها كانت الأخيرة. قبلها حاولا المغادرة عبر طرابلس أيضاً، إلا أنّ المحاولة فشلت بعد «مداهمة من قبل المخابرات، فعادا إلى شقة هناك تجمّع فيها عدد من المهاجرين» بحسب أنس الحاج، عمّ الشابين. وفي رحلة الموت الأخيرة غادر المخيّم أربعة شبان، توفي منهم أحمد ونور، الشاب الثالث لا يزال حتى الساعة مفقوداً، أو لم يجرِ التعرّف إلى جثته من قبل ذويه. أما الشاب الرابع الذي التقيناه ورفض الكشف عن اسمه أو عنوانه، فهو وصل إلى طرابلس معهم، وبعد معاينته المركب المحمّل بأكثر من 60 راكباً فضّل الرجوع، من دون أن يكشف عن كل الأسباب الكامنة خلف ذلك.

يستكمل عمّ الأخوين الحاج كلامه عن المركب الذي «أضيف إلى ركابه العشرات من نقاط تحميل أخرى، حتى وصل العدد إلى 175، فتوقفت حمّراكته في البحر مقابل الشواطئ السورية، وجرفته الأمواج العاتية». ولكن لم يُكتب الموت لجميع الركاب، منهم من أنقذته أجهزة الدفاع المدني السورية، ومنهم من سبح لأكثر من عشر ساعات حتى وصل إلى شواطئ طرطوس، كالشاب جهاد المشلاوي من مخيم برج البراجنة، الذي لم نتمكن من التكلم معه بسبب وضعه الصحي الدقيق حالياً.

روايات الغرق

تعدّدت الروايات حول غرق المركب، كلّها تدور حول عطل في المحرّكات ولكنها تختلف على ساعة وقوع المشكلة. الرواية الأولى تحكي عن وقوعها أمام الشواطئ السورية. وبسبب

> **يربط عدد من قاطني المخيم محاولة الشبّان الهجرة بسمسار يُعرف باسم «ابي خليل»**

ارتفاع مستوى الموج، والعدد الكبير من الركاب وقعت الكارثة، فيما ينقل رفاق الشابين الحاج في المخيم رواية أخرى تتكلم عن «تحريك المركب بقوة السلاح من طرابلس، ومن بعدها غادر المسلحون المركب المعطّل قبل غرقه».

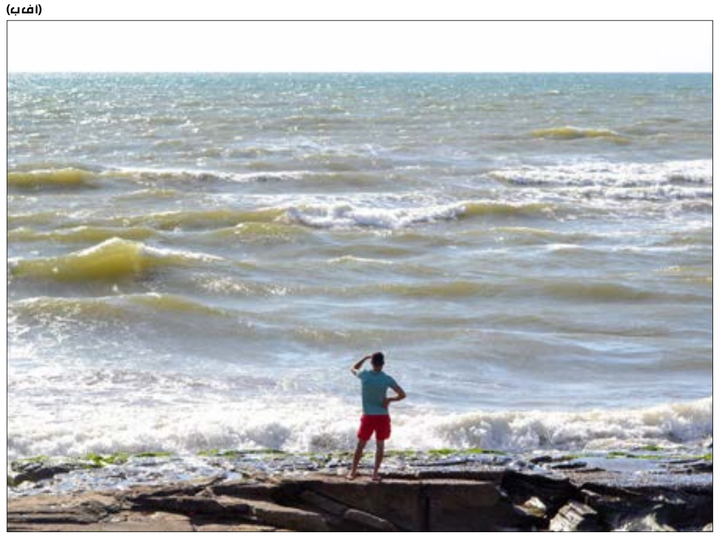
(أ ف ب)

حسين الديماسي مسؤول الدفاع المدني الفلسطيني في مخيم شاتيلا يفيد بـ«توجه سيارات من المخيم صوب الشمال بعد تبلغهم بانقلاب مركب على متنه عدد من الشباب الفلسطينيين». ويضيف: «أعداد الضحايا غير دقيقة، وتُراوح بين 90 و95 شخصاً بينهم أطفال»، ثمّ يتكلم عن «كارثة كبرى» تتمثل في «عدم قدرة ذويهم من التعرّف إليهم بسبب التشوهات الكبيرة». حال الجثث هذه بعيدها الديماسي إلى «عدم وصول البلاغ بالحادثة إلى أجهزة الإنقاذ مباشرة، بل تأخرت لـ24 ساعة»، ويتكلم عن «موت عدد كبير من ركاب المركب غرقاً عند انقلابه مباشرةً، سيّما الأطفال، وبقاء 36 منهم حول المركب، الذين لم ينجوا كلّهم أيضاً». إذاً، بقيت الجثث وقتاً طويلاً في البحر، وجرفتها الأمواج صوب الصخور، ما أدى إلى تشوّهها قبل تدخل الأجهزة السورية والبدء بسحبها من الماء.

سماسرة الموت

يربط عدد من قاطني المخيم محاولة الشبّان الهجرة بـ«أبي خليل»، أحد السماسرة الذين يعملون على إغراء الشباب بالمغادرة. يرسمون لهم مستقبلاً زاهراً ورحلةً من دون متاعب تُذكر، فيدفعون مقابل الرحيل مبالغ تُراوح بين أربعة وخمسة آلاف دولار. يؤمّنون هذه الأموال من بيع ممتلكاتهم على اختلافها، حتى الهواتف تُستبدل بأخرى أرخص ثمناً لتأمين تذكرة المغادرة، فلا يبقى معهم سوى بعض الملابس قبل الرحيل. بحسب شباب المخيم «مهمة السمسار تنتهي بإيصال الراغبين بالرحيل إلى المراكب»، وما أكثرهم. بمعاينة بسيطة لأزقة المخيم وابنيته تدرك تماماً أسباب الرحيل الكثيرة، فـ«الرحلات لن تتوقف، وكلّ طلعة سيحاول عدد من الشباب المغادرة»، البيوت هنا لا تدخلها أشعة الشمس نهاراً، والناس يتكدّس بعضُهم فوق بعض في محاولة للنجاة والبقاء على قيد الحياة.

يروي أحدهم عن «محاولته الهجرة خمس مرات» من دون أن يتمكن من الوصول إلى المركب، ويعد بـ«الاستمرار». يستنكر الناس هنا كلام البعض في الإعلام أو عبر وسائل التواصل عن «استغرابهم رحيل من يمتلك بضعة آلاف من الدولارات اليوم في لبنان»، ويطلب أحدهم أن نكتب في الجريدة طلبه لهم بأن «تعالوا إلى المخيم، ادخلوا منازلنا، عايشوا حياتنا»، ويضيف آخر: «البحر أكثر رأفة من لبنان، يقتلنا مرة». يموت في المخيم المرء ألف مرة دون أن يعلم بحاله أحد، وكذلك في البحر سيموتون ولكن مع بعض الضجيج الإعلامي الذي يخفت كلّ مرة أكثر وأكثر.

مراكب الموت بحثاً عن الحياة!

رضوان مرتضى

احتفل مواطنون لبنانيون بمجيء الكهرباء في إحدى بلدات الشمال. رقصوا وبكوا وزغردوا فرحين احتفاءً بوصول التيار الكهربائي المقطوع عن البلدة منذ أشهر. وثّقت الفرحة بفيديو ساخر انتشر على مواقع التواصل الاجتماعي في الأيام الماضية. هؤلاء المواطنون، وكثيرون مثلهم في قرى الشمال، هم من يشدّون الرحال في مراكب الموت بحثاً عن حياة. أبسط متطلبات الحياة هنا مفقودة. الماء والكهرباء عملةٌ نادرة. ربطة الخبز لم تعد في متناول الجميع. البطالة تفتك بالشباب. من يمرض من الأهالي، لا يجد مستشفى تستقبله. ومن يدخل المستشفى، لا يجد سبيلاً لتأمين نفقات العلاج. مرضى السرطان يموتون من الألم. الدولة عاجزة عن توفير الدواء للمصابين بالداء الخبيث. أما ما توافر منه في السوق السوداء، فصعب المنال لكونه يُسعَّر بالعملة الصعبة. تُسجّل شكاوى بالعشرات من الأهالي الذين يُطردون من منازلهم المستأجرة لعجزهم عن سداد إيجارها للمالكين. حوادث السلب والسرقة باتت يومية. إطلاق النار يحصل على أتفه الأسباب. الدولة غائبة تماماً. هنا تتساوى الحياة مع الموت.

لماذا يغامرون؟

الكلام أولاً عن الأسباب، قبل السؤال عن المستفيد. هل هناك عصابات للتهريب؟ بالطبع نعم. هم ممن يُطلق عليهم اسم تجار الأزمات. لكنّ هذا لا يمنع السؤال عن السبب الذي يدفع أباً إلى حمل ابنته فيما تتأبّط الأم رضيعها، على متن مركب قد تتكسّر أخشابه ليغرق في أي لحظة ويبتلعهم البحر؟ لماذا يُكرّر هؤلاء التجربة مع علمهم بأنهم يخاطرون بأرواحهم وفلذات أكبادهم؟ فهذه الحوادث تتكرّر منذ المأساة الأولى التي تشتهر بـ«حادثة قبعيت» في العام 2014، والتي غرق جرّاءها العشرات أثناء محاولتهم الهرب عبر البحر باتجاه أستراليا.

> **لا رحلات محددة سلفاً لكنّ هناك عصابات صغيرة عناصرها مهرّبون وصيادون**

«ما أجبرهم على مُرّ الموت غرقاً، هو الأمرّ منه»، بهذه العبارة يلخّص مختار بلدة ببنين العكّارية زاهر قصّار واقع الحال. كثيرون يبيعون كلّ ما يملكون لحجز مكان لهم على مركب الموت في رحلة مجهولة المصير. يتراوح سعر التذكرة بين 3 إلى 5 آلاف دولار للشخص الواحد، لكنهم يستميتون لتوفيرها. أحد أهالي الضحايا يسأل نفسه ويُجيب: «يتهموننا بالجنون وقلة المسؤولية لنخاطر بأنفسنا وأهلنا، لكنهم لم يذوقوا ما نقاسي كل يوم. صحيح قد تدفع العائلة مبلغ 10 آلاف دولار وأحياناً 15 ألف دولار تكلفة الرحلة، لكن هذا المبلغ، وهو كل ما تملك هذه العائلة، لا يكفي لإنشاء مشروع أو استثمار. وإن سلّمنا جدلاً بأنه يكفي لفتح مشروع، فهو محكوم بالفشل في بلد الأزمات. هل ننتظر لنموت ببطء؟ هل ستكفينا هذه الأموال إن دخل أحد منا المستشفى أو تعرّض لحادثة؟ ما أسهل الكلام. لذا عوضاً عن المخاطرة، يُقامر هؤلاء بأمل ضئيل بأن تكون الحياة «هناك» أكثر رحمة من هنا.

عصابات صغيرة

لا يوجد مافيا بمعنى المافيا، بحسب المصادر الأمنية. ولا يوجد مراكب منظمة ورحلات محدّدة سلفاً، لكنّ هناك عصابات صغيرة عناصرها مهرّبون وصيادون يبحثون عن الربح السريع. تبدأ الفكرة مع شخصين أو ثلاثة، يجمعون الركاب والأموال إلى أن يكتمل النصاب. وفي معظم عمليات التهريب، ستجد على متن المركب الذي جلبه المهرّب، ابنه وزوجته ووالدته! هو أيضاً أحد هؤلاء اليائسين الذي قرّر المقامرة. هدفه الكسب والنجاة. فكثيرٌ من المهربين كانوا صيّادين على متن «الفلوكة». ولدى بدء موجات الهجرة، التحقوا بالركب. ثمن المركب، تبعاً لنظافته، يتراوح بين 40 و50 ألف دولار أميركي. يشتري المهرّبون المركب بعد أن يجمعوا مبالغ تتراوح بين 400 أو 500 ألف دولار. يُحسم منها مبالغ مالية كبيرة تُدفع لعناصر أمنية لغضّ النظر عنهم وتأمين السكّة في البحر للمرور بسلام من دون تضييق من دوريات خفر السواحل.

غرق مركب الهاربين على سواحل طرطوس كان كارثة جديدة تضاف إلى سجل لبنان الأسود. وقد أصدرت مديرية المخابرات بياناً ذكرت فيه أنّها أوقفت المواطن (ب.د.) «للاشتباه في تورّطه بتهريب مهاجرين غير شرعيين عبر البحر. وقد ثبت نتيجة التحقيق تورطه بإدارة شبكة تنشط في تهريب مهاجرين غير شرعيين عبر البحر... وقد اعترف بالإعداد لعملية التهريب الأخيرة من لبنان إلى إيطاليا عبر البحر والتي أسفرت عن غرق المركب قبالة الشواطئ السورية. ويستمرّ التحقيق مع الموقوف ومتابعة الشبكة لتوقيف أفرادها بإشراف القضاء المختص». ورغم أنّ هذا البيان تحدث عن شبكة تهريب، إلا أنّ معظم أهالي الضحايا الذين تواصلت معهم «الأخبار» كانوا يؤكدون أنّ أفراداً منهم من كانوا يُقنعون البحارة والمهرّبين بتنظيم الرحلة للهرب من لبنان.

تقرير

ضحايا المركب: لا أحلام... ولا قبور!

لا تزال عائلات ضحايا المركب الذي غرق قبالة شواطئ طرطوس، تتسقّط أخبارهم بمختلف الطرق المتاحة. ولا تخفي همّاً آخر هو تأمين القبور لدفن الضحايا. في بلدات عكار ومخيم نهر البارد، الهمّ أقلّ كلفة. أما في الفيحاء، أمّ الفقير، فهو بالدولار «الفريش»

(أ ف ب)

أمال خليل

ما إن يفتح طه السيد علي هاتفه ليردّ على اتصال ورده، حتى يسأل: «عرفتم شيئاً عن أحمد ونور؟». لا يدقق بهوية المتصل. يوجّه هذا السؤال إلى أيّ كان. فهو وعائلته ينتظران كشف مصير شقيقه أحمد ونجله نور المفقودَيْن إثر غرق مركب طرطوس مساء الخميس الماضي. حاله مثل حال العشرات من عائلات المفقودين في طرابلس وعكار ومخيمَي نهر البارد وشاتيلا الفلسطينيين وتجمعات النازحين السوريين.

في منزل عائلة أحمد السيد علي في القبّة، لا يزال السرير يتوسّط غرفة استقبال المعزّين في انتظار عودة ودائع آل السيد علي من البحر: الوالد أحمد والابن والابنتان واحد الأحفاد، ليكتمل العزاء. ليل الجمعة الماضي، عادت من طرطوس، جثامين اثنين من أحفاد أحمد، عصمت وريان، وقريبيه كمال وسامح دياب مع موكب الضحايا الطرابلسيين. لكنّ النعوش سرعان ما استدارت وعادت شمالاً باتجاه برقايل العكارية لدفنها، إذ إن ثرى طرابلس لم يتسع لدفن أبناء القبة، فاختار الأهل دفنهم في بلدة أقربائهم. ربما كان على ضحايا آل السيد علي ودياب تأمين ثمن قبورهم قبل صعودهم إلى المركب، لأن مأساة غرقهم قد لا تشفع لهم بتقدمة قبر مجاني.

تبرّع بثمن قبرين

عائلة مصطفى مستو كادت أن تلقى المصير نفسه. منذ تلقيها نبأ وفاته مع أطفاله الثلاثة وهي تفكر كيف تتدبّر لهم القبور. حاولت حجز قبور في مقبرة الغرباء في الزاهرية

> **يتفاوض أهل الميت حديثاً مع الميت قبل أكثر من 5 سنوات على نقل ملكية القبر**

لأن الكلفة أرخص، لكن أولاد الحلال تبرّعوا بثمن قبرين له ولطفلته رويدة في مدافن باب الرمل القريبة من منزله. لم يكن الأمر تفصيلاً، بل فيه سعادة تبدّد جزئيات من القهر. هكذا يتسنى لأم مصطفى بأن تذهب راجلة لتزوره يومياً بدل تكبّد كلفة التنقل من باب الرمل إلى الزاهرية. وكذلك ستفعل حميدة قليح، التي نجت وحدها، فيما خسرت زوجها مصطفى وأطفالها ديار ودنيا ورويدة. حميدة عادت أمس بعد قضائها مع والدها حسن أياماً عدة في قسم العناية الفائقة في مستشفى الباسل في طرطوس.

«غير قادرين على الموت»

أمام مسرح وسينما أمبير في ساحة التل، نفّذ شبان وشابات من أحياء طرابلس مساء السبت الماضي، وقفة تضامنية صامتة مع ضحايا مراكب الهجرة الأحياء والأموات. هم فريق التمثيل في السينما التي رمّمتها وأعادت افتتاحها جمعية «تيرو» للفنون بعد عقود على إغلاقها. بدت المجموعة خارجة عن السياق في الساحة رغم مرور يومين فقط على غرق المركب. أهل الساحة الذين منهم من سبق إلى البحر ومنهم من ينتظر، بدوا كأنهم تخطوا الكارثة. لم ينضموا إلى المجموعة الصغيرة.

يؤكد أحد الممثلين محمد الزعبي، ابن باب الرمل، أن أحد الأسباب التي تردعه عن التفكير بالهجرة عبر البحر، هو القبر. جار مدافن باب الرمل لا يصل طموحه إلى حدّ امتلاك بضعة أمتار فيها. فالكلفة لا تقلّ عن ألف دولار. «ما معي حق موت»، يقول ابن الثالثة والعشرين ربيعاً. يضحك الشاب من شرّ البلية، ثم تغرورق عيناه بالدموع وهو يضيف: «بدي أعتل همّ موتي. هنا في طرابلس، مش قادرين نعيش ولا قادرين نموت». يسمع الزعبي من خاله الحانوتي عجائب طرابلسية تجعل الصراع من أجل الموت لا يقلّ حدّة عن الصراع من أجل الحياة. ومن أبرز الابتكارات لتخفيف الكلفة «تفاوض أهل الميت حديثاً مع الميت قبل أكثر من خمس سنوات، على نقل ملكية القبر، مقابل مبلغ مالي. وهي تقوم على أن يُفتح القبر وتزاح العظام ويُدفن الميت حديثاً بدلاً منه. قيمة صفقة بيع وشراء القبر القديم تقلّ كثيراً عن قيمة فتح قبر جديد».

تضمّ طرابلس مقبرتين أساسيتين في باب الرمل والتبانة. وقبل سنوات، أضيفت مقبرة في محلة الزيتون في أبي سمراء، هي الأغلى سعراً، إذ لا يقلّ ثمن القبر فيها عن خمسة آلاف دولار. وتُعدّ مقبرة الغرباء الأرخص، فهي مخصّصة لدفن المقيمين في المدينة ولا ينحدرون منها. لكنها ازدحمت ليس بالغرباء فقط، بل أيضاً بالطرابلسيين الأقحاح الذين غرّبهم الفقر. فحجزوا لهم فيها، ليس قبوراً لموتهم فحسب، بل بيوتاً لحياتهم أيضاً، إذ تسكن عائلات عدة في نواحيها.

معاقبة رئيسة لجنة الأهل في الأنطونية ـ الميناء

فاتن الحاج

لم يمنع التعميم الأخير لوزير التربية، عباس الحلبي، بشأن إدخال كلّ إيرادات المدرسة الخاصة في الموازنة السنوية واضطلاع لجان الأهل بدورها الرقابي، إدارات المدارس من استمرار استخدام التلامذة وقوداً في النزاع مع أهاليهم، خلافاً للمادة 10 من قانون تنظيم الموازنة المدرسية الرقم 515. فقد حسمت إدارة مدرسة سيدة النجاة الأنطونية ـ الميناء، أخيراً، عدم تسجيل ولدَيْ رئيسة لجنة الأهل، زينب حمدان، بحجة أنها تتدخل في شؤون المدرسة ولا تحترم الأنظمة والقوانين المرعية فيها.

تؤكد حمدان لـ«الأخبار» أنها كانت تمارس مهامها كممثلة للأهل، فتنقل شكاواهم إلى الإدارة، ومنها الاعتراض على أستاذ متحرّش كان يتدخل في الشؤون الخاصة للفتيات، ومارس أقسى أنواع التعنيف بحق التلامذة، وفي حوزتها الكثير من الأدلة والتسجيلات الحسية التي تثبت ذلك، إضافة إلى رفض المدرسة، في العام الماضي، استقبال إحدى تلميذاتها في الصف الثامن الأساسي بعد ارتدائها الحجاب. ونفت الأم أن تكون قد رفعت أي شكوى في هذا الخصوص بقصد التشهير، بقدر ما هو التنبيه من خطورة ما يحصل، ولولا الضغط الإعلامي والتحرّك الذي نفذه الأهالي، في شباط الماضي، لما صُرف الأستاذ من المدرسة.

ما حصل أن المدرسة قامت بحجز علامات ابنها وابنتها رغم أنها سدّدت كامل القسط، للعام الماضي. واشترطت المدرسة أن تسلّم العلامات مع الإفادات، لكنّ الوالدة ترفض تسلّم أيّ إفادة قبل متابعة القضية بالقنوات الرسمية والقانونية المناسبة.

في المقابل، يعزو مدير المدرسة، الأب بشارة إيليا، عدم تسجيل الولدين إلى «عدم احترام والدتهما للنظام الداخلي للمدرسة، وإهانتها للمعلمين، ودفعها لمتوجباتها المالية خارج المهل المحدّدة، فضلاً عن الضغوط التي تمارسها على الإدارة ولجنة المعلمين وطلبها وساطة الأمانة العامة للمدارس الكاثوليكية التي تتبع لها المدرسة ووزارة التربية، وتسلّحها باتحاد لجان الأهل». ويؤكد إيليا أنه طلب من الوالدة «منذ شهرين الحضور وأخذ الإفادات والبحث عن مدرسة أخرى، لكنها أصرّت أن تحارب بولديها».

ورداً على الاعتراضات على التحرّش ومنع الحجاب، لفت المدير إلى أن الإدارة «واجهت مشاكل عدة في السنوات الماضية وسعت إلى معالجتها بالسبل القانونية، وموضوع التحرّش بالذات هو افتراء، وقد جرى التحقيق في الموضوع، ولم نتلقَّ أي شكوى من أي ضحية، علماً

> **لم تفلح وزارة التربية في ثني إدارة المدرسة عن قرارها**

أننا اتخذنا الإجراءات اللازمة في هذا الخصوص بسرعة قصوى. وأكد إيليا أن ما تقوم به هذه السيدة هو ابتزاز موصوف وتشهير ليس إلا».

وكانت المساعي مع اتحاد لجان الأهل وأولياء الأمور قد فشلت في الوصول إلى حلول حبية تضمن الحفاظ على مقاعد الولدَيْن في المدرسة. حمدان ستتقدم اليوم بشكوى خطية رسمية إلى وزارة التربية التي لم تفلح في الأيام الماضية في ثني الإدارة عن قرارها رغم مطالبة اتحاد لجان الأهل لها بالتدخل. وبحسب المنشق القانوني لاتحاد لجان الأهل ومحامي حمدان، شوكت حولا، كان يمكن للوزارة أن توجه إنذاراً إلى المدير تحت طائلة سحب توقيعه. وأشار حولا إلى أن ما فعلته رئيسة لجنة الأهل يدخل ضمن ممارسة مهامها التي تنص عليها القوانين.

(مروان بو حيدر)

فلسطين لن يقتصر الانفجار المرتقب، في ما لو استمرّت الاستفزازات الإسرائيلية مع انطلاق الاحتفالات بـ«الأعياد اليهودية» على حالها على القدس وحدها بل سينسحب على عموم الأراضي الفلسطينية. وفيما تتأهّب قوات الاحتلال لتأمين أكبر اقتحام في تاريخ المسجد الأقصى، وخشيةً من وقوع عمليات فدائية لا يبدو أن الأراضي المحتلّة ستتمكّن من الفكاك منها، حذّرت حركة «حماس» من أنها تتابع التطوّرات التي من شأنها أن «تجرّ المنطقة كلّها إلى حرب دينية»، إذا استمرّ عدوان الصهاينة بحق القدس

انطلاق «الأعياد اليهودية» العدو يسعّر التوتّر

يسيطر القلق الأمني والفشل في منع عمليات المقاومة على إسرائيل (أ ف ب)

رام الله - **أحمد العبد**

تعيش مدينة القدس على صفيح ساخن، قد ينفجر خلال الساعات المقبلة بما يتجاوز المدينة إلى أرجاء كلّ فلسطين. يجري ذلك في ظلّ استعداد الجماعات الاستيطانية و«منظمات الهيكل» لتنظيم أكبر اقتحام في تاريخ المسجد الأقصى، تزامناً مع بدء الاحتفال بالأعياد اليهودية، اليوم. وتفرض قوات الاحتلال التي أعلنت رفع حالة التأهّب في جميع أنحاء فلسطين التاريخية إلى أعلى مستوى، إغلاقاً كاملاً في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ مساء أمس وحتى الساعات الأولى من الأربعاء، مع نشر آلاف العناصر عند جدار الفصل، وفي مناطق مختلفة في الضفة والقدس المحتلّتَين، بسبب الخشية من تنفيذ عمليات فدائية. واستبقَ طوفان الاقتحامات المتوقّع اليوم، اقتحام كبير، يوم أمس، لنحو 300 مستوطن أدّوا طقوساً توراتية، وخُشد آخرون في ساحة البراق، فيما عرضت سلطات العدو من جهة باب الخليل صوراً على سور القدس لشعارات تلمودية، وسط تكثيف الاعتداءات على الأهالي في الأحياء المقدسية التي شهدت مواجهات تخلّلها اعتقالات واسعة، في حين قرّرت إغلاق المسجد الإبراهيمي في الخليل.

ويسيطر القلق الأمني والفشل في منع عمليات المقاومة على إسرائيل التي اندفعت إلى نشر أكثر من 15 كتيبة عسكرية في مناطق الضفة، معزّزةً قواتها في محافظة نابلس بدورية «غولاني»، بينما دعت شرطة الاحتلال المستوطنين إلى حمْل سلاحهم الشخصي لدى حضورهم إلى دور العبادة والكُنس لإحياء عيد «رأس السنة العبرية». على أن الأحداث في القدس ستشكّل، خلال الساعات المقبلة، البوصلة لتطوّرها في جميع الأراضي الفلسطينية، في ظلّ تهديدات المستوطنين بممارسة الطقوس التلمودية التوراتية، ما من شأنه أن يفجّر مواجهات بين شرطة الاحتلال والمرابطين داخل الأقصى. وبالتزامن مع حشْد الجماعات الاستيطانية لتأمين أكبر اقتحام للأقصى، ارتفعت وتيرة الدعوات الفلسطينية والمقدسيّة للرباط فيه بهدف التصدّي للمستوطنين، في سياق لا يبدو قطاع غزة وفصائل المقاومة بعيداً منه أيضاً؛ إذ أكدت حركة «حماس» ومن خلفها الفصائل الفلسطينية، متابعتها لِما يجري في المسجد الأقصى. وقالت، في بيان ألقاه عضو مكتبها السياسي محمود الزهار، إن «استمرار عدوان الصهاينة ووحشيتهم بحق القدس والمقدسات

> **تتزامن التوترات الميدانية في الضفة، مع دخول 30 أسيراً إدارياً إضرابا مفتوحاً عن الطعام**

سيكون سبباً في معركة كبرى نهايتها زوال الاحتلال»، محمّلاً العدو «المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه الانتهاكات، وإمكانية جرّ المنطقة كلّها إلى حرب دينية مفتوحة».

وفي ظلّ التربّص في قطاع غزة، تتصاعد أعمال المقاومة في الضفة الغربية، في الوقت الذي تعيش فيه قوات الاحتلال استنفارات وتأهُّباً غير مسبوقيْن يجعلها بحالة أقرب إلى الجنون، إذ بات جنودها يستسهلون إطلاق النار على الفلسطينيين، كما حصل حين أردى عناصر الشرطة الإسرائيلية المعلّم والمرشد التربوي محمد أبو كافية قرب نابلس، بعدما اصطدمت مركبته بدورية فارغة لشرطة الاحتلال. وتتصدّر نابلس، في الوقت الراهن، صدارة عمليات المقاومة، حيث تتعرّض الحواجز العسكرية ونقاط جيش الاحتلال المحيطة بالمحافظة لعمليات إطلاق نار مستمرّة من قِبَل المقاومين الذين خاضوا، صبيحة الاثنين، اشتباكاً مسلّحاً بعد وقوعهم في كمين لجيش الاحتلال عند أطراف المدينة أثناء توجّههم لتنفيذ عملية إطلاق نار، استشهد خلاله المقاوم سائد الكوني وأصيب آخرون بجروح قبل أن يتمكّنوا من الانسحاب.

ولا تزال الإنذارات بتنفيذ عمليات عالية، إذ قالت «القناة 13» العبرية، أمس، إن جيش الاحتلال يتحدّث عن 50 إنذاراً جدّياً باحتمال وقوع عمليات جديدة في القدس وجنين ونابلس، على الرغم من زعم القوات الإسرائيلية، في الأيام الماضية، كشْف خلايا للمقاومة نفّذت عمليات ضدّ قواتها أو خطّطت لتنفيذ أخرى، في محاولة لرفع معنويات المستوطنين قُبيل الأعياد، وإبراز نتائج التأهُّب الأمني الذي يعيشونه. وقالت مصادر عبرية، أمس، إن جيش الاحتلال الإسرائيلي عثر على عبوة ناسفة زرعها مقاومون قرب محطة وقود عند مدخل مستوطنة «قدوميم» شرق قلقيلية، كما كشفت الجمعة، عن اعتقال خليّتَين نفّذتا عمليات إطلاق نار في الضفة، إحداها قرب حوارة، وأخرى تتبع لحركة «حماس» تلقّت تعليمات من غزة، كما أعلنت الجمعة اعتقال فلسطينيين خطّطوا لتفجير عبوة ناسفة في قوة كبيرة للجيش قرب مستوطنة «ألون موريه» بعد استدراجهم إلى خارج المستوطنة، سبقها الإعلان عن كشف خلية لـ«حماس» في الخليل ونابلس مكوّنة من 8 أشخاص. ويستند التأهب الأمني الإسرائيلي إلى حالة الفشل في منع عمليات المقاومة منذ بداية العام الجاري، والتي حصدت نحو 27 مستوطناً منهم 4 جنود في 110 عمليات نفّذها مقاومون في مناطق مختلفة من الأراضي المحتلّة، تنوّعت ما بين طعن ودهس وإطلاق نار، بينما زعمت سلطات الاحتلال إحباط «مئات العمليات»، منها 47 في القدس وحدها. وإزاء هذا الفشل، لا تزال أجهزة الاحتلال الأمنية تراهن على مساعدة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، لاحتواء سَيْل العمليات المتصاعد. وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بائير لابيد، أمس، إن «ما يحدث في الضفة الغربية هو نتيجة ضعف السلطة وأجهزتها، هذا ليس شيئاً جديداً، لدينا تعاون جيّد مع السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، مَنا يتبع الحياة الطبيعية في الضفة لليهود والفلسطينيين، ومن مصلحتنا أن يستمر هذا... إن حماس المستوطنة، سبقها الإعلان عن كشف خليّة لـ«حماس» في الخليل ونابلس مكوّنة من 8 أشخاص. ويستند التأهب الأمني الإسرائيلي إلى حالة الفشل في منع عمليات المقاومة منذ بداية العام الجاري، والتي حصدت نحو 27 مستوطناً منهم 4 جنود في 110 عمليات نفّذها مقاومون في مناطق مختلفة من الأراضي المحتلّة، تنوّعت ما بين طعن ودهس وإطلاق نار، بينما زعمت سلطات الاحتلال إحباط «مئات العمليات»، منها 47 في القدس وحدها. وإزاء هذا الفشل، لا تزال أجهزة الاحتلال الأمنية تراهن على مساعدة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، لاحتواء سَيْل العمليات المتصاعد. وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بائير لابيد، أمس، إن «ما يحدث في الضفة الغربية هو نتيجة ضعف السلطة وأجهزتها، هذا ليس شيئاً جديداً، لدينا تعاون جيّد مع السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، مَنا يتبع الحياة الطبيعية في الضفة لليهود والفلسطينيين، ومن مصلحتنا أن يستمر هذا... إن حماس المستوطنة، سبقها الإعلان عن كشف خليّة لـ«حماس» في الخليل ونابلس مكوّنة من 8 أشخاص. ويستند التأهب الأمني الإسرائيلي إلى حالة الفشل في منع عمليات المقاومة منذ بداية العام الجاري، والتي حصدت نحو 27 مستوطناً منهم 4 جنود في 110 عمليات نفّذها مقاومون في مناطق مختلفة من الأراضي المحتلّة، تنوّعت ما بين طعن ودهس وإطلاق نار، بينما زعمت سلطات الاحتلال إحباط «مئات العمليات»، منها 47 في القدس وحدها. وإزاء هذا الفشل، لا تزال أجهزة الاحتلال الأمنية تراهن على مساعدة الأجهزة الأمنية الفلسطينية، لاحتواء سَيْل العمليات المتصاعد. وقال رئيس الحكومة الإسرائيلية، بائير لابيد، أمس، إن «ما يحدث في الضفة الغربية هو نتيجة ضعف السلطة وأجهزتها، هذا ليس شيئاً جديداً، لدينا تعاون جيّد مع السلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية، مَنا يتبع الحياة الطبيعية في الضفة لليهود والفلسطينيين، ومن مصلحتنا أن يستمر هذا... إن حماس

> **تتزامن التوترات الميدانية في الضفة، مع دخول 30 أسيراً إدارياً إضرابا مفتوحاً عن الطعام**

سيكون سبباً في معركة كبرى نهايتها زوال الاحتلال»، محمّلاً العدو «المسؤولية الكاملة عن تداعيات هذه الانتهاكات، وإمكانية جرّ المنطقة كلّها إلى حرب دينية مفتوحة».

وفي ظلّ التربّص في قطاع غزة، تتصاعد أعمال المقاومة في الضفة الغربية، في الوقت الذي تعيش فيه

موقع صحيفة «يديعوت أحرونوت» أن السلطة الفلسطينية طلبت من جيش الاحتلال تقليص اقتحاماته العسكرية المتزايدة في الآونة الأخيرة شمال الضفة الغربية وبخاصة في نابلس وجنين، حتى تتمكّن من العمل بمفردها ضدّ الخلايا المسلّحة، معتبرة زيادة عدد الشهداء والجرحى في كل عملية عسكرية لجيش الاحتلال الإسرائيلي في مناطق (أ) يضرّ بشرعيتها للعمل وإعادة الانتشار في تلك المناطق. وذكرت الصحيفة أن «النظام الأمني للاحتلال قرّر إعادة الاستقرار إلى المنطقة بمساعدة السلطة الفلسطينية وزيادة التنسيق الأمني في الأيام الأخيرة».

ويأتي هذا التطوّر بعد أيّام من اعتقال الأجهزة الأمنية المطلوب الأوّل لجيش الاحتلال مصعب اشتية، ورفيقه عميد طبيلة، في مدينة نابلس، وكشْف جهاز الاستخبارات عن ورشة لتصنيع الأسلحة في مدينة الخليل، منها أسلحة «كارلو» محلية الصنع، و«M16»، كانت ستُستخدم في عمليات ضدّ الاحتلال، فيما أكدت «القناة 12» العبرية، أن جهاز أمن الاحتلال العام، «الشاباك»، وجيش الاحتلال، قاما بنقل قائمة أسماء مقاومين مطاردين من مدينة نابلس، إلى السلطة الفلسطينية من أجل اعتقالهم. ويبدو أن تطوّر المقاومة في الضفة الغربية، واستمرارها وتصاعد عملياتها، قد يدفع جيش الاحتلال إلى العمل في قطاع غزة، نظراً إلى ما سمّته بـ«التحريض» الذي تقوم به فصائل المقاومة في القطاع على تنفيذ العمليات في الضفة، واتهام فصائل المقاومة - وتحديداً «حماس» - بتجنيد وتشكيل خلايا مسلحة في الضفة لتنفيذ عمليات، وتصعيد الأحداث. وبحسب «القناة 12»، حذّر رئيس «الشاباك»، رونين بار، قائد «حماس» في غزة يحيى السنوار، من الاستمرار في التحريض ومحاولة إشعال الأوضاع في الضفة الغربية، مؤكداً أنه لا يمكن أن يبقى الهدوء في غزة في وقت تشعل فيه «حماس» الأوضاع في الضفة من خلال تجنيد خلايا ومحاولة تنفيذ هجمات مسلّحة.

وتتزامن التوترات الميدانية في الضفة، مع دخول 30 أسيراً إدارياً في سجون الاحتلال من أسرى «الجبهة الشعبية»، إضراباً مفتوحاً عن الطعام ضد سياسة الاعتقال الإداري في السجون.

أن تكون هناك تظاهرات استذكار لـ«حراك تشرين» 2019، وأن يُنظّم أنصار الصدر من جهتهم تظاهرات، لكنه شكّك في أن يتمّ النزول إلى الشارع في الشكل الذي حدث في نهاية آب الماضي، مرجّحاً أن لا يكون التظاهر داخل «المنطقة الخضراء». كما أشار إلى أن لكلّ من التيار وقوى «الحراك»، موقفاً سلبياً من الآخر، مضيفاً أن «أغلب محرّكات تشرين 2019 لا ترغب في تعطيل العملية السياسية كالسابق، نظراً إلى ما يمرّ به العالم من أزمات وتحوّلات. والتيار ينتظر المفاوضات لتشكيل الحكومة وبعدها سينزل إلى الشارع ليبيّن وجهة نظره إذا كانت لديه اعتراضات. لكن لا أتوقّع أن تستمر التظاهرات أكثر من أيام معدودة».

من جهته، يرى القيادي في «تحالف الفتح»، علي الفتلاوي، في حديث إلى «الأخبار»، أنه «إذا كانت التظاهرات ستكون استذكاراً لتشرين وسلمية، من دون تعطيل أيّ مفصل من مفاصل الدولة، ولا تجاوز على أيّ حق من حقوق الدولة، فلا يُضرّ ذلك بالواقع. أما إذا كان الغرض منها انقلابياً مثل ما حدث خلال الشهر الماضي، فبالتأكيد على القوات الأمنية أن تحافظ على هيبة الدولة وأمن واستقرار العراق». وحمّل الكاظمي مسؤولية الحفاظ على الهدوء، قائلاً: «هذا الأمر مناط بالقائد العام للقوات المسلحة، والذي فشل أكثر من مرّة في هذا الصدد. وفي حال سُمح بإراقة دماء مرّة أخرى، فسيكون مسؤولاً أمام الله والشعب والقانون».

وفي أيّ حال، سيسبق التظاهرات المقرّرة، حكم المحكمة الاتحادية بعد غد، في الطعن المقدَّم بقبول رئيس مجلس النواب، محمد الحلبوسي، استقالة النواب الصدريّين الـ73 من المجلس، بدلاً من طرحها على المجلس للتصويت عليها. وعلى رغم أن الصدريين الذين لم يقدّموا هذا الطعن، أظهروا عدم اكتراث بالقرار المتوقّع، إلّا أن إبطال قبول الاستقالة يزعزع تركيبة البرلمان بعد احتلال خاسرين أوائل - معظمهم من الإطار - مقاعد الصدريين، ويدفع أكثر في اتجاه إجراء انتخابات مبكرة. كذلك، يُتوقع عقد جولة ثالثة من الحوار، أعلن الكاظمي أنه سيدعو إليها قريباً. وإذا كان من غير المتوقّع أن يشارك «التيار الصدري» في هذه الجولة، بعد مقاطعته الجولتَين السابقتَين، إلّا أنه قد يتبلور خلالها موقف يسمح ببدء مفاوضات بين الطرفَين الشيعيَّين حول شروط الانتخابات المبكرة، ولا سيما في ضوء بوادر تراجع الإطار عن ترشيح السوداني.

العراق

ترقّب لتظاهرات «مضبوطة»: «التنسيقي» يفتح باب التنازل

بغداد - **الأخبار**

يجري، منذ أيام، التهويل بأن العراق الذي تُحيي قوى «حراك تشرين» فيه، بعد أيام قليلة، ذكرى تظاهرات عام 2019، قد يكون أمام تشرين آخر، صدري - «تشريني» هذه المرّة، وسط الاستعداد لتظاهرات جديدة تستمرّ أياماً، ويُحتمل أن تُحدث تغييراً في التوازن السياسي القائم في البلد. إلّا أن مثل هذا السيناريو يبقى مستبعداً، خصوصاً أن القوى التي تُعتبر نفسها ممثلة لـ«الحراك»، تجاهر برفضها السَّير في الركب نفسه مع «التيار الصدري»، على اعتبار أن الأخير كان جزءاً من الطبقة الحاكمة منذ سقوط نظام صدام حسين في عام 2003، وبالتالي ينطبق عليه ما ينطبق على القوى المنافِسة له من فساد في الحكم أوصل البلد إلى الوضع الذي يعيشه راهناً. كما أن التيار نفسه لم يعلن صراحة مشاركته في التظاهرات المقرّرة، وإنْ كانت تصريحات عدد من مسؤوليه أشارت إلى رغبة ضمنية في المشاركة، في محاولة أخرى منه لفرض إرادته على «الإطار التنسيقي» بالذهاب إلى انتخابات تشريعية جديدة وفق الشروط التي يريدها التيار، والتي تتلخّص في أن يَحلّ مجلس النواب - الذي انتُخب قبل عام تقريباً - نفسه، وأن يتمّ تنظيم اقتراع تحت إشراف حكومة تصريف الأعمال، برئاسة مصطفى الكاظمي.

وتفيد المعطيات المتوافرة بأن الظروف التي حكمت بفضّ الاشتباك والخروج من الشارع والعودة إلى اللغة السياسية، ولو من دون تفاوض مباشر، بعد الليلة الدامية التي شهدتها «المنطقة الخضراء» في بغداد في نهاية آب الماضي، ما زالت قائمة. وجاء طرح الأمين العام لـ«عصائب أهل الحق»، قيس الخزعلي، ليؤكد هذه الحقيقة، حين قال، قبل يومين وللمرّة الأولى، إن «التنسيقي» ليس «متمسّكاً» بترشيح محمد شياع السوداني لرئاسة الوزراء، في بادرة تجاه «التيار الصدري» الذي كان الترشيح قد دفعه إلى احتلال مجلس النواب قبل أسابيع، كما أنه «يؤيّد إجراء انتخابات جديدة ومستعدّ للقبول بمشاركة التيار في حكومة جديدة بنسبة عدد نوابه المنسحبين من البرلمان». وعكس هذا التصريح

> **يستبعد مراقبون أن تمثّل التظاهرات المتوقّعة تكراراً لـ«حراك تشرين» أو عودة إلى مواجهات آب**

تراجع عدد القوى في الإطار المتمسّكة بترشيح السوداني، لتنحصر تقريباً في «ائتلاف دولة القانون» برئاسة نوري المالكي، الخصم الأساسي للصدر.

ويستبعد مراقبون أن تمثّل التظاهرات المتوقّعة التي استعدّت لها القوى الأمنية بتشديد الإجراءات في بغداد، تكراراً لتجربة «حراك تشرين» أو عودة إلى المواجهات الدامية التي وقعت قبل شهر، على رغم كل الضخّ الإعلامي عن انتهاء ما سمّي «الهدنة» التي كانت قائمة خلال فترة إحياء أربعينية الإمام الحسين. ويقول المحلّل السياسي، أسامة السعيدي، القريب من «التيار الصدري»، لـ«الأخبار»، إنه يتوقّع

يتوقع عقد جولة ثالثة من الحوار، اعلن الكاظمي انه سيدعو اليها قريبا (أ ف ب)

الحدث

إيران تحاصر الاحتجاجات: خرجتْ عن مسارها

طهران - **محمد خواجوني**

بعد مُضيّ أكثر من أسبوع على انطلاق الاحتجاجات التي تلت وفاة الإيرانية مهسا أميني (22 سنة)، في أحد مراكز الشرطة في طهران، لا تزال شوارع مدن إيرانية مختلفة تشهد احتجاجات وأعمال عنف، حيث تشكّل محافظات طهران ومازندران وجيلان وهمدان وكردستان وأذربايجان الغربية وكرمانشاه، البؤر الرئيسة للتجمعات. وبدت تظاهرات اليومَين الأخيرَين أقلّ حجماً واتّساعاً، مقارنةً بالأيام الأولى التي تلت الحادثة، إذ تفيد المعلومات الواردة بأن معظم المدن الإيرانية باتت تعيش «حالة هدوء».

وتنطلق الاحتجاجات، عادة، عند الساعة السادسة مساء بالتوقيت المحلي، أي مع حلول الظلام. ففي العاصمة طهران، تجمع المحتجون، في الأيام الأولى، في وسط المدينة، وعلى وجه التحديد في محيط ساحة «ولي العصر»، لكنهم تفرّقوا في الأيام التالية، وباتوا يقيمون تجمّعات احتجاجية أصغر في الأحياء والشوارع المختلفة. وفي الساعات الأولى، يبدأ المحتجّون في ترديد الشعارات، ولكن مع مرور الوقت وتدخّل قوات الأمن الساعية إلى تفريق التظاهرات من خلال استخدام الغاز المسيل للدموع (نُشرت صور تُظهر إطلاق قوات الشرطة النار)، تزداد الاشتباكات والملاحقات، فيما يقوم بعض المحتجين، بمهاجمة المقارّ الحكومية، بما فيها مبنى حاكم المدينة ومقرّ قوى الأمن الداخلي، كما حصل في مدينة أمل شمال إيران، على سبيل المثال. وتبيّن المعطيات والتقارير أنه كلّما مرّ وقت على الاضطرابات، أضحت الشعارات أكثر راديكالية، واشتدّت أعمال العنف، وهو ما أثار قلقاً متزايداً لدى السلطات، خصوصاً مع وصول عدد قتلى الأحداث الأخيرة في إيران، إلى 41 شخصاً، وفقاً للإحصاءات والأرقام غير الرسمية، وهو عدد يشمل قوات الأمن وقوى الأمن الداخلي وكذلك المحتجين.

وفي هذه الأثناء، يواجه الوصول إلى الإنترنت، لا سيما عبر الهواتف الذكية، إرتباكاً وبطئاً، حتى أن خدمة الإنترنت قُطعت في بعض الأحيان، مع قرار السلطات الإيرانية إبقاء القيود على الإنترنت، طالما استمرّت الاضطرابات وأعمال العنف على حالها. وبحسب المعلومات التي استقتها «الأخبار»، فقد صدرت أوامر، خلال الأسبوع الأخير، للشرطة، بتجنّب الدخول في مواجهات واسعة وجادّة مع المحتجّين، والتعامل معهم بـ«حلم وتسامح». ومن جهة أخرى، لم تتدخّل قوات التعبئة (البسيج) والحرس الثوري والجيش في الأيام الأولى من الاحتجاجات، إلّا أن بعض التقارير تفيد بأنه جرى اتخاذ قرار حاسم، منذ يوم الجمعة، بإعادة الهدوء والاستقرار إلى المدن وكرمانشاه، البؤر الرئيسة للتجمعات. وبدت تظاهرات اليومَين الأخيرَين أقلّ حجماً واتّساعاً، مقارنةً بالأيام الأولى التي تلت الحادثة، إذ تفيد المعلومات الواردة بأن معظم المدن الإيرانية باتت تعيش «حالة هدوء».

وتنطلق الاحتجاجات، عادة، عند الساعة السادسة مساء بالتوقيت المحلي، أي مع حلول الظلام. ففي العاصمة طهران، تجمع المحتجون، في الأيام الأولى، في وسط المدينة، وعلى وجه التحديد في محيط ساحة «ولي العصر»، لكنهم تفرّقوا في الأيام التالية، وباتوا يقيمون تجمّعات احتجاجية أصغر في الأحياء والشوارع المختلفة. وفي الساعات الأولى، يبدأ المحتجّون في ترديد الشعارات، ولكن مع مرور الوقت وتدخّل قوات الأمن الساعية إلى تفريق التظاهرات من خلال استخدام الغاز المسيل للدموع (نُشرت صور تُظهر إطلاق قوات الشرطة النار)، تزداد الاشتباكات والملاحقات، فيما يقوم بعض المحتجين، بمهاجمة المقارّ الحكومية، بما فيها مبنى حاكم المدينة ومقرّ قوى الأمن الداخلي، كما حصل في مدينة أمل شمال إيران، على سبيل المثال. وتبيّن المعطيات والتقارير أنه كلّما مرّ وقت على الاضطرابات، أضحت الشعارات أكثر راديكالية، واشتدّت أعمال العنف، وهو ما أثار قلقاً متزايداً لدى السلطات، خصوصاً مع وصول عدد قتلى الأحداث الأخيرة في إيران، إلى 41 شخصاً، وفقاً للإحصاءات والأرقام غير الرسمية، وهو عدد يشمل قوات الأمن وقوى الأمن الداخلي وكذلك المحتجين.

وفي هذه الأثناء، يواجه الوصول إلى الإنترنت، لا سيما عبر الهواتف الذكية، إرتباكاً وبطئاً، حتى أن خدمة الإنترنت قُطعت في بعض الأحيان، مع قرار السلطات الإيرانية إبقاء القيود على الإنترنت، طالما استمرّت الاضطرابات وأعمال العنف على حالها. وبحسب المعلومات التي استقتها «الأخبار»،

> **أجرى مسعود بارزاني اتصالاً هاتفياً باسرة مهسا أميني، وهو إجراء لم تستسغه إيران**

رئيسي، على ضرورة التصدّي الحازم لـ«مناهضي الأمن»، فيما أكد رئيس السلطة القضائية، غلام حسين محسني إجئي، أن السلطات لن تسمح لـ«العناصر المثيرين للشغب بأن يعبثوا بأمن المدن». أمّا وزير الداخلية، أحمد وحيدي، فقد دحض الرواية القائلة بأنه تمّ ضرب مهسا أميني على يد قوات الشرطة، مؤكداً أن ثمة «مجموعات وخلايا منظّمة» تريد ممارسة «أعمال التخريب» في التجمعات، وهي «ليست مهتمة بقضية مهسا أميني أصلاً، بل اتّخذتها ذريعة للقيام بأعمال عنف فحسب». في هذا الوقت، أعلنت وزارة الداخلية، في بيان، أنه على الرغم من الإقرار بحقّ إقامة التجمّعات السلمية، «لكن وبما أن القرائن والشواهد السائدة تجزم باستغلال المناهضين ومنتهكي القانون لأيّ تجمعات في الظروف الحالية؛ فإن وزارة الداخلية لا توافق على إقامة تجمّعات في الشوارع». وتشير الشواهد إلى أن ثمة احتمالاً كبيراً بأن تتدخّل قوات الأمن خلال الأيام المقبلة على نطاق واسع لإعادة الاستقرار، وهو ما تزامن مع تزايد تحرّكات مناصري الحكومة، وشهدت مختلف المدن الإيرانية، الجمعة، مسيرات عدة خرجت بعد الصلاة للتنديد بالقلاقل الأخيرة والإعراب عن دعم قوى الأمن الداخلي. كما أقامت مواكب العزاء، أمس، في ذكرى رحيل النبي محمد، تجمّعاً كبيراً في ساحة «الثورة» في وسط طهران والمدن الأخرى.

وفي تطوّر مهمّ، قصف الحرس الثوري، أول من أمس، مواقع مجموعة «كومولة» في شمال العراق، وهي مجموعة من الميليشيات الكردية الإيرانية التي تعتبرها الحكومة الإيرانية، «إرهابية». وهو تطوّر يُظهر تدخّل الحرس الثوري لاحتواء الأزمة الأخيرة. وكانت الميليشيات الكردية الإيرانية قد زادت، خلال الأيام الأخيرة، من تحرّكاتها في المناطق الكردية الإيرانية، ولعبت دوراً مهماً في إثارة الاضطرابات في هذه المناطق، كما تم تداول أخبار عن أنها قامت بنقل أسلحة إلى داخل إيران. ومن جهة أخرى، أجرى مسعود بارزاني، زعيم «الحزب الديموقراطي الكردستاني» في العراق، اتصالاً هاتفياً بأسرة مهسا أميني، وهي كردية، وهو إجراء لم تستسغه إيران، لأنها تعتبره مثالاً على التدخل الأجنبي في شؤونها.

وفي سياق متّصل، سلّطت الأوساط السياسية والإعلامية في إيران، الضوء على التطورات الأخيرة، إذ يرى معظم المراقبين أن أحد أهم خصائص التحركات الأخيرة، يتمثّل في طابعها الاجتماعي، وهو ما يميّزها عن تظاهرات الأعوام الثلاثة الماضية في إيران، والتي اندلعت احتجاجاً على زيادة أسعار الوقود، فكان طابعها اقتصادياً، وكان معظم المشاركين فيها من الطبقات الدنيا للمجتمع الإيراني، فيما تركّزت في المدن الصغيرة والضواحي. لكن هذه المرة، اندلعت الاحتجاجات في المدن الإيرانية الكبرى، وكان معظم المشاركين فيها من الشبان وأفراد الطبقة الحضرية المتوسطة، بيد أن غياب الانسجام فيها، أسهم كما يبدو في حرفها ودفعها في اتجاه الفوضى.

قررت السلطات إبقاء القيود على الإنترنت، طالما استمرت الاضطرابات على حالها (أ ف ب)

بريطانيا

وصْفة تراس لـ«الانهيار»: فلْنعلن الحرب على الفقراء!

بعد أكثر من عقد على اعتماد سياسات التقشف وما نتج منها من تفاقم للفجوة بين الدخول، طرحت رئيسة الوزراء البريطانية، ليز تراس، موازنة بدت أشبه بـ«إعلان حرب» على الفقراء والأقل حظًا لمصلحة الأقلية الثرية. وذلك في ظلّ أزمة تضخم متصاعدة وركود اقتصادي يرجح أن يستمر لسنوات. موازنة موجزة لم يكد وزير الخزانة، كواسي كوارتنغ، يعلن عنها في مجلس العموم، حتى ترنح الجنيه الإسترليني في أسواق المال، ووصل إلى أدنى مستوياته في 37 عاماً

لندن - **سعيد محمد**

لم يَطل استغراق البريطانيين في أوهام العظَمة والاستثناء والوحدة الوطنية التي بثّتها النخبة الحاكمة خلال فترة الحداد التي أعقبت وفاة الملكة إليزابيث الثانية. وسريعاً، عادت المملكة المتّحدة إلى واقع أنها تعيش واحدة من أكثر الفترات المشحونة منذ الحرب العالمية الثانية: الاقتصاد على حافة الركود، ومستويات معيشة آخذة في الانخفاض، فيما ترزح الخدمات العامة تحت وطأة ضغوط متزايدة. ومع عودة البرلمان إلى الانعقاد، كشفت حكومة ليز تراس عن موازنتها القصيرة الأجل للتعامل مع حال الطوارئ الاقتصادية التي تفاقمت بشكل حادّ نتيجة انعكاسات الصراع الأميركي - الروسي في أوكرانيا.

هكذا، اختارت حكومة تراس اليمينية المتطرّفة علاجاً واضحاً ومحدّداً للأزمة: النمو الاقتصادي السريع. ولتحقيق هذا الهدف، تبنّت الحكومة سلسلة إجراءات لرفع مستوى نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي إلى 2,5% - بعدما استمر معدل النمو السنوي لبراون، منذ الأزمة المالية في عام 2008، معدلاً متوسطاً قدره 1,5% فقط (مقارنة بـ2,7% قبل الانهيار)، وهو الأدنى بين دول مجموعة الاقتصادات الغربية السبع الكبرى، باستثناء إيطاليا التي كانت أسوأ حالاً). وشكّل الأداء الهزيل لاقتصاد المملكة المتّحدة سبباً إضافياً في مفاقمة الأزمة المعيشة التي دفعت بملايين العائلات البريطانية إلى ما دون خطّ الفقر، تاركةً طبقةً كاملة من التعساء الذين يعتمدون تماماً على بنوك الطعام الخيريّة، والإعانات المتناقصة. وارتفع متوسط الدخل في البلاد، خلال العقدين الأخيرَين، بنسبة 9% فقط مقارنةً بـ40% في كل من ألمانيا وفرنسا. ويقول خبراء إن دولاً من مثل سلوفينيا وبولندا، ستسجّل مستويات معيشية أعلى من بريطانيا مع نهاية هذا العقد، في ما لو استمرّت المعدلات الحالية للنمو على حالها.

لكنّ الإجراءات التي تبنّتها حكومة تراس بدت في مجموعها أقرب إلى تأسيس صريح وعلني لدولة أثرياء. وقالت الحكومة الجديدة إنها ستجمد فواتير الطاقة للشركات والمصانع لمدة عامين - على أن تنظر لاحقاً في مدّ هذه التغطية إلى المنازل -، وستعكس زيادة في مدفوعات التأمين الوطني تم فرضها في نيسان الماضي، كما ستلغي الزيادة المخطط لها على ضريبة الشركات، وستزيل الحدّ الأقصى المفروض على مكافآت كبار المصرفيين. وقبل عطلة نهاية الأسبوع، أعلن وزير الخزانة البريطاني، كواسي كوارتنغ، موازنة قصيرة الأجل تغطي كل ذلك، وفوقها أكبر مجموعة من التخفيضات الضريبية للأثرياء منذ 50 عاماً، وكسراً للحد الحالي لضريبة الدخل (45%) لأصحاب شريحة الدخول الأعلى، فضلاً عن خفض حادّ في الرسوم المفروضة على أرباح الأسهم.

وبحسب التقديرات، فإن العبء الذي ستتحمله الموازنة العامة لتغطية هذه السياسة الاقتصادية - مضافاً إليها التزام تراس بدعم أوكرانيا مالياً وعسكرياً - قد يصل في مجموعه إلى ما يقارب الـ200 مليار جنيه إسترليني (حوالى 220 مليار دولار أميركي)، وهو ما ستتمّ تغطيته من خلال الاستدانة وطبع المزيد من الجنيهات. وتتمتع المملكة المتحدة بحرية مالية أكبر من دول منطقة اليورو، إذ تستطيع الاقتراض بعملتها الخاصة، وطبع الجنيهات دون الرجوع إلى أيّ سلطة، كما هو الحال على البرّ الأوروبي مثلاً. وقد أثار إعلان الموازنة شعوراً بالصدمة ليس على المستوى الشعبي فحسب، وإنما أيضاً في أوساط المال والأعمال في لندن، وبنك إنكلترا المركزي وحتى بين نواب «حزب المحافظين» الحاكم ونواب المعارضة على حدٍ سواء، حيث تشارك الجميع يوماً مَحموماً من القلق وتبادل التشكيك في استدامة النهج الاقتصادي الجديد للحكومة البريطانية. واستجابت الأسواق سريعاً، فارتفعت تكاليف الإقراض بشكل حادّ، وترنح سعر صرف الإسترليني أمام الدولار حتى نزل في تداولات محمومة إلى أقل من مستوى دولار واحد وتسعة سنتاتٍ، وهو أدنى مستوى تاريخي له منذ 37 عاماً (1985). لكن كوارتنغ دافع عن الخطة المالية لحكومة تراس، مشيراً إلى أن «المقامرة الكبرى كانت في الاستمرار على سياسة الضرائب المرتفعة والنمو المنخفض»، وسخر من ردة فعل الأسواق التي اعتبرها تتحرّك طوال الوقت، منادياً بـ«الحفاظ على الهدوء، والتركيز على الاستراتيجية الطويلة الأجل»، وإرعى بأن

> **اختارت حكومة تراس اليمينية المتطرفة علاجاً واضحاً ومحدّداً للأزمة: النمو الاقتصادي السريع**

لديه استراتيجية لخفض الدين كحصة من الناتج المحلي الإجمالي على المدى المتوسط. لكن هذه الادعاءات بدت غير مستندة إلى أيّ تقييم اقتصادي متزن، إذ سيكون الاقتراض الجديد لتمويل التخفيضات الضريبية وتغطية تكاليف فرض سقوف على فاتورة الطاقة أكثر تكلفة بالنسبة إلى المملكة المتحدة، مع ارتفاع تكلفة الاقتراض لمدة عامين إلى 4% (مقارنة بـ0,4% قبل عام)، وسيعي المستثمرين إلى التخلص من السندات الحكومية. وسيتعين على الحكومة اقتراض عشرات المليارات من الجنيهات الإسترلينية لتمويل إجراءاتها، في الوقت الذي يرفع فيه بنك إنكلترا أسعار الفائدة، في محاولته لكبح جماح التضخم المتصاعد.

ووصف وزير الخزانة الأميركي الأسبق، لاري سامرز، في مقابلة تلفزيونية، إجراءات حكومة تراس بأنها «أسوأ سياسات الاقتصاد الكلي التي اتخذتها أيّ دولة كبرى منذ فترة طويلة»، معتبراً أن المملكة المتحدة تتصرّف كما لو أنها «سوق ناشئة تحوّل نفسها الآن إلى سوق غارقة». كما انتقد بول جونسون، مدير «معهد الدراسات الماليّة» المرموق في لندن، منهجيّة الاقتراض المفرط لتحقيق النمو، واصفاً موازنة كوارتنغ بأنها «حملة اقتراض مبالغ هائلة بأسعار فائدة باهظة الثمن على نحو متزايد، ووضع للديون الحكومية على مسار صاعد لا يمكن تحمّله، على أمل غير مؤكد بتحقيق نمو أفضل». ويتفق خبراء وأكاديميون بريطانيون تحدثوا وكتبوا خلال الأيام القليلة الماضية، على أهميّة هدف تحقيق نمو لاقتصاد المملكة الكئيب، لكن أغلبهم - بمن فيهم يمينيون محافظون - أبدوا تردداً في دعم خيارات حكومة تراس لتحقيق الهدف المنشود. ومن المعروف أن معضلة الاقتصاد البريطاني هي في ذلك النمو الهزيل للإنتاجية، حيث ارتفع الناتج لكل ساعة عمل بنسبة 0,7% فقط خلال العقد الأخير، ما يعكس مستويات مقلقة من عدم ثقة الاستثمار العام والخاص، وضعف المهارات والتدريب، وبنية تحتية متقادمة ومتهالكة. وبدلاً من معالجة هذه العناصر البنيوية، أعطت حكومة تراس الأولوية للتخفيضات الضريبية الباهظة الثمن والتي ستعود بالفائدة حصراً على أقل من 5% من المواطنين.

الخيارات الأيديولوجيّة لحكومة تراس القائمة على إطلاق حرية السوق إلى أقصاها، ونموذج الدولة الرشيقة، وتحفيز رؤوس الأموال الكبيرة، تبدو جميعها في غير وقتها، إن كان داخلياً أو على المستوى العالمي. وليس لدى السيدة التي أوصلها إلى المنصب التنفيذي الأهمّ في هيكلية السلطة أقل من 0,17% من الناخبين أيّ نيّة، كما تأكد، في السعي إلى تحسين الخدمات العامة أو مواجهة التباينات الفادحة بين الطبقات وبين الأقاليم، أو الحفاظ على التماسك الاجتماعي بين مواطني المملكة.

إعلانات رسمية

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب محمد أحمد كريدية وكيل المحامي سامي نحاس لموكله عمر عبد المحسن حسن القطان (كويتي) لمورثه عبد المحسن حسن القطان (كويتي) سندات تمليك بدل ضائع للعقارات 3012، 3013 و 3102 عرمون.
للمعترض المراجعة خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جبيل
طلب ريمون الياس النوار بصفته وكيل حليم انطوان سلهب بوكالته عن انطوان حليم سلهب (800 سهم) اصدار سند بدل عن ضائع على العقار رقم 750 من منطقة جبيل العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب المحامي لويس اسكندر حبيليني بصفته وكيل لويس انيس الطيّاح سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 384 من منطقة غزير العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جبيل
طلب شربل انطون المير بصفته وكيل نايله كبريال مشرق بوكالتها عن لين فيليب سلموني بصفتها وريثة المرحوم فيليب الياس سلموني سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 2806 من منطقة جاج العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جبيل
طلبت ماريا انطوان عوكر بصفتها وكيلة منى نعيم دكاش زوجة انطوان عوكر سند تمليك بدل عن ضائع في العقار رقم 714 من منطقة الكفر العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حشستي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في جبيل
طلب وسام جورج شاهين وكيل جوزف بطرس مرزا بصفته احد ورثة المرحوم بطرس مرزه سند بدل عن ضائع على العقار رقم 140 من منطقة الكفون العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في بيروت
طلب المحامي جورج يوسف زغيب لموكلته ماري لويز فؤاد القاموع سند تمليك بدل عن ضائع عن حصتها بالعقار 1021 منطقة الرميل.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في بيروت
جويس عقل

إعلان
من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب فوزي لويس معوض بصفته منتفع بموجب عقد بيع بينه وبين لويس فارس معوض سندات تمليك بدل عن ضائع في العقارات رقم 334 و1862 من منطقة يحشوش العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب المحامي خطار سمير المولى بصفته وكيل المحامي فادي جوزف مغيزل بوكالته عن كل من ادوار كريستيان ماري ميشال عوده وغيوم بول فلوريان ميشال عوده سندات تمليك بدل عن ضائع في العقارات رقم 621 و622 من منطقة كفرتيه العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب السيد طنوس غالب سعاده بوكالته عن غالب وحنا طنوس سعاده اصدار سند تمليك بدل عن ضائع على العقار رقم 966 من منطقة حصارات العقارية قضاء جبيل.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في جبيل
سعد حدشيتي

إعلان
من أمانة السجل العقاري في كسروان
طلب المحامي ريشار انطون عويس بصفته وكيل انطوان جوزيف روفايل بصفته احد ورثة المرحوم جوزيف طنوس روفايل ووكيل كل من تشيرلي فارس روفايل زوجة انطون الشمالي وشربل فارس روفايل ويسرا ميدا شلالا ارملة فارس روفايل وجو بيار روفايل سندات تمليك بدل عن ضائع في العقارات رقم 464 و465 وطى سلام ورقم 155 طبرجا ورقم 671 دلبتا ورقم 116 كفرياسين العقارية قضاء كسروان.
للمعترض مراجعة الأمانة
خلال 15 يوماً
أمين السجل العقاري في كسروان
رأني حيدر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب عامر إبراهيم جلول بصفته الشخصية سند تمليك بدل ضائع وبصفته وكيل بنك بيروت الدامج لبنك عبر الشرق شهادة تامين بدل ضائع للعقار 1413 كيفون.
للمعترض المراجعة
خلال 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب علي شكيب قانصو وكيل لبنى فايز قانصوه غوري سند تمليك بدل ضائع للعقار 13/1315 A كيفون.
للمعترض المراجعة
خلال 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب هاني وهيب بو غنام بصفته الشخصية سند تمليك بدل ضائع للعقار 3724 عرمون.
للمعترض المراجعة
خلال 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

إعلان
من أمانة السجل العقاري في عاليه
طلب رياض فؤاد ملاعب وكيل علي سعيد عبد اللطيف بصفته الشخصية ولموكله نبيه الشيخ محمد أبو شقرا سندي تمليك بدل ضائع للعقار 12/1288 بشامون.
للمعترض المراجعة
خلال 15 يوماً للمراجعة
أمين السجل العقاري في عاليه
ليليان داغر

استراحة

كلمات متقاطعة 4132

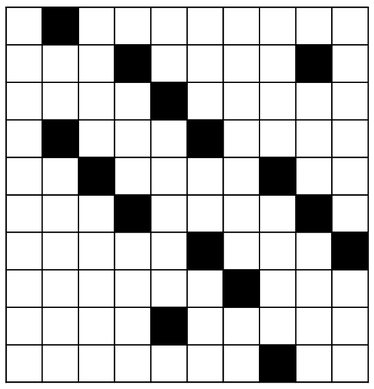

أفقيا
1- إحدى الولايات المتحدة الأميركية – 2- إسم الأرياف في العراق – خلاف بُعد – 3- بدون مقابل – مادة تُستعمل كمسدادات للقناني – 4- عاصمة بشكيريا الروسية – جرع الماء – 5- عمر – مدينة نيجيرية – من الأمراض – 6- مدينة مصرية – قرميد – 7- إحدى الإمارات العربية المتحدة – عائلة لاعب كرة قدم أوسترالي – 8- أمر خفي – عاصمة عربية – 9- مسلك طويل ضيّق – حصة في نظام إنتخابي – 10- يجري في العروق – حبوب الذرة المقليّة بلغة العامة

عمودياً
1- مدينة في غانا – وجْه الطابة نحو المرمى – 2- خليج صغير – عملة عربية – 3- طير له منقار طويل – مدينة لبنانية – 4- عاصمة أفريقية – للنداء – 5- ربطة العنق بالإنجليزية – اضطرم وتلهبّ – ما لا نهاية له – 6- من أعضاء الجسم – حدائد معقوفة – 7- جلد بعض الحيوانات – مدينة إيطالية – 8- تفتح الصفحة – غطاء للرأس تراثي – 9- سقي النبات – قطعة موسيقية – 10- طبيب أندلسي عالم بالنبات والصيدلة خدم الأيّوبيين

حلول الشبكة السابقة

أفقيا
1- سعود الفيصل 2- مرسيدس - حلو 3- يسير - أشج 4- مايند - رز 5- ال - لن - واوي 6- لويز - نال 7- خط - واشنطون 8- مرجل 9- أرق - دير 10- بتتلج الدني

عمودياً
1- سمكة الخشّاب 2- عرس - لوط - رت 3- وسيم - مقت 4- دير الزور 5- إد - ين - أجاج 6- لسان - نشل 7- شدوان - دل 8- يحج - الطريد 9- صل - رو - رن 10- لويزيانا

sudoku 4132

	2			9		1		5
8				5				
		7		2			8	
	3			7	8			
4			9			5		3
	1			4			9	6
1				3			6	
		9			1	3		4
	7	8		6	4		2	

شروط اللعبة
هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

حل الشبكة 4131

6	4	5	3	2	8	1	9	7
1	9	8	6	4	7	5	3	2
2	7	3	5	1	9	8	6	4
3	5	9	4	7	2	6	8	1
7	8	2	1	5	6	9	4	3
4	1	6	8	9	3	7	2	5
9	6	4	7	3	1	2	5	8
8	3	1	2	6	5	4	7	9
5	2	7	9	8	4	3	1	6

مشاهير 4132

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

ممثلة مصرية (1914-1976). إبتدأت نشاطها في التمثيل في مسرح الريحاني. إشتهرت ببراعتها في أداء أدوار الشرّ

5+2+6+8+7+10 = تجنيد إلزامي ■ 3+9+1+4 = حرفة ■ 5+11 = إسم موصول

حل الشبكة الماضية: **هاريسون فورد**

إعداد
نعوم مسعود

الإجراءات التي تبنّتها حكومة تراس بدت في مجموعها أقرب إلى تأسيس صريح وعلني لدولة الثراء (أ ف ب)

سينما

«أفاتار» في الصالات: فلنحتفل بالإبهار والكوكب الأزرق

ألبسنا كاميرون النظارات الثلاثية الأبعاد، ليخفي من خلالها كل ما هو سيء في الفيلم، من التفسيرات غير الضرورية وغير المقنعة لغزو باندورا والسكان الذين قبلوا باندماج البشر في وقت من الأوقات معهم بسخاء مشبوه، إلى السرد المبتدئ، ناهيك بالحلول التي ينتهي المخرج إلى إيجادها لحلّ فيلمه على عجل. تعامل كاميرون مع القصة بحزن شديد، فتراكمت الدراما بشكل غير مبرر. باختصار، «أفاتار» فيلم فارغ من المضمون، فهو يسمح لنفسه برفاهية تلقيننا القصة من دون أن يعرف كيف يقنعنا. إنه يبيع لنا فلسفة مبسطة، «هيبي» جديدة، حيث يتم تقديس العودة إلى الأصول، للإنسان في حالة نقية وعلى اتصال مع الطبيعة الأم، مجردة من كل حضارة خبيثة. يعد «أفاتار» إحدى أكثر الظواهر إثارة للفضول في تاريخ السينما. لا شك في أنّه فيلم وصل إلى الكمال التقني في وقته. استخدم التكنولوجيا الأكثر تقدماً لإبهار العالم ورواية قصة جندي مشلول يجد الحرية في جسد مستعار ومعنى الحياة، جنباً إلى جنب مع سكان كوكب على وشك النهب. الفيلم مجرد زينة، ترنيمة للاختلاف والتصالح مع الطبيعة، رويت بشكل مذهل بصرياً فقط. من السهل الوقوع فريسة «أفاتار» وهذا طبيعي، فهو عبارة عن كاميرون مندمج في الوثن التكنولوجي وسحر العصر الجديد. كاميرون مخرج ذكي جداً، يعرف تماماً ما يريد تقديمه من دون ادعاء، قدم لنا أفلاماً كلاسيكية لا يزال الاحتفال بها قائماً إلى اليوم مثل سلسلة «تيرميناتيتور» وفيلم «إيليانو» (1984). وعرف جيداً ما سوف يكون عليه «أفاتار»، وقال: «لا أعرف ما إذا كان سيكون فيلماً رائعاً، من وجهة نظر سردية أو نقدية. لكن نعم، تجربة «أفاتار» ستكون مختلفة عن أي تجربة رأيتها من قبل».

بعد عرض الفيلم، جفت الأقلام بمقالات وعناوين كبيرة مثل: جيمس كاميرون أحدث ثورة في السينما. كاميرون يعيد ابتكار السينما. كاميرون يحول السينما إلى تجربة جديدة. هذه العناوين تكررت عبر تاريخ السينما، ولكن على الرغم من ضخامة «أفاتار»، فإن وضعه في مكان عالٍ جداً، وتصنيفه بأنه أحدث ثورةٍ في السينما، هو أمر غير واقعي. نعم، لقد قدم الشريط مفهوماً جديداً للمشاهدة، وأضاف عناصر تقنية كبيرة لم تكن موجودة، ولكن ثورة السينما حدثت على يد تشارلي تشابلن، والأخوين ماركس، والفرد هيتشكوك وجون فورد والواقعيين الجدد ومخرجي الموجة الفرنسية الجديدة وغيرهم. لم يكن أي منهم تقنياً، كانوا فنانين، ثورة السينما الحقيقية تحدث على يد الفنانين المخرجين بمساعدة التقنيين، لا التقنيين وحدهم، فلا يمكن لثورة تكنولوجية أن تحدث تغييراً جذرياً في ماهية السينما الأساسية ولغتها الأولى. فلنحتفل بالكوكب الأزرق والمخلوقات الزرقاء واللغة الجديدة والإبهار البصري، ولنتغمس في سحر الشاشة الكبيرة. سوف نذهب إلى السينما لمشاهدة العمل الجديد بالطبع. ولأن السلسلة سوف تبقى معنا لسنوات طويلة، نتمنى أن يصبح مضمون الفيلم بنفس مستواه البصري.

Avatar في الصالات

النشط لكوكب الأرض. هذا المعدن موجود في قرية وتحت شجرة كبيرة، تعتبر الأم وهي لا ترغب ولا حتى السكان، بالاستسلام للغزو البشري. يُرسل جايك (سام ورثنغتون)، أحد أفراد المشاة البحرية المقعدين، للمشاركة في العمليات في باندورا، حيث تمكن البشر من تهجين أنفسهم، ودخول القرية والعيش معهم لتطويعهم. الدكتورة غريس (سيغورني ويفر) وهي من دعاة السلام ومحبّة لليبولوجيا وحساسة لحياة السكان الأصليين، تدير هذه العملية التي يريد الجيش استخدامها لمصلحتها لتدمير المدينة المقدسة. يتمكّن سولي من التسلل إلى مجموعة أوماتيكايا العظيمة بعد لقائه نيتيري (زوي سالدانا). وعند هذه النقطة، انغمس في جلد المواطن الأصلي وبدأ ضميره في التمزّق بين واجبه كقائد بحري، وشغفه بحرية العيش والمشي في باندورا وسحرها والدفاع عن سكانها.

الفيلم عبارة عن توليفة بين حكاية بيئية صوفية ومعادية للإمبريالية والاستعمار والرأسمالية والحرب. هذه هي «رسالة» الفيلم الذي كان هيتشكوك يفضل تركها في يد ساعي البريد. تم الاحتفال كثيراً بالفيلم، لكن بعيداً عن الإبهار التقني، لم يكن لدى كاميرون لإخبار قصة رويت آلاف المرات إلا إنتاج فيلم بهذه الضخامة. غير مضمون. نحن في عام 2154، وباندورا اسم قمر مليء بالنباتات والسحر حيث يعيش «na'vi»، جنس من المخلوقات مرتبطة بالطبيعة والروحانية التي تنبع من الأرض وقوة التدين الراسخ في الطبيعة. وصل الإنسان إلى هناك أيضاً، وطبعاً سيصارع السكان الأصليين عبر عمليات عسكرية بقصد الحصول على معدن ضروري للبقاء مباشرة. يشتمل العمل على عناصر تناسب جميع الأذواق، الحركة والفانتازيا، والرومانسية، وطبعاً لم ننس النظارات الخاصة قبل دخول الصالة. مضمون الفيلم ليس بجديد، يدور في ديناميكية «الإنسان مقابل الطبيعة»، ما هو أمام أعيننا عالم يحوي مخلوقات غريبة ولغات جديدة وحاضراً مضطرباً بسبب الإنسان، ومستقبلاً

من الجزء الثاني

نجم الإيرادات

من المقرر أن يطرح فيلم Avatar: The Way of Water للمخرج جيمس كاميرون في دور السينما في كانون الأوّل (ديسمبر) 2022. وكان الجزء الأول ركّز على معركة السيطرة على الموارد الطبيعية بين المستعمرين البشريين وشعب النافي ذي البشرة الزرقاء على قمر يسمى «باندورا». يتصدّر فيلم «أفاتار» الأصلي قائمة أكثر الأفلام تحقيقاً للإيرادات بجمعه أكثر من 2,8 مليار دولار على مستوى العالم. ويخطّط كاميرون لإطلاق أربعة أفلام أخرى من السلسلة حتى عام 2028.

شفيق طبارة

بعد اثني عشر عاماً على نجاح «تايتانيك» (1997)، لم يستطع المخرج الكندي جيمس كاميرون وضع توقيعه على فيلم لا يرقى إلى مستوى شهرته، أو بالأحرى حجمه واحترامه لذاته. بعد كل شيء، هو نفسه، في السنة ذاتها في احتفال الأوسكار جمع التماثيل كلها، وصاح «أنا ملك العالم». نتيجة جنون العظمة هذه أوصلته عام 2009 إلى «أفاتار»: فيلم بميزانية بلغت 237 مليون دولار. لغاية اليوم، يحتل الفيلم المرتبة الأولى

> الفيلم عبارة عن توليفة معادية للإمبريالية والاستعمار والرأسمالية

على قائمة شباك التذاكر بإيرادات وصلت إلى أكثر من مليارَي دولار. يُعدّ الفيلم ثورة في التجربة السينمائية في القرن الحادي والعشرين. قدّم مفهوماً جديداً للأبعاد الثلاثية، وانتظر كاميرون التكنولوجيا لتكون متاحة لبدء التصوير، واخترع هو وفريق عمله لغة محكية جديدة خاصة للفيلم. والنتيجة: فيلم ضخم من حيث الإنتاج ومن حيث التقنيات الجديدة، و60 في المئة منه صنع رقمياً و40 في المئة حركة حية.

في نهاية هذا العام، ننتظر الجزء الثاني بعنوان «أفاتار: طريق المياه». مرة أخرى، انتظر جيمس كاميرون التكنولوجيا ليطوّعها لصالحه. لن تقف القصص هنا، فـ «أفاتار» الثالث بات اليوم في مرحلة ما بعد الإنتاج، والرابع والخامس في مرحلة التصوير. هذه السلسلة سوف تظل معنا لوقت طويل. وفي انتظار الفيلم الجديد الذي سيطرح في نهاية هذا العام، فلنعد تذكر «أفاتار» الأول الذي أعيد طرحه هذا الشهر في الصالات السينمائية العالمية واللبنانية.

يحتوي الفيلم على كل شيء: خيال علمي، ممثلين جدد ومخضرمين أمثال سيغورني ويفر، موسيقى ملحمية لجيمس هورنر، مؤثرات جديدة خاصة، كتبت فصلاً جديداً لـ CGI، وفوق كل هذا الكشف عن عالم كامل وجديد أمام أعيننا

ستريمينغ

A&F: أميركا تلبس ثياباً

بوك مخلوف

حتى في العصر الحديث، يخرج الأسلاف من قبورهم لا لتنشّق هواء نظيف إنما لكي يقولوا. هناك مثلاً، مقولة مأثورة تتناقلها الأجيال شفهياً توحي، للوهلة الأولى، بأنها خرجت من فم مجعّد بلا أسنان ينطق بثقة الحكيم الواعظ، إذ بها تحدد لسامعها الرّامي للسراط المستقيم ماذا يأكل وكيف يرتدي. مثل أي خرافة يذيع صيتها بأنها خبرة الحدث والشاهدة عليه، يجد تقليدها طقوسه في عادات الأهل ووصاياهم. فيُقال، للأجيال الصاعدة، مما يُقال، «كُل على ذوقك والبس على ذوق الناس». والمقولة الخرافية هاته تعني أنك حر في اختيارك للطعام حسبما تمليه عليك حاسة الذوق. أما عندما يُستثار ذوقك حيال اللباس، فتمهل قليلاً واضبط عينيك، فعليك الانصياع لما يجيره لك الحس العام.

يجد دون كيشوت نفسه سعيداً وسط نزاع مستحدث كهذا، في التحدي المحموم بين العام والخاص، متأهب في معركة ستحدد وجهة الرابح أي مصيره: فإما أن يصير دون كيشوت موضة، إما يختفي اسمه من التداول. إن الرابط بين الاثنين أساساً، بين الأكل واللباس، فاقد للمذاق وعار عن المنطق، بل يبدو عجيباً. إن لم نقل أن لصاحبه طابعاً عجائبيّاً، يؤمن بقدرة عينيه على الأكل من خلال النظر، أي التهام كل مظهر يراه شهياً يغري بصره. لكن هذا يبقى باستثناء شعري.

يرى من أخذه الشك من الحكاية الخرافية بدلاً عن اليقين من عبرتها، نفسه متسائلاً: لماذا هو ذوق الناس يا ترى، وكيف بات ذوقهم ملكاً متربعاً على عرشه بل هو بمثابة الأمر والناهي؟

إذا كان الأهل هم القاعدة التي يقوم عليها السلف، لا يحتملون فردانية دون كيشوت وانفلاته من القيود، فإن العصر الحديث بما هو قرية صغيرة واحدة، والقرية في القاموس أو في السجل العدلي يحكمها السلف وخرافته، يغير جلده بشكل يومي بشرط الحفاظ على علّته، أي على تقاليد سلفه، وعليه، لا يأبه باستبدال فاعله طالما قاعدته محفوظة. هكذا، يُستبدل الأهل بالشركة، ليتم إيلاءها وظيفتهم الإرشادية، بإناطتها للدور الذي يلعبونه فتصبح الشركة، تحديداً لا حصراً، سلطة ريادية في توجيه الأبناء، وفي تشكيل ذوقهم.

في وثائقي «أبيض مثير: صعود أبيركرومبي اند فيتش وانهيارها» (Hot White: the rise and fall of Abercrombie and fitch) المروج على نتفليكس، قصّ لحكاية شركة الثياب الأميركية (أبيركرومبي اند فيتش) التي كانت في مرحلة من المراحل نموذجاً للباس العصري والناطقة باسمه. هندست الذوق العام وباتت سلطة وصاية، تحدد فعل الارتداء، وأسلوبه. بنية السرد قائمة على سلسلة من المقابلات مع أشخاص متعددين، بعضهم شغر مناصب إدارية، وآخرين كانوا من الهوامش؛ ضحايا تم تهشيمهم من قبل الذاتية المتضخمة للشركة. يصف الوثائقي على لسانهم المجد الذي طبع مسار الشركة على مدار التسعينيات، قبل أن يسرد العلل التي جعلتها تتقهقر عقب دخول الألفية الثانية، حقبة الإنترنت وزمن وعي المتنوع المختلف بتنوعه، عندما باتت القرية تستقبل زواراً مختلفين يعرفون حقوقهم تمام المعرفة.

مثل قميص أهمله صاحبه ورماه في سلة المهملات فغاب عنه الحاضر، كانت A&F ماركة ثياب قابعة في طي النسيان، بالأحرى، مجهولة في غياهب المجهول لعالم اللباس. حالَ عام 1992 أن يغير كل شيء. تم شراؤها في ذلك العام من قبل شركة استثمار ضخمة، شغر مايكل جيفريس منصب الرئيس التنفيذي، ليجعل الشركة مختبراً حافلاً بل محطة فارقة ليس في عالم الموضة فحسب إنما في الثقافة الأميركية. جيفريس القائل «في كل مكان هناك أشخاص عاديون وأشخاص غير عاديين. نحن ننحاز إلى الأشخاص المميزين» لم يكن رئيساً تقليدياً يستمتع بمشاهدة أسهم شركته تحلّق صعوداً، يطمئن فيناام، إنما كان صاحب رؤية محمّلة بمفاهيم وسمات ثقافية، وبين يديه خطة أشبه باستراتيجية سياسية تقوم على الاستهداف عوضاً عن الاستقطاب.

عندما كانت صورة الجاذبية الجنسية تصنعها «كالفن كلاين»، والأناقة للصورة المثالية إن كان لها مصير الولادة، تشترط الاقتران بكلا النزعتين، الديونيسية والأبولونية، من خلال التوليف والجمع، أي في خلق الأناقة المثيرة كصورة لا يقاوم إغراؤها. ولدت «أبيركرومبي اند فيتش» من رحم هذا الانصهار، بصورة محمّلة بالدلالات، معبر عنها بإيماء يوتوبي فاضح ومباشر، ترتديها النخبة المكتفية بشلّتها التي يعبّر عنها مظهرها ويعرّف بها على أنّها قمة الإغراء، مصحوبة بسلوك مشبّع بالتنمر والاستعلاء. من ملامح لا تعرف له الرزنامة من أيام، إلى حاضر صنمي شديد التصلب، باتَت «أبيركرومبي اند فيتش» أيديولوجيا ماثلة أمام الشاب الأميركي الذي يصنّف نفسه من فئة «القلّة» («cool popular») وتنحو إلى ذاك الذي يريد الانضمام إليها. وهي، بما تظهره من جمالية صنعتها وبما تضمره من أخلاقيات ونمطية متوارية، شكلت تذكرة ذهبية لولوج عالم الندرة. الاختزال الوافي للمعنى، مضبوط بدقّة بكلمة واحدة باللغة الأميركية: «مفردة» الرائع. هكذا بات كل من يرتدي «أبيركرومبي اند فيتش» يعني ذلك المحبوب، والمغري، والمثير والمشحون بالقوّة معاً. الأولوية إذاً، أتت عن طريق الحصرية فيما الاختلاف كان متغاضياً عنه، والمختلف يُنبذ. والحصري في معجم الشركة، هو ذاك الذي تنحصر فيه المميزات الثلاث تحديداً: أميركي، تقليدي، وطبيعي، ضابط إيقاع المعنى هنا، هو أصالة الرجل الأبيض، وبالتحديد الأميركي، حيث كانت ماركة الثياب وسيلة تلمح له بأنها قادرة على جعله يظهر هيئته بمجرد أن يرتديها، كما تسمح لكل من هو غير أميركي وراغب في أن يكون، ثقافياً وجمالياً، أميركياً أن ينال هذه الهوية بمجرد العبور فيها. على هذا النحو، كانت الماركة في الحقيقة تتجاوز نفسها كماركة ثياب، وتركن إلى نسقها الخاص، يرمي إلى كونه أكثر عمقاً وخطورة، كأيديولوجيا تتماهى تمام التماهي مع فكر الرجل الأبيض ومخيلته.

مقتفي أثر انطلاقة A&F ينتبه أن لحظة الصفر للشركة كانت، بشكل من الأشكال، موضة قائمة على عكس مفهوم الموضة، كأنها صافحت دون كيشوت وراهنت على فردانيته المتفلتة من قيد الوصيّ، وانتصار الرهان جعل من المنتصر بطلاً يحتذى به، وفي الحالة هاته، موضة. فالتوجه للاقلية في عالم الاستثمار في الثياب يُعرّفها كل عاقل بأنها مهمة صعبة، فيما الكد بغية الإكثار من هذا «النوع»، والترويج له حتى يصل إلى مصاف السائد، فمهمة لا توازيها أخرى من صعوبة.

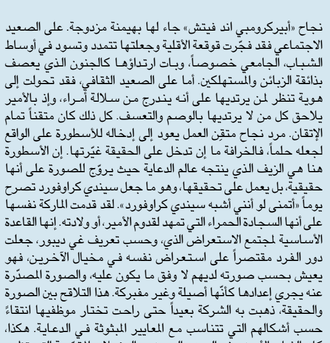

نجاح «أبيركرومبي اند فيتش» جاء، لها بهيمنة مزدوجة. على الصعيد الاجتماعي فقد فجّرت قوقعة الأقلية وجعلتها تتمدد وتسود في أوساط الشباب، الجامعي خصوصاً، وبات ارتداؤها كالجنون الذي يعصف بذائقة الزبائن والمستهلكين. أما على الصعيد الثقافي، فقد تحولت إلى هوية تنظر لمن يرتديها على أنه ينتدرج من سلالة أمراء، وإذ بالأمير يلاحق كل من لا يرتديها بالوصم والتعسف. كل ذلك كان متقناً تمام الإتقان. مرد نجاح متقن العمل يعود إلى إدخاله للأسطورة على الواقع لجعله حلماً، فالخرافة ما إن تدخل على الحقيقة غيّرتها. إن الأسطورة هنا هي الزيف الذي ينتجه عالم الدعاية حيث يروّج للصورة على أنها حقيقية، بل يعمل على تحقيقها، وهو ما جعل سيندي كراوفورد تصرح يوماً «أتمنى لو أنني أشبه سيندي كراوفورد». لقد قدمت الماركة نفسها على أنها السجادة الحمراء التي تمهد لقدوم الأمير، أو ولادته. إنها القاعدة الأساسية لمجتمع الاستعراض الذي، وحسب تعريف غي ديبور، جعلت دور الفرد مقتصراً على استعراض نفسه في مخيال الآخرين، فهو يعيش بحسب صورته لديهم لا وفق ما يكون عليه، والصورة المصدّرة عنه يجري إعدادها كأنّها أصيلة وغير مفبركة. هذا التلاقح بين الصورة والحقيقة، ذهبت به الشركة بعيداً حتى راحت تختار موظفيها انتقاءً حسب أشكالهم التي تتناسب مع المعايير المبثوثة في الدعاية. هكذا، كان الشاب الأبيض ذو الصدر العريض والعضلات المقشمة التي تظهر في لوحات الإعلانات أو الدعايات المصوّرة في صورة الشخص الأمثل، والمطلوب للعمل في شركة كان شعارها «الحياة عمل والعمل حياة»، والشعار هذا إن دل على شيء، فهو تحوير «أبيركرومبي اند فيتش» من لباس إلى عقيدة، أي جعل الماركة ليس كنمط حياة، بل نمط حياة، خاماً. في ظل المجتمع المتناغم هذا، القائم على الصنمية والتمثّل بكل ما يشتق من رجل الأبيض ومخيلته، تبدد وجود كل آخر مختلف، وامحت طموحات كل فرد لا يتمتع بصفات المقام بينما أراد العمل في ذلك الوسط حتى بات ضحية يسهل طردها من العمل، ويستسهل الاستهزاء بما يمثل الحوادث المهينة مثل عدم استقبال طلبات عمل لفتيات محجبات، أو كتابة دعابات عنصرية على القمصان تستهزئ بالعرق الآسيوي وبمعتقداته، كانت نماذج عن سلوك متعجرف دون حدود وبلا رادع. والتمييز الذي كان يجري على موظفي الشركة، في فصلهم إثنياً وعرقياً كبرز، من عقيدتها العملانية، كان يمارس بشكل مماثل، بل بصلافة أكثر، مع الزبائن. فناهيك بسماتها الثلاث (أميركي، اصلي، طبيعي) كشروط مقدسة أو محددات ضرورية لمن تقصدهم الشركة حصرياً، فقد تمادت في تضييق المعايير والحيّز التي تشتغل فيه إلى حد أنها رفضت مثلاً، مسألة الأحجام في رفضها تصنيع قمصان من الحجم الكبير بحجة عدم الاعتراف «بالأوزان الزائدة». عدم الاعتراف هذا لا يخصّ حجم المنتج، أي لا يترجم كعجز الشركة عن تصنيع قميص كبير وواسع، بل يعني الأشخاص الذين لا تتلاءم أجسادهم مع الشكل المتخيل والواعي للرجل الأبيض الذي تنوب الشركة عنه وعن خياله. أمراء ذلك العالم، يعتبرون كل من ليس على صورتهم ومثالهم من خارج المتن، ومن البداهة إقصاء، القابع في الهامش. فالتمادي المتعمد من قبل الشركة، كان بمثابة تدخل مباشر، وإرادي ليس في طريقة اللبس إنما عن طريق الأجساد التي تستقبل اللباس، أي أنها دخلت في إطار الانتهاك، أو الفرض القادم بالإكراه، ما أثار سخط الرأي العام وكان الشعرة الذي قصمت ظهر الجمل.

الشهادات المروية في الوثائقي تخبر كيف خسرت A&F في المحاكم الكثير من الدعاوى التي رفعت ضدها من قبل أصحاب الشهادات، الذين كانوا ضحايا سياسات مجحفة أشبه ما تكون باداء كولونيالي بغيض يحوم حول التمجيد مقابل التحقير. جاء انهيار الشركة عام 2014 (تغيرت من بعدها إدارة الشركة) بعد مرورها بسنوات عسيرة بدأت منذ مطلع الألفية الثانية. أسباب السقوط كانت عديدة، أهمها النكوث بالوعود حول تغيير السياسات الإدارية والتسويقية، وفتح أبوابها أمام الجميع، والتخلي عن مفهوم الحصرية. وأيضاً لتغير الزمن والوعي المتغير بتغير معايير الزمن، حيث ما كان يعتبر عادياً في التسعينيات تحول في القرن الذي تلاه إلى علامة فظّة وعدائية غير مرغوب بها. استنفدت قدراتها الإبداعية التي كانت ترتكز على الاستعلاء والاستفزاء، ما وضعها أمام حائط مسدود. هذا التغير، على الأرجح، كان السبب الرئيسي في انهيار A&F التي هيمنت كثقافة بيضاء أنكلو ساكسونية تتعامل مع فئة من المجتمع كنوع بشري خاص له الأولوية هوياتياً وعرقياً، آخذة من الأجساد كآخر مكان خاص وحميم، محطاً كي تبسط أيديولوجيتها، فتكون بالتالي، ملكها. والحق، أن آخر ما تتبعه الموضة هو الأزياء. الموضة تتبع الانتماء، الشعور بحرارة العين التي تراك وتلاحقك وسط الحشد، فيما كان هناك أكثر من 60 في المئة من الأميركيين الذين شاركوا في حملات رافضة للماركة، داعين إلى إغلاقها بعدما انتبهوا أن عين الشركة مبتزّة أكثر مما هي عين ساحرة لموضة رشيقة وعصرية ذي حضور جميل. لكن ما رأوه بأعينهم، آنذاك، كان أميركا عندما تلبس ثياباً.

Hot White: the rise and fall of Abercrombie and fitch
على نتفليكس

الأخبار
al-akhbar
الإثنين 26 أيلول 2022 العدد 4736

صورة وخبر

انطلق في لندن قبل أيام معرض لداميان هيرست، هو الأوّل له مع قطع رقمية بتقنية الرموز غير القابلة للاستبدال (NFT). وينوي الفنان البريطاني إحراق لوحات له في 11 تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل، خلال فعّاليات Frieze Week، أحد أكبر معارض الفن المعاصر في العالم. في «دار داميان هيرست للمعارض» في جنوب عاصمة الضباب، تُظهر لافتات يزيد ارتفاعها على خمسة أمتار، عشرة آلاف لوحة للفنان البالغ 57 عاماً على أوراق بقياس A4، يعود تاريخها إلى عام 2016. لكن بعد عامين، بدأ مشروع The Currency (العملة) يتخذ شكله الحالي. وقد دفع ذلك بداميان هيرست، أحد أغلى الفنانين في العالم حالياً، إلى تصميم أوّل مشروع له لأعمال بتقنية NFT. لوحات الفنان المعروف بميله الاستفزازي الجديدة متشابهة مع نقاط متعدّدة الألوان، وعليها توقيعه مع عبارة مكتوبة بخط يده على الجهة الخلفية، مستوحاة من كلمات أغانيه المفضّلة، ولكلّ منها نسخة NFT. ويقول هيرست في مقطع مصوّر: «كان الفنانون المفاهيميون في الستينيات والسبعينيات يقولون إنّ الفن غير موجود في القطعة الفنية، إنه موجود في ذهن الناظر، وهذا المشروع حقاً لا يختلف» عن هذه النظرة. ويتابع: «ليس من الضروري أن يوجد الفن في العالم المادي، يمكن أن يوجد أيضاً في العالم الرقمي. والآن بفضل تقنية بلوكتشاين، يسري ذلك أيضاً على ملكية هذا الفن». (إيزابيل إنفانتيس ــ أف ب)

المفكرة

أمسية إنشادية للمولد النبوي

■ يُعنى «نادي التراث اللبناني» في «الجامعة الأميركية في بيروت» بالموسيقى والإنشاد المشرقي الغني بشقَّيْه الديني والدنيَوي، ويدعو في مناسبة عيد المولد النبوي (يصادف في 7 تشرين الأوّل/ أكتوبر 2022) إلى أمسية إنشادية يحييها «كورال المشرق العربي»، عند الثامنة والنصف من مساء 29 أيلول (سبتمبر) الحالي. الكورال يتألّف من منشدين من كل المناطق اللبنانية بقيادة المايسترو إبراهيم البمباشي (الصورة)، وقد رصده القائمون على النادي في إطلالات سابقة، ما دفعهم إلى دعوته لإحياء العيد في الجامعة نظراً إلى مستواه «المحترم». الاحتفال يحمل عنوان «الطريق إليه»، وهو يعبّر عن المبدأ الإنشادي الصوفي الذي يقود انخطافاً إلى الخالق، لكن البرنامج سيتألف بالإضافة إلى الموشّحات الدينية التراثية، من أناشيد ذات بُعد اجتماعي ووطني.

أمسية إنشادية في مناسبة عيد المولد النبوي: الخميس 29 أيلول ـ الساعة الثامنة والنصف مساءً ـ «الجامعة الأميركية في بيروت». للاستعلام: 70/338761

شاهد على الزمن الجميل

■ يواصل معرض «شاهد على الزمن الجميل» لعدنان ناجي استقبال الزوّار في مبنى جريدة «السفير» (الحمرا) لغاية يوم الجمعة المقبل. الحدث الذي افتُتح يوم الخميس الماضي، وهو آخر معارض النسخة الثانية من «مهرجان بيروت للصورة» التي تشمل مناطق عدّة، يضمّ صوراً لنجوم لبنانيين وعرب من ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، أمثال فيروز وأم كلثوم وصباح وشوشو

وسميرة توفيق (الصورة) وغيرهم من الأسماء التي «ملأت ولا تزال الوسط الفني بالجمال والإبداع، والتي أعادتنا بالذاكرة إلى زمن آثاره راسخة في ذاكرتنا ومشاعرنا»، وفق البيان الخاص بالحدث.

معرض «شاهد على الزمن الجميل»: لغاية الجمعة 30 أيلول (سبتمبر) الحالي. يومياً من الساعة العاشرة صباحاً لغاية السابعة مساءً. مبنى جريدة «السفير» (نزلة السارولا ـ الحمرا/ بيروت). للاستعلام: 71/236627 أو info@beirutimagefestival.org

كيف الإحساس ببيروت؟

■ بالتعاون مع «المجلس الثقافي البريطاني في لبنان»، تحتضن غاليري «آرت لاب» (الجميزة) المعرض الفوتوغرافي A Sense of Place

(الشعور بالمكان) لأسادور غرفانيان. الحدث المستمرّ لغاية 13 تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل، يضم 18 صورة فوتوغرافية تعكس عملية إعادة الاتصال بالمدينة لمدة عام. بيروت، التي شعر غرفانيان في يوم من الأيام أنّها موطنه، تفرض اليوم شعوراً بالغربة على الرغم من الذكريات الجميلة. بطريقة ما، يبدو أنّه شهد خسارة الإحساس من جهة والشعور بالمكان من جهة أخرى.

معرض A Sense of Place: لغاية الخميس 13 تشرين الأوّل ـ من الثلاثاء إلى السبت من الساعة الحادية عشرة صباحاً لغاية الثانية بعد الظهر، ومن الرابعة بعد الظهر لغاية السابعة مساءً ـ غاليري «آرت لاب» (الجميزة ـ بيروت). للاستعلام: 03/244577

«أشكَرَ»... ارتجالات شرقية

■ في الأوّل من تشرين الأوّل (أكتوبر) المقبل، ينظّم «مترو المدينة» (الحمرا) حفلة موسيقية بعنوان «أشكَرَ» لثلاثة من أبرز الموسيقيين على الساحة الفنية المحلية: اللبنانيان المغني وعازف البزُق فرج حنّا (يعزف فقط على آلته في الأمسية) وعازف الإيقاع ذو الخبرة

الطويلة في هذا المجال خالد ياسين (الصورة)، وعازف الباص السوري المقيم في لبنان منذ سنوات خالد عمران. لكلّ من هؤلاء مشاريع خاصة ومشاركات عدّة مع فنانين من لبنان والعالم، لكن هنا يجتمعون للارتجال انطلاقاً من منظومة الإيقاع والنغم الشرقي. علماً بأنّ القاعدة التي تستند إليها هذه الارتجالات تم بناؤها سابقاً من خلال لقاءات تحضيرية في الأشهر الماضية.

أمسية «أشكَرَ»: السبت 1 تشرين الأوّل 2022 ـ الساعة التاسعة مساءً ـ «مترو المدينة» (الحمرا ـ بيروت). للاستعلام: 76/309363

على بالي

أسعد أبو خليك

بوتين في حيرة من أمره: يتراجع أم يتقدّم؟ يعلم أنّ لا تنازل يُرضي الغرب إلا الاستسلام التام. لكنّه يراوح بين الحرب والتلويح بالسلاح النووي وبين إجراءات نصفيّة متردّدة. هو مثل إيران عندما تردّدت في الردّ على عدوان إسرائيل وأميركا عليها: كلّما تمنّعت، زاد عدوان الغرب وإسرائيل عليها. الردّ على اغتيال قاسم سليماني فتح شهيّة إسرائيل على المزيد من العدوان والتخريب في قلب طهران. بوتين يقرّ بأنّ الحرب هي حرب غربيّة ضدّ روسيا، وأنّ الأمر ليس في يد حكام أوكرانيا ــ وهو على حقّ في ذلك. إنّها بالفعل حرب أميركيّة تشارك فيها كل دول الغرب الذي يبدو متراصّاً أكثر من سنوات الحرب الباردة حين كان هناك مجال للحياد (وإن كاذباً). فنلندا والسويد في معسكر الحماس للعدوان (مثل موقع ميغا ناتو عندنا في لبنان). كل يوم أخبار عن عقوبات جديدة وعن أسلحة جديدة يغدقها الغرب من دون رقيب على أوكرانيا (هل من يصدّق أنّ القيادة العسكريّة الأوكرانيّة هي التي تقود العمليّات العسكريّة؟)، لكن بوتين يتردّد حتى في تعريف أهداف الحرب. وهو يلوّح بالسلاح النووي في إشارة إلى سعة الحملة ضد بلاده، لكنه يكتفي بتجنيد محدود من كفاءات من غير الشباب. إذا كانت الحرب تضمّ كل دول الغرب ضدّ روسيا، أليس من حاجة إلى تعبئة شاملة وخطب يوميّة (على طريقة المهرّج الأوكراني الذي يلقي خطباً يكتبها له موظّفون في شركات علاقات عامّة في شارك «كي» في واشنطن)؟ أليس من حاجة إلى تغيير قواعد اللعبة لردع هذه المشاركة الأوروبيّة الشاملة في الحرب ضد بلدك؟ وبوتين المتردّد يعاني ـ أو لا بدّ أن يعاني في وقت ما ـ من بلبلة في صفّه. هناك نقد مسموع في روسيا من قبل مؤيّدي الحرب إزاء الأداء العسكري الروسي. صحيح أن العسكريّة الروسيّة أقلّ وحشيّة من العسكريّة الأميركيّة التي ألقت في ليلة واحدة على بغداد عام 2003 قذائف وصواريخ أكثر مما ألقت روسيا على أوكرانيا في أشهر، لكن الحرب أضعفت روسيا حتى الساعة، عسكرياً وإعلامياً.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المدير الفني
صلاح الموسى

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/alakhbarnewspaper

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ666314 /01 ـ 828381 / 03
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com

الإثنين 26 أيلول 2022 العدد 210
Lundi 26 Septembre 2022 no210

الأخبار

رأس المال

في العدد

02
عبد الحليم فضل الله
الأزمة وسوق العمل في لبنان

03
محمد وهبة
من السارق؟

05-04
ماهر سلامة
بين فقاعة أميركا وفقاعة الصين

06
علي عواد
تسليع الزهايمر: 16 عاماً من الأرباح

08
ورد كاسوحة
نفق الركود والتضخّم

مدة كل ركود (عدد الفصول)	
5	1975
5	1982
2	1991
3	2009
2	2020

نمو الناتج المحلّي خلال سنوات الركود (٪)

		1975	1982	1991	2009	2020	المعدّل في سنوات الركود	المعدّل في السنوات التي لم تشهد ركودا
العالم	الناتج المحلّي	1	0.3	1.3	-1.6	-3.3	-0.5	3.5
	الناتج المحلّي للفرد	-0.9	-1.4	-0.3	-2.8	-4.3	-1.9	2
الاقتصادات المتقدمة	الناتج المحلّي	0.1	0.2	1.2	-3.4	-4.6	-1.3	2.9
	الناتج المحلّي للفرد	-0.7	-0.4	0.6	-4	-4.9	-1.9	2.3
الاقتصادات النامية	الناتج المحلّي	4	0.8	1.7	2.2	-1.6	1.4	4.9
	الناتج المحلّي للفرد	1.8	-1.2	-0.1	0.8	-2.7	-0.3	3.1

المصدر: البنك الدولي، الفدرالي الأميركي

العالم على مشارف ركود جديد

يقف العالم اليوم على مشارف ركود جديد هو السادس منذ عام 1970. هذا الركود حادّ أكثر مما سبق لأنه ينطلق من حدثين كان لهما وقع هائل على اقتصادات العالم؛ جائحة كورونا، الحرب الروسية الأوكرانية. بفعل الجائحة، ضخت المصارف المركزية حول العالم سيولة بتريليونات الدولارات سرعان ما تحوّلت إلى تضخم تِسارَع وتكثّف بسبب تداعيات الحرب الروسيّة - الأوكرانية. الحدثان، خلقا هاجساً لم يكن العالم الرأسمالي يشكو منه سابقاً متصل بانقطاع سلاسل الإنتاج والتوريد. فقد تبيّن أن إنتاج السلع الأساسية وحصول البلدان على حاجتها منها، تضرّرت سريعاً، وهو ما انعكس سلباً على استراتيجيات الإنتاج والتوريد.

بنتيجة هذين الحدثين، ظهرت المؤشرات في تحوّل الاقتصاد العالمي نحو الركود. فالاقتصاد الأميركي، أي أكبر اقتصاد في العالم، يعاني اليوم مما يسمّيه «ركوداً تقنياً»، وهو عبارة عن فصلين متتاليين يسجّل فيهما الناتج المحلي الإجمالي انكماشاً. كما أنّ منحنى العائد (yiel curve) على السندات الأميركية بدأ يظهر بشكل منعكس، أي ينخفض العائد على السندات الأطول خلافاً للسندات القصيرة الأجل التي يرتفع العائد عليها، وهذا أحد مؤشرات وقوف الاقتصاد الرأسمالي على أعتاب الركود. أما الاقتصادات الأوروبيّة، فهي أيضاً تعاني من انكماش، وحتى الصين تعاني من تراجع في معدلات النمو.

قد تُعزى هذه الأزمة، بشكل أساسي، إلى طبيعة النظام الرأسمالي التي تولّد دائماً أزمات تظهر على شكل ركود. هذا التفسير يروّج له العالم الرأسمالي ومؤسّساته مثل البنك الدولي الذي أصدر أخيراً دراسة عن حالات الركود في الاقتصاد العالمي منذ عام 1970. فمذاك، شهد العالم خمس أزمات ركود، لكن الملاحظ هو أن الفترات الزمنية بين تجدد هذه الأزمات أصبحت قصيرة جداً، إذ لم يمرّ على آخر ركود شهده العالم أكثر من سنتين. وليس ذلك فقط، بل إن الركود الذي يسير نحوه الاقتصاد العالمي اليوم، ناتج بشكل أساسي من إجراءات مواجهة الركود السابق الذي سببته جائحة كورونا، إذ أدّت إلى ضخّ حجم هائل للأموال بهدف تحفيز الطلب ودعم العرض، ما أدى إلى تضخّم في الأسعار تحفز بعدّة عوامل، مثل تعطّل سلاسل الإنتاج والتوريد وانعكاسات الحرب الروسيّة الأوكرانيّة. عندها اتجهت الدول، بقيادة الاحتياطي الفيدرالي الأميركي إلى رفع أسعار الفائدة بشكل سريع على أمل لجم التضخّم. إلا أن هذه السياسات النقدية بدأت تظهر نتائجها على مستويات الإنتاج.

مؤشرات الركود الحالي جاءت في تقرير أعده البنك الدولي بعنوان: «هل أصبح الركود العالمي وشيكاً؟». استعمل البنك نموذجاً اقتصادياً واسع النطاق، شمل اقتصادات 81 دولة، وتوصل إلى ثلاث سيناريوهات على الشكل الآتي:

- في السيناريو الأول (الأساسي) يظهر أن التشدّد في رفع أسعار الفائدة، لن يكون كافياً لإعادة التضخم العالمي إلى معدل يتوافق مع أهداف المصارف المركزية في العامين المقبلين، ما قد يعزز من خطورة الاتجاه التصاعدي في توقعات التضخم.

- في السيناريو الثاني (الانخفاض الحاد)، يفلت الاقتصاد العالمي من الركود، إلا أنه يختبر تراجعاً عالمياً في حصة الفرد كما حصل عام 2001 لا بل قد يكون أسوأ مما حصل في عامَي 1998 و2012. وفي هذا السيناريو، يتعافى النشاط الاقتصادي في عام 2024، بينما تتعمق أزمة التباطؤ في نمو التجارة العالمية.

- السيناريو الثالث هو الركود الاقتصادي العالمي الذي ينطوي على زيادة أكبر في توقعات التضخم ما سيدفع المصارف المركزية إلى تشديد سياسة رفع الفوائد على مدار العام. لذا يتوقع انخفاضاً في معدل نموّ الناتج المحلي العالمي بنسبة 1,9% عام 2023، وبنسبة 1% عام 2024، وتراجعاً في النمو العالمي للتجارة من 5,4% عام 2022 إلى 1,2%عام 2023.

في الواقع، تعد السيناريوهات الثلاثة متفائلة مقارنة مع تفاعل الاقتصاد العالمي في السنوات التي تلت حالات الركود السابقة. إنما هناك نتيجة لم يتطرق لها البنك الدولي تتعلق بهرمية وقوع الأعباء التي تخلفها الأزمات على شعوب الدول الفقيرة أولاً لأنها بلا حماية أصلاً وهي في العادة ضحيّة استجابة سياسات الدول المتقدمة للأزمات، وفي داخل الاقتصادات المتقدمة، تتحمل الأجور العبء لأن الاستجابة يكون هدفها دائماً إنقاذ رؤوس الأموال.

الأزمة وسوق العمل في لبنان تصدّعات عميقة *

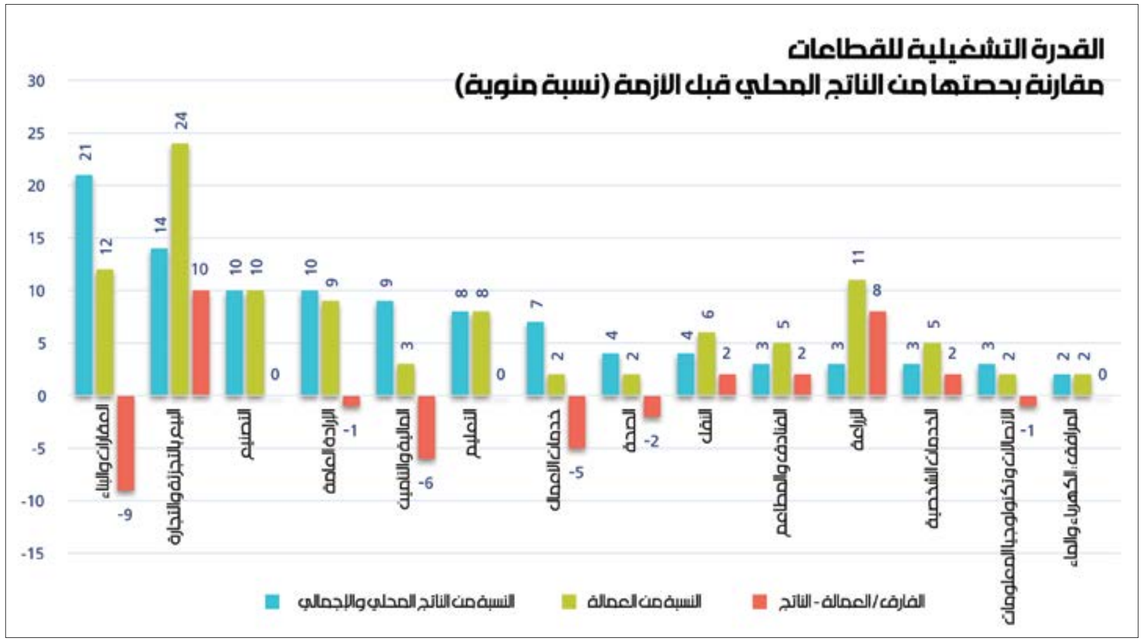

عبد الحليم فضل الله

تتصف العلاقة بين النموّ والتشغيل في لبنان بالضعف في حالتي الانكماش والانكماش، وهذا ما نلمسه في الأزمة الراهنة التي تراجع خلالها التشغيل بنسب أقلّ من انخفاض حجم الاقتصاد. ومع أنّ هذه الصفة لصيقة عموماً بحالات الركود الاقتصادي أينما كان، إلا أنها أكثر حدّة في لبنان لأسباب بنيوية؛ إذ إن مرونة نموّ فرص العمل، إلى النموّ الاقتصادي، هي طوال الوقت أقلّ من الواحد الصحيح. فعلى سبيل المثال حصل تحسّن محدود في الوظائف خلال فورة النموّ بين عامَي 2007- 2010 فتراجعت البطالة بنسبة 2,7% في مقابل نموّ اقتصادي تراكمي تجاوز 40% في أربع سنوات. وتكرّر الأمر نفسه في مرحلة التباطؤ والركود بين عامَي 2018-2011 التي شهدت ارتفاعاً محدوداً في معدّلات البطالة (نحو 4 نقاط مئويّة) في ظل تباطؤ اقتصادي عميق سبق الانهيار.

ونشهد اليوم ظاهرة مماثلة مع تسجيل التشغيل تراجعاً بنسبة تقلّ عن نصف نسبة انكماش الناتج الذي خسر نحو 75% من قيمته في ثلاث سنوات. ويُعزى انخفاض مرونة التشغيل إلى طبيعة النموّ الذي يتركّز في القطاعات الريعيّة والمنتجات غير القابلة للتبادل الدولي التي لا تولّد الكثير من الوظائف في مرحلة الانتعاش، ولا تخسر الكثير منها في حالات الانكماش.

خصائص النموذج المؤثرة على سوق العمل

نعرض في الآتي أهمّ العوامل البنيويّة المسبّبة لهشاشة سوق العمل والتي ضاعفت من تأثيرات الأزمة عليه ويُخشى أن تزيد من صعوبة التعافي. فقد حظيت القطاعات غير المولّدة لفرص العمل بالأولوية على غيرها من القطاعات في سياسات الحكومة وبرامجها واهتماماتها، فكانت مقصد المستثمرين ومحلّ عنايتهم. ففي سنوات ما قبل الأزمة بلغت حصّة قطاعات المال والتأمين والبناء والعقارات وخدمات الأعمال نحو 37% من الناتج، فيما شغّلت 17% فقط من الأيدي العاملة. وقد أدّى القطاعان المالي والعقاري دور رافعة النمو في نموذج ما بعد الطائف وظهر ذلك بوضوح خلال طفرة 2010-2007، إلّا أنّ مساهمتهما في توليد فرص العمل ساوت نصف حصتيهما في الاقتصاد.

وبعمّق الطابع الريعي للاقتصاد اللبناني من ضالة قدرته على توليد فرص العمل. وبحسب تقديراتنا فإنّ المداخيل الريعيّة أو غير المرتبطة

> القطاع غير النظامي كان أكثر عرضة للأزمة فانخفضت حصّته من مجموع العمال مقابل ازديادها في القطاع النظامي

بالإنتاج بلغت عشيّة الأزمة نحو 40% من الدخل الوطني المتاح، منها نحو 10 مليارات دولار (15609 مليار ليرة) للفوائد الدائنة (للمودعين)، ونحو 15 مليار دولار (22554 مليار ليرة) للفوائد المدينة سنوياً. ولم تقلّ أرباح التفرّغ العقاري عن ثلاثة مليارات دولارات سنوياً وأكثر من ذلك في سنوات الذروة (2007-2010). وتشكّل التحويلات مصدراً أساسياً لدخل المقيمين فتجاوزت في بعض السنوات 10 مليارات دولار، ولم يقلّ متوسطها عن 8 مليارات دولار منذ عام 2006 وحتى نشوب الأزمة. وفي المقابل لم تزد الفاتورة الإجماليّة لأجور القطاعَين العام والخاص 14 مليار دولار، أي أقل من مجموع الفوائد المدينة.

1- تصدر المنتجات غير القابلة للتداول الدولي

ارتفعت بأطراف مساهمة هذه المنتجات في مُخرجات الاقتصاد اللبناني، مدفوعة بسياسات مالية ونقديّة ملائمة لها، فيما كانت الرياح تهبّ لغير مصلحة القطاعات القادرة على المبادلة الدوليّة. لكن تأثير الانهيار الاقتصادي كان أشدّ وقعاً على الأنشطة الموجّهة لتلبية الطلب المحلّي (كالتعليم والصحّة والاتصالات...) مقارنة بالموجّهة نحو الخارج، إذ شهدت انكماشاً وتراجعاً في التشغيل وفي المداخيل أكثر من غيرها. وفي العموم كلما كانت المنتجات أقلّ قابلية للتبادل الدولي زاد تأثرها بصدمات الصرف والأزمات الاقتصادية. لكن الأرقام لم تعبّر بصورة كاملة عن هذه الحقيقة، كما لم تظهر بعد كل الفروقات بين القطاعات بحسب تصنيفها لجهة التبادل الخارجي أو عدمه، ومردّ ذلك إلى الحماية التي يحظى بها القطاع المالي، وبقاء حجم التشغيل الظاهري على حاله في القطاع العام (مع تراجع كبير في الإنتاجية)، فضلاً عن أنّ الارتفاع الكبير في كلفة الطاقة قلّل في المدى القصير الفوارق بين القطاعات القابلة منها وغير القابلة للتبادل.

2- غلبة الأنشطة المنخفضة التعقيد والإنتاجية

تشغل الأنشطة الاقتصادية ذات الإنتاجية المنخفضة وتلك الواقعة على طرف خريطة الإنتاج (في الصناعة خصوصاً) صدارة المشهد الاقتصادي في لبنان (مثل صناعات التركيب والتجميع في المولّدات والأجهزة الكهربائية والتعبئة والتغليف في الدواء)، فيما تتراجع الأنشطة ذات الإنتاجية العالية والواقعة في قلب خريطة الإنتاج (كالسلع التكنولوجيّة)، وهذا يفقد لبنان، شأنه شأن دول مماثلة له، الروافع القويّة التي تمكّنه من النمو والتنمية وتوليد فرص العمل واستيعاب رأس المال البشري ومواجهة المصاعب.

ومن أهمّ المؤشرات على تصدّر الأنشطة الهامشيّة: تدنّي متوسط مؤشّر التعقيد الاقتصادي في لبنان الذي سجّل خلال السنوات السابقة للأزمة نحو 0,3، مقارنة بـ1,71 في تشيكيا و1,89 في سنغافورة. ووقوع معظم المنتجات عند أطراف فضاء المنتجات، ما يعزّز الاعتقاد بتدنّي المخزون المعرفي في الصناعة. يُضاف إلى ذلك صغر حجم المؤسّسات (90% منها فردية أو صغيرة) وامتصاص القطاع غير النظامي كتلة كبيرة من اليد العاملة قبل الانهيار وبعده. وتعبّر هذه الحقائق عن التبسيط الذي تتسم به العملية الإنتاجيّة في لبنان ما يؤدّي إلى تجميع الأنشطة ذات الإنتاجية المنخفضة فيها، فعجزت قدرتها على استيعاب المعرفة. وهذا ما نجده في الفروقات المحدودة في الأجور قبل الأزمة وبعدها بحسب مستوى التعليم، الذي لم يكن بحال من الأحوال عنصر حماية معتداً به من الأزمة.

3- الأولوية لرأس المال على القوى العاملة

رغم تصنيف الاقتصاد اللبناني في عداد اقتصادات البلدان المتأخرة فالمفارقة أنّ نشاطه الإنتاجي يتّصف بكثافة رأس المال. ومن خصائص النموذج اللبناني مبالغة المؤسّسات في ضخّ الرساميل على حساب استخدام اليد العاملة عند توسيع أعمالها، ما أدّى إلى بروز ظاهرة تعميق رأس المال المترافقة مع انخفاض في الإنتاجية. ومن أبرز المعطيات الدالة على هذه الظاهرة تقلّص حصّة الأجور من الدخل الوطني إلى نحو الربع قبل الأزمة، ثمّ إلى نحو 15% تقديرياً بعدها، ونمو مجموع قروض القطاع الخاص من المصارف بأسرع من نمو اليد العاملة.

أمّا المؤشر البارز على انخفاض إنتاجيّة رأس المال، فيتمثل في ارتفاع معامل رأس المال إلى الناتج Capital-Output ratio الذي كان يساوي 0,36 عام 1998 ثم ازداد تدريجاً ليصل إلى 2,07 عشيّة الأزمة. علماً بأن النسبة الفعليّة هي أعلى من ذلك لعدم توفر إحصاءات عن تكوين رأس المال من مصادر خاصة أو غير مصرفيّة أو في قطاعات غير منظّمة.

وفي الوقت نفسه، كانت إنتاجيّة العمل تتحسّن على نحو بطيء، فارتفعت نسبة الناتج المحلي إلى عدد العمال، من نحو 14 ألف دولار للعامل الواحد عام 1995، إلى أكثر من ذلك بقليل عام 2007، ثم إلى نحو 16500 دولار عام 2018 (وذلك بالأسعار الثابتة لعام 1995). ونلاحظ هنا أنّ إنتاجية العمل كانت تنمو باسرع من نمو الأجور وأبطأ من نمو الناتج وأقلّ من تطوّر حصّة الفرد منه. ويؤكد الفارق بين نموّ إنتاجية العمل وتراجع إنتاجيّة رأس المال، الحقائق المتصلة بالنموذج الاقتصادي في لبنان، مثل ضعف قدرة الاقتصاد على استيعاب اليد العاملة الماهرة وذات التأهيل العالي، وتركّز الرساميل في قطاعات ضعيفة الإنتاجيّة والتعقيد الأمر الذي حال من دون تجسّد التكنولوجيا في إنتاجيّة العمّال، والمؤشرات الريعية التي تسمح بزيادة الدخل دون زيادة مقابلة في الإنتاج، والاستثمار الزائد في بعض القطاعات بما يفوق قدرتها الاستيعابية ويخفّض الكفاية الحدّية لرأس المال.

كيف أثرت الأزمة على العاملين بأجر؟

كانت أجور العاملين عُرضة لتأثيرات الأزمة أكثر من معدّلات التشغيل، إذ فقدت الأجور ما لا يقلّ عن 75% من قيمتها من بداية الأزمة حتى أول عام 2022، في حين تراجعت حصّة الفرد من الناتج لعموم المقيمين في المدة نفسها بنسبة أقلّ (60% تقريباً). وشمل الانخفاض كل فئات اليد العاملة بحسب مستوى التعليم من دون فروقات كبيرة بينها. وتراوحت نسب التراجع بين 72% للأفضل تعليماً، و75% و78% للأقل تعليماً، في حين كانت البطالة والهجرة بين الفئات الشابة والماهرة أعلى منها لدى الفئات الأخرى.

40,7%
هو معدّل البطالة في بعلبك الهرمل وهي المنطقة التي تعاني من اعلى نسبة بطالة يليها الجنوب والبقاع

50,1%
هو معدّل البطالة الجزئيّة في لبنان في عام 2022 وهو يمثّل ارتفاعاً كبيرا من 16.2٪ في عام 2019

36,5%
هو معدّل البطالة عند المقيمين غير اللبنانيين في عام 2022 وهو يمثّل ارتفاعا من نسبة 8.7٪ في عام 2019

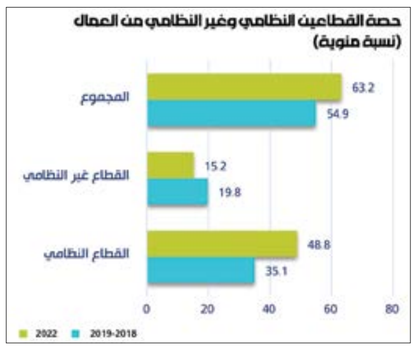

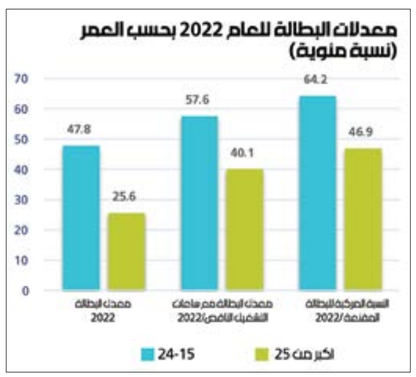

ويضاف إلى المؤشرات الدالّة على هشاشة سوق العمل تجاه الأزمة أنّ نسب البطالة الجزئية (التشغيل الناقص) تضاعفت بوتيرة أعلى من البطالة التامة، فهذه الأخيرة وصلت نسبتها إلى 29,6% بعد الأزمة مقارنة بـ 11,4% قبلها، فيما زادت البطالة الجزئيّة من 16,2% إلى 50,1%. كما تركّزت البطالة في الفئات الشابة (أقل من 25 سنة) وقاربت ضعف معدلها لدى من هم أكبر سنّاً. وكان وقع المشكلة أشدّ في مناطق الأطراف مقارنة بالعاصمة وجوارها.

ويبعدّ عدم التطابق بين مستوى التعليم والوظائف من السمات المرتبطة بانخفاض إنتاجيّة الاقتصاد وعدم نضوج سوق العمل وقد تفاقم ذلك في ظلّ الأزمة، حيث زاد التأهيل العلمي الناقص مقارنة بمتطلبّات الوظيفة من 26% قبل الأزمة إلى 38,3% بعدها، فيما انخفض التأهيل الزائد من 24% إلى 18,3%. كما ارتفعت نسبة من يشغلون وظائف لا تناسب مستوى تحصيلهم العلمي (بالزيادة أو النقصان) من 50% إلى نحو 56% بعدها.

طريق التعافي تزداد صعوبة

فرض النموذج الاقتصادي نفسه على توزيع تداعيات الأزمة متأثراً بنقاط ضعفه الرئيسيّة. لذا كان وقع الانهيار في مجال التشغيل والعمل أقوى منه في مناطق الأطراف، وفي القطاعات الجاذبة للشباب المؤهّل علمياً، ولدى فئة العاملين بأجر. ونلاحظ أيضاً أنّ القطاع غير النظامي كان أكثر عرضة لموجبات الأزمة فانخفضت حصّته من مجموع العمال مقابل ازديادها في القطاع النظامي، ومردّ ذلك إلى صعوبة تكيّف هذا القطاع مع الأزمات وضعف استجابته للسياسات إن وجدت، وإلى الهامش الواسع الذي يمتلكه في التعامل مع الأيدي العاملة فيه مقارنة بالقطاع الآخر.

وفي العموم لم تكن تأثيرات الأزمة على العمل متناسبة ومتّسقة بين مجال وآخر، وربطاً بخصائص الاقتصاد التي خفّضت مرونة التشغيل للنمو، فاعطت رأس المال أفضليّة على العمل، وزادت من حضور الأنشطة الهامشيّة قليلة التعقيد والواقعة عند طرف خريطة الإنتاج على حساب غيرها. ومع مرور الوقت هيمن الإنتاج غير القابل للتبادل الدولي على الاقتصاد الذي بات أكثر تأثراً بالتقلّبات الماليّة والنقديّة كالعجز المالي وانخفاض القيمتين الداخلية والخارجيّة للعملة.

ومع أن ارتفاع البطالة الصريحة والجزئيّة كان أقلّ من معدّل انكماش الناتج فقد تآكلت القيمة الحقيقية للأجور على نحو فقدت معه نحو عشر نقاط مئوية من الدخل الوطني، وصارت كتلة العاملين بأجر أقلّ تعليماً وشباباً مقارنة بما كانت عليه قبل الأزمة. ويعود تركّز الأزمة لدى فئة الشباب والأكثر تعليماً إلى أنّ النموذج بطبيعته طارد لهاتين الفئتين.

من شأن كلّ ذلك أن: يقلّل من قدرة الاقتصاد على الإقلاع مجدّداً في طريق التعافي، ويجعل ترميم الخسائر على صعيد اليد العاملة والرساميل البشري أكثر صعوبة من ترميمه على مستوى رأس المال والإنتاج المادي.

* نشرت هذه الدراسة في دورية المركز الاستشاري للدراسات والتوثيق الصادرة في أيلول 2022

من السارق؟

محمد وهبة

في 15 أيلول صدرت الموازنة النصف شهرية لمصرف لبنان وفيها أن الأصول الأجنبية باتت تبلغ 14,6 مليار دولار من ضمنها سندات يوروبوندز بقيمة 5,03 مليار دولار، ومن ضمنها أيضاً مبلغاً غير محدد هو ما تبقى من حقوق السحب الخاصة التي كانت تبلغ 1,1 مليار دولار علماً بأن هناك القرارات الحكومية المعلنة قضت بإنفاق 269 مليون دولار منها. بهذه الحسبة، فإن السيولة الأجنبية المتوافرة لدى مصرف لبنان هي أقل من 8,7 مليار دولار. ومن هذا الحساب ينفق مصرف لبنان على هواه بمعدّل 400 مليون دولار شهرياً. رغم ذلك، ثمة سردية شائعة بأن هذه الأموال تعود للمودعين باعتبارها جزءاً من الأموال التي أودعوها لدى المصارف وهذه الأخيرة أودعتها لدى مصرف لبنان. وبمعزل عن الوضع القانوني لهذه الأموال المنصوص عنه في قانون النقد والتسليف، يُبنى على هذه السردية كلاماً يُردّد كثيراً بين السياسيين والقانونيين والإعلاميين، عن أن حصول أي من المودعين، سواء أولئك الذين يقاضون المصارف في الخارج، أو الذين يستوفون ودائعهم بقوّتهم الذاتية «يأكلون من حصّة مودعين آخرين».

وبالاستناد إلى هذه السردية، إذا أردنا توزيع ما تبقى من سيولة أجنبية لدى مصرف لبنان على المودعين، فإنه حصّة كل دولار مودع من المصارف قد تبلغ 9,1 سنت، أما إذا جرى توزيع 8,7 مليار على المودعين وفق حجم الوديعة، فقد يحصل عدد محدود من المودعين الكبار على المبلغ كاملاً قبل أي مودع آخر.

هذه الحسبة قد تقنع أصحاب الودائع أن لا أموال لدى النظام المصرفي ليعيدها إليهم، وأن ما يقوله رُعاة هذا النظام عن إعادة أموال المودعين هو مجرّد كذبة لإخفاء خوفهم من المصارحة العلنية بذلك. حتى الآن، لم يتجرأ أي من أبناء هذه السلطة على الإقرار بأن الأموال تبخّرت، وأن إعادتها بذات قيمتها أمر شبه مستحيل، وأن اقتصاد لبنان ليس قادراً على تغطيتها لأنه انحدر إلى الحضيض متراجعاً بحجمه من 55 مليار دولار إلى 14 مليار دولار، أي أن الودائع العالقة في سجلّات الحسابات المصرفية كانت تفوق 300% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما هي اليوم تفوق 350% (احتُسبت الودائع على أساس سعر الصرف المعتمد من قبل مصرف لبنان والبالغ 8000 ليرة لكل دولار، ثم اعتمد البنك الدولي سعر الصرف البالغ 38 ألف ليرة فحدّد الناتج بقيمة 14 مليار دولار). هذه النسب تعني أنه يستحيل على الاقتصاد ردّ ما يفوق قيمته ثلاثة أضعاف، علماً بأن هذه النسبة كانت في السابق أحد مؤشرات التشوّه في الاقتصاد. وبعبارة أوضح، فإنه سيكون كارثياً على الاقتصاد استيعاب وهضم كل هذا العبء النقدي خلال فترة قصيرة أو متوسطة أو حتى طويلة المدى.

في الواقع، لا يعلم غالبية المودعين هذه التفاصيل، إنما لديهم إدراك جماعي بأن هناك خسارة ما لحقت بالودائع. مصدر هذه القناعة هو السلوك المصرفي معهم، سواء في القيود غير الشرعية والاستنسابية التي مارستها المصارف اعتباراً من مطلع 2019، والانخفاض المتواصل في قيمة الليرة تجاه الدولار، وإصدار مصرف لبنان عدداً من التعاميم التي تشرّع تعدّدية أسعار الصرف ومنها سعر صرف محدّد للوديعة، وتعدّد خطط التعافي التي يُدرج فيها الهيركات على الودائع بشكل مباشر وغير مباشر، وامتناع السلطة عن إدارة الأزمة وتلزيم إدارة الأزمة لحاكم مصرف لبنان... ولعلّ الناس يشعرون بأن إدارة الأزمة على يد الحاكم وبتفويض من القوى السياسية، تفرض عليهم الكثير مما ليس لديهم خيار في قبوله أو رفضه. فمن ارتضى بخسارة جزء من وديعته أو قرّر الحدّ من الخسارة فيها لم يكن لديه أي أداة لذلك سوى بيعها في السوق بواسطة شيك. ومن قرّر المغامرة بوديعته استناداً إلى أجره، سرعان ما اكتشف أن تضخّم الأسعار وانفلات سعر الصرف قضم قسماً هائلاً من قيمة أجره. وفي الوقت نفسه، وبفعل إدارة الأزمة هذه، جرى خلق سوق شرعية وشبه منظّمة لتجارة الشيكات وعمليات الصرافة. برغبتهم أو خارج عنها، لم يجد الكثيرون خيارات سوى الانخراط بهذه السوق. النظام المصرفي لم يترك لهم أي خيار خارج السوق الجديدة التي خلقها في سياق عملية إدارة الأزمة، لا بل أجبر الكثيرين على الانخراط فيها غصباً عنهم بعدما قضى على مدخراتهم وعلى أجورهم.

الخيارات الأخرى المتاحة، هي الهجرة أو اقتحام المصارف لاسترداد الوديعة. ففي ظل سياسة قضم الأجور والمدّخرات، يجد الكثيرون صعوبة في تلبية حاجاتهم الأساسية من غذاء وسكن وطبابة وتنقل وتعليم... أسعار هذه السلع والخدمات تضخّمت بشكل هائل يفوق 1100% فيما الأجور لم تُصحح رسمياً لغاية الآن بالكثير من 100%.

إذاً يمكن استرداد الودائع بالاقتحام. هو الفعل الذي يدفع النظام المصرفي الناس في اتجاهه. المواصفات المطلوبة لأي مقتحم مصرف هو أن يكون متضرراً من هذا النظام بأجوره أو مدخراته، وأن يكون لديه شخصية قادرة على التعامل مع هذه المواقف سواء باهتمام بالغ بالتبعات، أي أنه سيقتحم المصرف لاسترداد وديعته لأنه يخشى من تبعات المرض على عائلته مثلاً، أو من دون أي اهتمام بالتبعات المتّصلة بالقبض عليه أو اتهامه بالسطو على مصرف. فهو لم يعد يحاجج النظام المصرفي حول سرقة وديعته، بل يحاجج بأنه يستوفي حقّه بيده لأنه مضطر ومجبور على تغطية حاجات أساسية أخرى له ولعائلته أكثر أهمية من القانون. إنها غريزة البقاء.

عند هذه النقطة تصبح مسألة «من السارق؟» من وجهة نظر القانون هامشية. فالأفراد المتمرّدون الذين يرفضون الخضوع للسلوك الذي يمليه عليهم نظام إدارة الأزمة - النظام المصرفي، هو ليس إعلان فوضى، بل هو نتيجة للفوضى التي رسمها هذا النظام خلال فترة انحلاله. مقتحمو المصارف ليسوا مجرّد أدوات كما تم تصويرهم قبل أسبوع عندما بدؤوا يقتحمون المصارف بالجملة، بل هم ضحايا هذه الإدارة - النظام الذين أمعن في سرقة أبنائه وبشكل ما هذه الإدارة تحثّ المودعين على أن «اقتحموا المصارف» لأن الاقتحام يعفي هذا النظام من عبء سداد الوديعة.

على مدى عقد ونيّف، لم يتوقف الإعلام الغربي عن الترويج بأنّ في الصين فقاعة عقارية ستنفجر قريباً وان تداعياتها ستكون وخيمة على الاقتصاد الصيني وما وراء الحدود الصينية. سردية كهذه عاشت انطلاقاً من الانفجارات العقارية التي حصلت في دول الغرب، اي من خلال إسقاط النمط الغربي على النموذج الصيني، خلافاً للواقع بان الاقتصاد الصيني ليس راسمالياً كما هي الحال في اميركا واوروبا. فهناك فرقٌ واضحٌ، يتعلّق بمدى تدخّل الدولة الصينية، بشكل مباشر او غير مباشر، في حماية الاقتصاد فضلاً عن اختلاف أدوات التدخّل، وهو أمر من المهم الالتفات إليه في سياق التعاطي مع قطاع الإسكان بشكله خاص، الذي يشكّل محور اهتمام رئيسي للدولة الصينيّة، وهو يقع في صلب نموذجها الاقتصادي

بين فقاعة أميركا وفقاعة الصين: طبيعة النظام الاقتصادي

ماهر سلامة

تعود التقارير عن قطاع العقارات الصيني في الإعلام الغربي إلى ما بعد الأزمة العقاريّة التي ضربت أميركا في نهاية عام 2007، والتي هزّت الأسواق المالية العالميّة كلها. ومن يومها انطلقت عملية تنميط للاقتصاد الصيني على موجات كان آخر محاورها في شهر حزيران الماضي، شركة «إيفرغراند» التي تعثّرت عن سداد ديونها الخارجيّة. وكان الإعلام الغربي يضخّ بشكل مركّز تقارير عن «إيفرغراند» والانفجار العقاري المرتقب في الصين، لكن فجأة انحسر الأمر كلّه ولم تعد هذه القصّة إلى الواجهة. عملياً، لم نرَ انعكاساً لتوقّف «إيفرغراند» عن السداد.

قبل كل ذلك، من المهم الإشارة إلى قدرة الدولة الصينيّة على التدخّل في الاقتصاد. فهي ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وهي دولة تمتلك الحصّة الأكبر من الاقتصاد ولديها رأسمال محلّي يمثّل نقطة بداية معظم دورتها الاقتصادية، أي أنها لا تعتمد بشكل كبير على رأس المال الأجنبي. ولدى الصين قدرة على التدخّل في الاقتصاد عبر الكثير من الطرق، من ضخّ الأموال إلى توجيه الاستثمارات، وغيرها من الأدوات النقدية والماليّة. فمثلاً، عقب الأزمة العالمية في عام 2007-2008 ضخّت الصين ما لا يقلّ عن 4 تريليونات يوان، أو ما يعادل 560 مليار دولار لمواجهة تبعات الأزمة المحتملة على أسواقها.

> قد تكون هناك فقاعة عقارية في بعض المدن في الصين لكن الدولة قادرة على منعها من الانفجار بشكل مفاجئ

الإسكان في صلب النظام السياسي الاجتماعي

يُعتبر الإسكان عند جمهورية الصين الشعبية أمراً أساسياً. ففي السابق، أي مع نشوء النظام الشيوعيّ في الصين، كانت الحكومة تؤمّن السكن للمواطنين بشكل مدعوم. غالبية سكّان المناطق الحضريّة كانوا يعيشون في وحدات سكنيّة تؤمّنها لهم الشركات الحكومية التي يعملون فيها. وفي نهاية السبعينيات، نشأت سوق العقارات الخاصة بعدما جرى تشريع الحق في تملّك السكن الخاص، وإقرار عدّة إصلاحات قانونيّة أصبح بموجبها التملّك الخاص يحتلّ الجزء الأكبر من عمليّات الإسكان في الصين. وخلال المراحل المبكرة من هذا التحوّل في سوق الإسكان الصينيّة كانت الدولة تشجّع المواطنين على شراء المنازل عبر بيعهم إياها بأسعار أقل من أسعار السوق. وأبقت الدولة على هذا التشجيع من خلال وضع قوانين مثل إجبار الموظّفين على المساهمة في دفع قروض الإسكان المتوجّبة عليهم. لهذا الأمر بُعد اجتماعيّ أيضاً، إذ بعدّ تملّك وحدات السّكن، بالأخص للذكور، أمراً مبتدّاً اجتماعياً. وتملّك السكن امر يُسهم فيه الأهل لأبنائهم، خصوصاً في الأسر المؤلّفة من ولد واحد. كما يُعدّ السكن من الأصول التي تحفظ قيمتها، خصوصاً في التخطيط لسنوات ما بعد التقاعد.

وفي ما بعد عهد الزعيم الصيني الراحل ماو تسي تونغ، أصبح الهدف الأساسي للدولة الصينيّة هو النمو الاقتصادي السريع. لذا، تقوم الحكومات المحليّة الصينيّة بالعمل لهدف تحقيق النمو الاقتصادي للقطاعات. علماً بان الاستثمار في البنى التحتية اللازمة لتحقيق هذا النمو مرتفع. تقول الباحثة ناتاشا أفلين-دوباش في ورقتها البحثية بعنوان «ازدهار الإسكان في الصين: نحدّ لنظرية الفقاعة»، إن إقرار قانون مركزيّة جباية الضرائب الذي صدر في عام 1994 وضع الحكومات الصينيّة المحليّة أمام مأزق في مواجهة فجوة تمويل الاستثمارات. فقد واجهت الحكومات هذا الأمر من خلال استراتيجيّة «تحصيل قيمة العقارات». هذه الاستراتيجيّة، بحسب الباحث فولونغ وو، في ورقته «مركزيّة التخطيط، أدوات السوق: إدارة التحول الحضري الصيني في ظل ريادة الأعمال الحكومية» تبدأ من بيع الحكومات المحليّة حقوق ملكية الأراضي، لأغراض صناعية، بأسعار مخفضة، في مناطق الأطراف الحضرية، وذلك بهدف توسيع قاعدة التصنيع للمدينة وخلق فرص عمل إضافيّة. وبذلك يترجم هذا الأمر إلى نمو في الناتج المحلّي، و يزيد من الإيرادات الضريبيّة ويرفع أسعار الأراضي مع تحضّر هذه المناطق الصناعية. وبمجرد أن يصل التطوّر الحضري إلى مستوى معين، يتم بيع حقوق استخدام الأراضي المستفيدة من التحضّر، للمطورين بقيمة أعلى لأغراض تجارية وسكنية. ثم يتم استخدام هذه الإيرادات، من عقود الإيجار، لموازنة الميزانيات المحلية وسداد الديون لبناء البنية التحتية. بهذه الطريقة، يقول وو: من حيث الجوهر، إن استخدام التطوير العقاري يحوّل الدخل قصير الأجل من مبيعات الأراضي إلى ضرائب طويلة الأجل من الشركات.

يُظهر هذا الأمر أهميّة قطاع الإسكان في عمليّة النمو المحليّة في الاقتصاد الصيني، إذ إن عملية الاستثمار في الملكيّة تعد أساساً يُبنى عليه نظام «تحصيل قيمة الأرض» كلّه. يشرح الاقتصادي ريتشارد وولف أيضاً محوريّة السكن في النموذج الصيني، وإصرار الدولة الصينيّة على تأمين السكن. وهو ينظر إلى هذا الأمر من منطلق آخر أيضاً، فيقول إن الحكومة تعتمد على إمداد الاقتصاد بالأموال لتحفيزه، بالطبع بشكل أقلّ من ما ضخّته الحكومات الأميركيّة والأوروبيّة منذ عام 2008. لكن لتفادي الوقوع في فخّ التضخّم، تقوم الحكومة الصينيّة بإمداد الأسواق بالسّلع، ومن هذه السّلع السكن. يترك هذا الأمر مخاطر بوجود وحدات سكنيّة خالية، لكن، يقول وولف، تقوم الحكومة بمراقبة الأسواق بشكل مستمرّ، وتعمل على أن لا يكون العرض الإضافي من الوحدات السكنيّة، من دون أي استعمال.

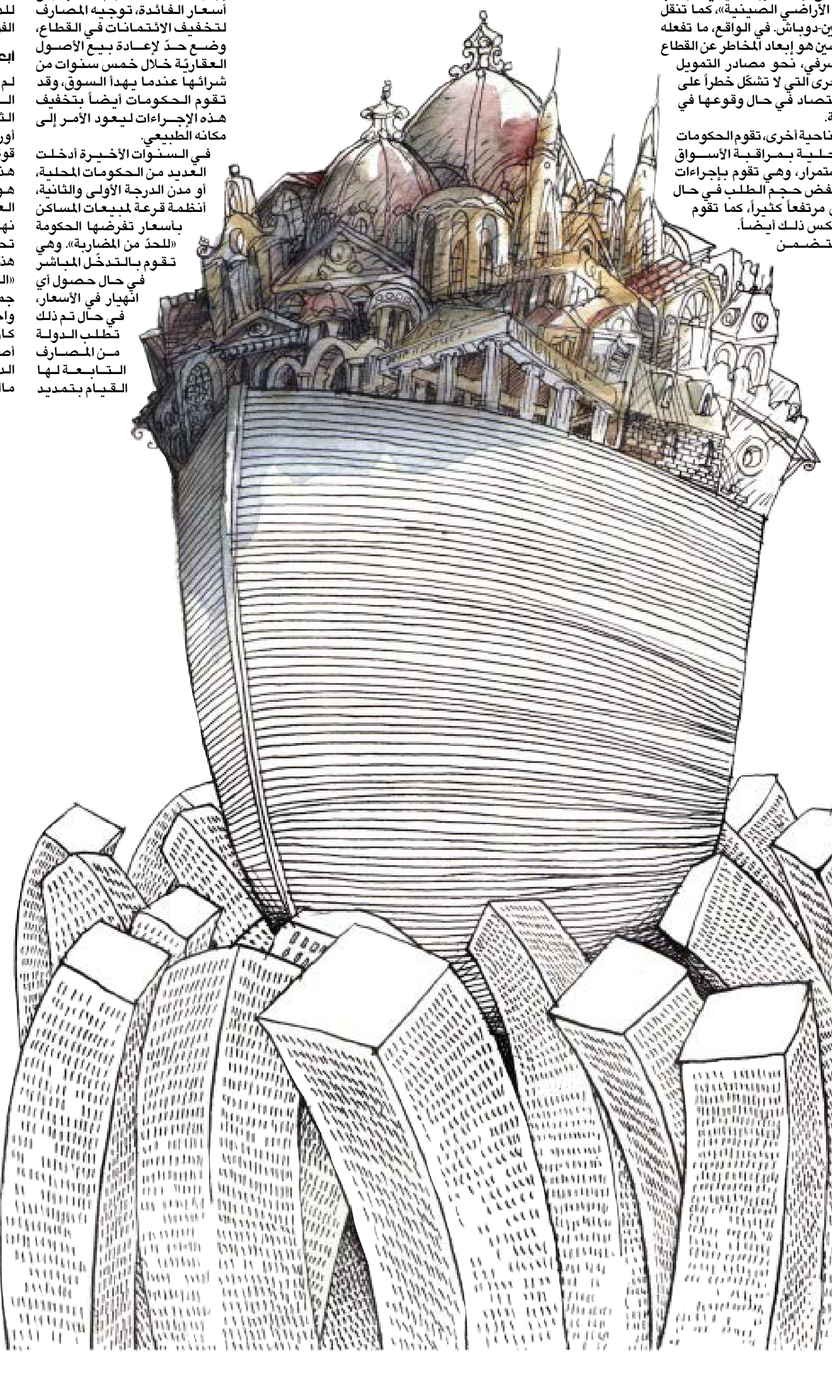
(انجل بوليغان - المكسيك)

القطاع، وذلك «لإبعاد أيدي الأجانب عن الأراضي الصينية»، كما تنقل أفلين-دوباش. في الواقع، ما تفعله الصين هو إبعاد المخاطر عن القطاع المصرفي، نحو مصادر التمويل الأخرى التي لا تشكّل خطراً على الاقتصاد في حال وقوعها في أزمة.

من ناحية أخرى، تقوم الحكومات المحلية بمراقبة الأسواق باستمرار، وهي تقوم بإجراءات لخفض حجم الطلب في حال كان مرتفعاً كثيراً، كما تقوم بعكس ذلك أيضاً. وتتضمن إجراءات خفض حجم الطلب: رفع أسعار الفائدة، توجيه المصارف لتخفيف الائتمانات في القطاع، وضع حدّ لإعادة بيع الأصول العقاريّة خلال خمس سنوات من شرائها عندما يهدأ السوق، وقد تقوم الحكومات أيضاً بتخفيف هذه الإجراءات ليعود الأمر إلى مكانه الطبيعي.

في السنوات الأخيرة ادخلت العديد من الحكومات المحلية، أو مدن الدرجة الأولى والثانية، أنظمة قرعة لمبيعات المساكن بأسعار تفرضها الحكومة «للحدّ من المضاربة». وهي تقوم بالتدخّل المباشر في حال حصول أي انهيار في الأسعار، في حال تم ذلك تطلب الدولة من المصارف التابعة لها القيام بتمديد الائتمانات للشركات العقارية التابعة للدولة أيضاً، بالإضافة إلى خفض الفوائد على قروضها.

ابعاد الأمولة مواجهة استباقية

لم تلتحق الصين بنموذج الأمولة الذي اتبعته أميركا في بداية الثمانينيات، والذي التحقت به أوروبا لاحقاً. حتى بعدما أصبحت قوةً اقتصادية عظمى، لم تتحوّل إلى هذا النموذج. عملياً، هذا النموذج هو الذي تسبّب في تطوّر الأزمة العقارية التي ضربت أميركا في نهاية عام 2007، إلى أزمة اقتصادية تحوّلت إلى أزمة عالميّة. في واجهة هذا النموذج كان ما يُعرف بعمليات «التسنيد»، وهي عبارة عن عملية جمع للأصول الماليّة في اداة مالية واحدة. وفي صلب الأزمة الأميركية، كان تجميع القروض العقاريّة في أصول مالية اسمها «التزامات الدين المكفولة»، وهي عملياً سند مالي مدعوم بمجموعة كبيرة من القروض العقارية، لا يمكن احتساب مخاطرها بشكل سهل، لأنها تضمّ اعداداً ضخمة من الديون العقارية والأصول المالية. بهذه الطريقة تتم عمليّة أمولة القطاع العقاري، وتصبح هناك، نظرياً، فرص أسهل للمراهنة على القطاع. بمعنى آخر، تسنح فرصة ذهبيّة للمضاربة على القطاع العقاري، وهو ما يخلق ظروفاً لحدوث الفقاعات العقارية «المضاربيّة»، لكن في هذه الحالة لا تكون الفقاعة في سوق العقارات بحدّ ذاته، بل في الأدوات الماليّة المبنيّة عليها. وفي حال كانت هناك فقاعة عقاريّة في السوق، تتيح هذه الأدوات الماليّة المجال لحصول فقاعة أكبر بأضعاف فوقها، ما يعني احتمالات حصول خسائر أكبر بكثير من تلك المتعلّقة بالقطاع العقاري الحقيقي. وهذا ما حصل في أميركا في عام 2007.

في المقلب الصيني، إن عدم وجود هذه الأدوات في السوق الماليّة الصينية، بالإضافة إلى حماية الدولة للقطاع المصرفي من هذه السوق، هو مانع حقيقي أمام انفجار فقاعة بحجم تلك الأميركية التي انفجرت عام 2007. قد تكون هناك فقاعة عقارية في بعض المدن في الصين، لكن الدولة قادرة على

> تراقب الحكومات المحلية الاسواق باستمرار وهي تقوم بإجراءات لخفض الطلب او العرض بحسب الاقتضاء

منعها من الانفجار بشكل مفاجئ، والأهم من ذلك أنه حتى لو انفجرت هذه الفقاعة، فهي غير مهيئة لتكون بحجم أزمة فقاعة أميركا.

في الخلاصة، إن ارتفاع أسعار العقارات في الصين يعدّ أمراً طبيعياً. إذ إن الطلب على العقارات، وخصوصاً السكنية، مدفوع بعوامل اجتماعيّة واقتصاديّة، حيث يلعب هذا القطاع دوراً محورياً في قلب نموذج النمو الصيني. ودورة العرض والطلب على العقارات هي عبارة عن دورة شبه مقفلة تبدأ من الدولة وتنتهي عندها. وفي موازاة ذلك، تلعب الحكومات المحلّية دور المراقب لهذه الأسواق، وتقوم بالتدخّل وفقاً لذلك. وأخيراً، الدولة الصينيّة قادرة على التدخل بشكل كبير، حتى لو عنى ذلك القيام بضخّ الأموال، أو نقل الائتمانات إلى عاتقها من دون أي صعوبات أيديولوجية أو نظامية كالتي حصلت في أميركا إثر الأزمة العقارية الأخيرة.

ثلاثة خطوط حمر

توسع قطاع العقارات بسرعة لمواكبة النهضة الاقتصادية. وشجعت السلطات المحلية والإقليمية، التي تعتمد على مبيعات الأراضي العامة لجزء كبير من إيراداتها، على مزيد من التنمية، ما ساعد أيضاً على تحقيق الأهداف السنوية الطموحة للحكومات المركزية للنمو الاقتصادي. أي أن بيع أو تأجير الأراضي من السلطات المحلية إلى شركات العقارات كي تبني عليها المباني، ساهم في رفع إيراداتها. هنا، بات هناك 4 لاعبين في هذه الصناعة: السلطات المحلية، شركات العقارات، المصارف والمواطنين. هي حلقة تغذي نفسها، والجميع أراد تحقيق الربح. هذا الانفجار العمراني الذي يحتاج إلى المال كي يبقى على قيد الحياة، انفتح على المستثمرين الأجانب. تدفقت مليارات الدولارات من الخارج، وارتفعت المبيعات السنوية للسندات الخارجية المقوّمة بالدولار - أي تلك المباعة بشكل أساسي للمستثمرين الأجانب - من 675 مليون دولار في عام 2009 إلى 64,7 مليار دولار في عام 2020 (بحسب تقرير نشرته واشنطن بوست)، ما أدى إلى تضخّم عبء الفائدة. كان لدى المطورين نحو 207 مليارات دولار من السندات المقومة بالدولار المستحقة حتى أواخر العام الماضي، وهو ما يمثل نحو ربع مجمل المقترضين الصينيين.

للسيطرة على انفجار محتمل في السوق العقارية، قرّرت الحكومة الصينية التدخّل بشكل صارم، وأقرت ما سُمّي بـ«الخطوط الحمراء الثلاثة» في شهر آب من عام 2020. ونصت على أن الشركات العقارية يجب أن يكون لديها:

- ألا تتجاوز الالتزامات 70 في المئة من أصول شركات العقارات (باستثناء العائدات المقدمة من المشاريع المباعة بموجب عقد).
- ألا يزيد صافي الدين عن 100% من حقوق الملكية.
- ألا تقل احتياطيات الأموال عن 100 في المئة من الديون قصيرة الأجل.

عملياً، كان الهدف تقليل الاقتراض المتهوّر من خلال تحديد سقوف للالتزامات المطورين والديون والموجودات النقدية. هنا بدأت المشكلة. فالشركات التي لم يكن لديها نقود حقيقية لتغطية التزاماتها، وجدت نفسها في مأزق. وتخلّفت نحو 18 شركة عن سداد سندات خارجية بعد بدء الحملة الحكومية. وتم تصنيف مجموعة «China Evergrande»، أكبر مطوّر عقاري في البلاد، شركة متخلفة عن السداد لأول مرة في كانون الأول. ثم كرّت السبحة، وتخلفت شركات عقارية مثل «Kaisa Group Holdings Ltd» و«Sunac China Holdings Ltd». تعكّرت الأجواء، واهتزت ثقة المستهلك في مجال العقارات. والأخطر من ذلك كله، التحذيرات التي أطلقها الإعلام الغربي من احتمال انفجار فقاعة سوق العقارات الصينية، بعد اعتقادهم بدايةً أن الصين ستنقذ تلك الشركات من الهلاك.

في النتيجة، تباطأ نموّ قروض العقارات إلى أضعف وتيرة منذ أكثر من عقدين في نهاية آذار من العام الماضي، وتراجع البناء 14% في 2021 مقارنة مع العام السابق، وهو أكبر انخفاض في ست سنوات (قطاع العقارات في الصين يمثل ما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي)، تكدست الشقق المهملة في ما بات يعرف بالشقق الشبح. وقدّر محللون أن المطورين الصينيين قد سلموا نحو 60% فقط من المنازل التي باعوها مسبقاً من عام 2013 إلى عام 2020 (البيع على الخريطة). كل هذه العوامل، أشعلت احتجاجات في الشارع رغم عودة بعض الاستقرار إلى هذه السوق. فتوقف هؤلاء عن دفع أقساط الشقق إلى المصارف كون شركات العقارات لم تبنِ حائطاً واحداً منها، أو أنها توقفت عن عمليات البناء فيها. وبحسب «بلومبيرغ»، يبلغ مجمل تلك الأقساط نحو 295 مليار دولار. هذا التطوّر دفع السلطات، إلى الوعد بتنظيم أكثر صرامة للمبيعات المسبقة، بالإضافة إلى فترة سماح على المدفوعات لبعض مشتري المساكن كانت قيد الدراسة. وحاولت بكين احتواء الأزمة، عبر تقديم 29,3 مليار دولار في شكل قروض خاصة لضمان تسليم مشاريع الإسكان المتوقفة إلى المشترين. كما قامت الحكومة بتعديل بعض القواعد لمحاولة استقرار الوضع. على سبيل المثال، كثّف البنك المركزي دعمه للعديد من المطورين المتعثرين وصدرت تعليمات للبنوك لضمان النمو في كل من الرهون العقارية السكنية والقروض للمطورين في بعض المناطق.

يمكن القول إن الحكومة الصينية امتصّت الأزمة، وأن أحجار الدومينو توقفت عن السقوط بعد مدّة قصيرة من بداية العرض.

تتعامل الرأسمالية مع العلوم الطبية باعتبارها سلعة مربحة للغاية. فهي من جهة تقوم بحماية براءات الاختراع فيها بهدف حماية أرباح المصنّعين، ومن جهة ثانية تستسهل الموافقة على إنتاج الأدوية من دون التأكّد من فعالية الأدلة العلمية وذلك أيضاً بهدف حماية أرباح مصانع الدواء. هذا ما حصل تحديداً في إنتاج أدوية الزهايمر التي تبيّن أنها غير فعالة بعد أكثر من 16 سنة على إنتاجها

الزهايمر: 16 عاماً من أرباح التسليع

علي عواد

في عام 2006، صدرت ورقة بحثية أعدّها بروفيسور علم الأعصاب سيلفان ليسني، وعالمة الأعصاب كارين اش، وكلاهما من فريق أبحاث علم الأعصاب في جامعة «مينيسوتا». أظهرت النتائج أن زيادة في بروتين «الأميليود» في الدماغ مرتبط بمرض الزهايمر (هو تأكيد لفرضية قديمة). واستندت مئات الدراسات اللاحقة على هذه الفرضية العلمية، وصمّم أكثر من 100 دواء من أصل 130 دواء مخصص لعلاج الزهايمر، بالاستناد إلى هذه الفرضية. الكل كان سعيداً، وأصبح ليسني واش من نجوم علم الأعصاب، إلى أن نشرت مجلة «ساينس» في تموز الماضي، تحقيقاً يشكّك بنتائج هذه الفرضية ويشير إلى نوع من الاحتيال جرى بموجبه السطو على 16 سنة من التمويل الحكومي والخاص بما يفوق 44 مليار دولار. لم تطلّب الأمر 16 عاماً حتى يجري تأكيد نتائج الدراسة؟ ما تأثير النموذج الرأسمالي الهادف إلى مراكمة الثروة على جهود الأبحاث الطبية وعلى عمالقة شركات الأدوية؟ والأهم، ما النتيجة المترتبة على المرضى؟

يُعد مصطلح «الخرف» (Dementia)، مظلة تضَم مجموعة واسعة من الأعراض أكثرها شيوعاً مرض الزهايمر. وبحسب المنظمة الدولية لمرض الزهايمر، في أحدث تقرير لها نُشر في عام 2020، فإنه يقدّر عدد الأشخاص المصابين بالمرض بأكثر من 50 مليون شخص حول العالم. وتتوقع أن يتضاعف هذا العدد تقريباً كل 20 عاماً، ليصل إلى 82 مليوناً في عام 2030، و152 مليوناً في عام 2050. وستكون معظم الزيادة في البلدان النامية. علماً بأن 60% من المصابين بالخرف يعيشون بالفعل في البلدان المنخفضة والمتوسطة الدخل، وبحلول عام 2050 سترتفع هذه النسبة إلى 71%.

سوق بهذه الضخامة، دفع مراكز الأبحاث والتطوير الخاصة إلى تخصيص تمويل لصنع العلاج قيمته المتراكمة منذ 1995 تبلغ 42,5 مليار دولار، بحسب ما ورد في مقال علمي نُشر على موقع «مجلة مرض الزهايمر». كما أن المعاهد الوطنية للصحّة في الولايات المتحدة «NIH»، خصّصت دعماً للأبحاث ذات الصلة بناء على نتائج ورقة ليسني واش، بتمويل تراكم من عام 2006 لغاية عام 2021 ليبلغ 1,6 مليار دولار، أو نحو نصف ميزانية الـ«NIH» لأبحاث مرض الزهايمر.

غير أن حجم السوق يشمل أكلافاً غير ظاهرة ناتجة مما يصيب المريض وأقاربه، مثل حالات القلق أو الاكتئاب نتيجة رعاية شخص مصاب بالخرف، فضلاً عن تحوّل العائلات إلى تقليص الإنفاق أو استخدام المدخرات لإعالة أحبائها، وتدنّي جودة الحياة للأشخاص المصابين بالخرف والقائمين على رعايتهم... لكن في المجمل، تشير التقديرات إلى أن الكلفة العالمية تبلغ 1 تريليون دولار، علماً بأن ورقة بحثية نشرتها مجلة «لانست» في عام 2019، تقدّر العبء الاقتصادي العالمي القائم على تبعات مرض الزهايمر بنحو 2,8 تريليون دولار، وأن يبلغ 4,7 تريليون دولار في عام 2030، و8,5 تريليون دولار في عام 2040، و16,9 تريليون دولار في عام 2050.

> يُقدّر العبء الاقتصادي العالمي القائم على تبعات مرض الزهايمر بنحو 2,8 تريليون دولار

بهذه الخلفية اندفع صانعو الدواء حول العالم إلى إنتاج أدوية لعلاج الزهايمر تستند على فرضية علمية لم يتم التثبّت منها علمياً وفق الأصول. وعلى مدى 15 عاماً لم تظهر شكوك بهذه الأدوية أو بالفرضية العلمية التي انتجتها، رغم أن الأدوية لم تكن فعالة، إلى أن انكشف الأمر في تحقيق أطلقه عالم الأعصاب والطبيب، ماثيو شراغ، للتحقيق في ادعاءات بأن أحد الأدوية المنتجة حديثاً تحت الاسم التجاري «Simufilam» (من إنتاج شركة «Cassava Sciences») غير فعّال شراغ، كشف قبل عام لمجلة «ساينس» نتائج التحقيقات، ما دفع «ساينس» للاشتراك معه في تحقيق يحفر أعمق وصولاً إلى الدراسة الأساسية التي استند إليها لإنتاج أكثر من 100 دواء من أصل 130 دواء خُصّصت لعلاج الزهايمر منذ صدور الورقة البحثية التي أعدّها ليسني واش ونُشرت في مجلة «نايتشر» في عام 2006. فقد دعمت هذه الورقة، فرضية «بروتين أميليود» وارتباطه بالإصابة بمرض الزهايمر. لاحقاً استندت الكثير من الأوراق البحثية على نتائج دراسة ليسني واش، واعتمدت جميعها كمرجع لدى صانعي الأدوية من أجل إنتاج العلاج بناء على هذه الفرضية العلمية. غير أن التحقيقات التي أجراها شراغ، كشفت بأن هناك مئات الصور الشعاعية في دراسة ليسني واش، ربما تم التلاعب بها.

إذاً، الأدوية لم تكن فعالة، لكن استمرّ صانعو الدواء في إنتاجها اعتماداً على فرضية ليسني واش. هذا الأمر ليس حدثاً استثنائياً في العالم النيوليبرالي حيث أصل المشكلة يكمن في «أزمة تكرار التجربة» (replication crisis). فعلى مر العقدين المنصرمين، اكتشف الباحثون أن الكثير من النتائج البحثية في مجالات علم النفس وعلم الاجتماع والطب والاقتصاد، لا تصمد عندما يحاول باحثون آخرون تكرارها. بمعنى أن نتائج دراسة معينة، عندما يتم تكرارها من قبل باحثين آخرين، لا تأتي بنفس النتيجة. في تقرير نشره موقع «VOX» عام 2020، يشير إلى جهود دولية بذلت عام 2015 لإعادة تجربة 100 دراسة نفسية، نجح 39 منها فقط. ثم انطلق جهد دولي كبير في عام 2018، لإعادة إنتاج أكثر الدراسات البارزة، ليتبين أن 14 من أصل 28 نجح تكرارها فقط. كذلك، قامت مجلة «نيتشر آند ساينس» بين عامَي 2010 و2015، بمحاولة تكرار 21 دراسة تجريبية منتقاة بشكل منهجي في العلوم الاجتماعية، ليتبين أنه يمكن إعادة إنتاج 13 من أصل 21 دراسة فقط. شغل هذا الأمر بال الأوساط العلمية والحكومية، لدرجة أنه عام 2019، حاول الجيش الأميركي بناء برنامج حاسوبي «يميّز الهراء في دراسات العلوم الاجتماعية».

تعود جذور هذه المشكلة إلى 3 أسباب رئيسية: أولاً، ثقافة النشر العلمي نفسها، والتي تمنح امتيازاً للدراسات والاكتشافات الجديدة، في حين أنها توفر مساحة صغيرة نسبياً لنشر الدراسات المكرّرة. وثانياً، إن الحوافز المباشرة لتكرار عمل الباحثين الآخرين، بما في ذلك التمويل قليلة جداً. كما أن صعود أسهم شركة أدوية بناءً على نتائج دراسة إيجابية، يجعل تلك الشركة متحيّزة للنتائج.

من أشهر الأمثلة التي تستخدم للدلالة على هذه القضية، هي الدراسة اليابانية التي صدرت عام 1981. إذ أظهرت وجود ارتباط بين التدخين السلبي وسرطان الرئة. وخلصت إلى أن زوجات المدخنين الشرهين لديهن ما يصل إلى ضعف خطر الإصابة بسرطان الرئة مقارنة مع زوجات غير المدخنين، وأن الخطر مرتبط بالجرعة (ارتبط التدخين بالذكور في ما مضى). بعدها، قامت شركات التبغ بتمويل باحثين أكاديميين لإنشاء دراسة تدحض هذه النتائج. لا بل تدخلت شركات التبغ في كل خطوة من خطوات العمل الممَوّل منها، حتى أنها صاغت أسئلة البحث، وصمّمت منهجية الدراسة وجمع البيانات وتقديمها، وتدخلت في كتابة المنشور النهائي. لكنها أبقت مشاركتها خفية لعقود. السبب الثالث، خاص أكثر، وهو يعود إلى العلاقة بين مجتمع الباحثين أنفسهم؛ إذ إن تكرار دراسة من قبل باحثين لزملاء لهم هو أمر غير مرغوب فيه، بل يشبه الأمر أن تشي بأصدقائك. كما أن ذلك الفعل لن يمنحهم أي إضافة تجعل منهم نجوماً بعكس الدراسات الجديدة.

من الأمثلة على تدخل شركات الصناعة في الأبحاث العلمية، صناعة السكّر التي اكتشف أخيراً أنها في الستينيات دفعت أموالاً للعلماء في جامعة «هارفارد» لتقليل الارتباط بين السكّر وأمراض القلب. بل عملت على تحويل اللوم من السكر إلى الدهون باعتباره المسؤول عن وباء أمراض القلب. كما موّلت شركتا «كوكا كولا» و«مارس» بحثاً جامعياً حول النشاط البدني لتحويل الانتباه بعيداً عن ارتباط منتجاتهما بالسمنة. ويتساءل بعض الخبراء منذ ذلك الحين عما إذا كانت هذه المعلومات المضلّلة قد أدّت إلى أزمة السمنة التي تشهدها الولايات المتحدة اليوم.

السؤال الذي تثيره مسألة التحقيقات بشأن فرضية «بروتين أميليود» أن كل هذه المليارات ذهبت هباء لأن البحث العلمي انشغل بفكرة خاطئة طيلة تلك السنوات. وبحسب رالف نيكسون، بروفيسور الطب النفسي وبيولوجيا الخلية في جامعة «نيويورك لانغون هيلث»، والذي كان يدرس الأسباب المحتملة الأخرى للألزهايمر: «لقد كان الأمر جذاباً للغاية باعتباره الحل السحري.. كان الاستثمار في هذه الفرضية ضخماً لدرجة أنه أدّى إلى استبعاد أي فكرة أخرى». فعلى أرض الواقع، ما زالت هذه الفرضية هي المهيمنة وشركات صناعة الأدوية تنتظر نتائج تجارب ثلاثة أدوية أخرى لخفض «الأميليود»، من «Eli Lilly» و«Roche» و«Eisai»، فإذا فشلت جميعها، لن يعود هناك مؤيدين لفرضية «بروتين أميليود» ما سيقلّص التمويل الخاص والحكومي، في انتظار فرضية بديلة.

في الـ14 من تموز الفائت، أضافت مجلة «نيتشر» ملاحظة على الدراسة بفرضية «الأميليود» المنشورة عام 2006، تقول التالي: «لقد تم تنبيه محرّري مجلة نيتشر للمخاوف المتعلقة ببعض البيانات الواردة في هذه الورقة. تتحرّى نيتشر في هذه المخاوف، وسيتبعها رد تحريري آخر في أقرب وقت ممكن. في غضون ذلك، يُنصح القراء بتوخّي الحذر عند استخدام النتائج الواردة فيه».

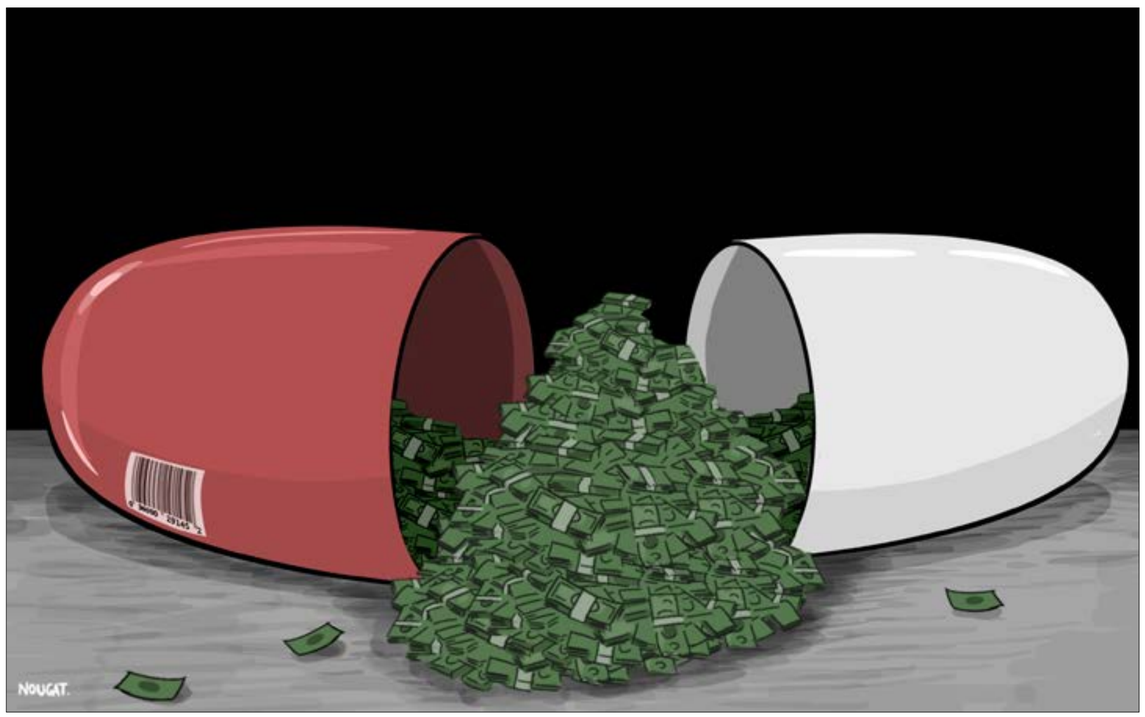

مقابلة

محمد ناصر *
ثبوت التزوير في الدراسات كارثة علمية

■ ما الذي نعلمه عن مرض الزهايمر، من يصيب وما هي عوارضه؟

- هو مرض تنكسي عصبي يتميز ببداية خادعة وتطور تدريجي للخلل الإدراكي، وتأثيره على الوظائف اليومية الشائعة والأعراض العصبية والنفسية. من الواضح أنه السبب الأكثر شيوعاً لتطور الخرف - ويسمى أيضاً خَرَف الزهايمر - وبالتالي فهو سبب 50 إلى 60% من جميع حالات الخرف. إن هذا المرض يرتبط بتراكم بروتينات "بيتا أميليود" ما بين الخلايا العصبية و"تاو" داخل الخلايا العصبية في الدماغ، من الناحية السريرية، يتجلى في الدماغ في شكل تأثير واضح على الذاكرة قصيرة المدى، وبدرجة أقل، يؤثّر على المجالات المعرفية الأخرى مثل اللغة أو الوظائف التنفيذية أو الوظائف أو الممارسة البصرية المكانية. 80% من المرضى يصابون بهذا المرض ما بعد عمر الـ70سنة، بمعنى أنه نادراً ما يصيب الأشخاص ما دون عمر الـ60 سنة.

لا يزال من غير الواضح ما الذي يبدأ بالضبط عملية التنكس العصبي. ومع ذلك، هناك اتفاق عام على أن تراكم «بيتا أميليود» في الدماغ هو سمة شائعة مبكرة نسبياً للمرض. وأظهرت العديد من الدراسات أن هذه العملية تبدأ قبل ظهور الأعراض السريرية الأولى بسنوات عديدة. كما أنه في وقت لاحق، لوحظ فرط في مستوى «تاو» وتلف في الخلايا العصبية، والذي يتجلى من خلال زيادة مستوى «تاو» في السائل الشوكي.

■ تعليق على تحقيق مجلة «ساينس»؟

- برأيي يجب تأكيد ما وجده ماثيو شراغ، عبر عدّة دراسات لاحقة. قد يكون شراغ مخطئاً أو على صواب، لذا يجب الانتظار للتأكد أكثر من نتائجه لا سيما بأنه توجد الكثير من المراجع الموثوقة تؤكد ما وجدته دراسة عام 2006.

■ هل حصول «تزوير» في نتائج الأبحاث الطبية أمر شائع؟

- هناك الآلاف من النتائج المنشورة التي عمّمت نتائج خاطئة. وهذا أمر شائع للأسف في مجال العلوم، خاصة أخيراً، وغالباً ما تكون هذه المقالات منشورة في مجلات غير ذي قيمة، أي ليس لها عامل تأثير. أما بالنسبة إلى المجلات الموثوقة، فيوجد رقابة أشدّ على ما يُنشر. رغم ذلك، يمكن لبعض العلماء تمرير أفكار مغلوطة. مع الأسف هناك دائماً مجال للتزوير والكذب. أما أكثر ما يثير قلقي، هو التعليم، خصوصاً إذا تبيّن أن ما شفته «ساينس» قد أثبت بشكل نهائي، سيكون بمثابة كارثة علمية. لأن لو فرضنا أننا ندرّس معلومات مغلوطة بناءً على مراجع مغلوطة، فطلابنا سيبنون أبحاثهم وأفكارهم بناءً على تلك المعلومات، وفي نهاية المطاف سيكون المرضى هم المتضرر الأكبر.

* محمد ناصر، أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية، كلية العلوم الفرع الأول والخامس وكلية الزراعة، دكتوراه في علم الأحياء - علم الأعصاب والدماغ

قراءات

كيف سَمَّم الغرب أمواله؟ *

يانيس فاروفاكيس

غزت الرأسمالية العالم، من خلال تسليع أغلب الأشياء التي لديها قيمة وليس عليها سعر، ما أدّى إلى إحداث فجوة حادّة بين القيم والأسعار. وفعلت الشيء نفسه بالمال والنقد. دائماً ما تعكس القيمة التبادلية للمال استعداد الناس لتسليم أشياء ثمينة مقابل مبالغ نقدية معينة. لكن في ظل الرأسمالية، وبمجرد قبول السيحية لفكرة فرض رسوم على القروض، أصبح للمال أيضاً سعر في السوق: سعر الفائدة، أو سعر تأجير كومة من النقد لفترة معينة.

بعد الانهيار المالي عام 2008، وخاصة أثناء جائحة كورونا، حدث شيء غريب. احتفظت النقود بقيمتها التبادلية (التي يخفضها التضخّم)، ولكن سعرها انخفض وأصبح سلبياً في فترات عديدة. فالسياسيون ومحافظو المصارف المركزية سمّموا، عن غير قصد، «قدرة الإنسانية الفريدة» (تعريف كارل ماركس الشعري للمال). هذا السمّ كان عبارة عن السياسات التي اعتمدتها أوروبا والولايات المتحدة بعد عام 2008، أي التقشّف القاسي لغالبية الدول من أجل تمويل الاشتراكية للقلة.

سياسات التقشّف قلّصت الإنفاق العام بالتحديد عندما بدأ الإنفاق الخاص بالتراجع بشكل حاد، ما تسبّب بتسريع وتيرة انخفاض إجمالي الإنفاق الخاص والعام، وهو، بحكم التعريف، يعني الدخل القومي. وفي ظل الرأسمالية، تحظى الشركات الكبرى فقط بالقدرة على اقتراض المبالغ المالية الكبيرة التي يرغب المقرضون، ومعظمهم من الأثرياء الذين يملكون مدخرات ضخمة، بتسليفها. وهذا هو السبب في انخفاض سعر النقود بعد عام 2008، فقد توقف الطلب عليها، حيث قامت الشركات الكبرى بإلغاء الاستثمارات، حتى مع ازدياد عرض النقود (للشركات الكبرى)، وذلك استجابة للانعكاس الكارثي على الطلب على النقود الذي تسببت به سياسات التقشّف.

ينخفض سعر النقود - سعر الفائدة- عندما يكون معدل الطلب عليها أقل من الكمية المتاحة للإقراض، تماماً مثلما يحدث مع مخزون البطاطا الذي لا يرغب أحد في شرائه بالسعر السائد. ولكن هنا يكمن الاختلاف الحاسم: الانخفاض السريع في سعر البطاطا يعالج بسرعة أي مشكلة في العرض الزائد، لكن يحدث العكس عندما ينخفض سعر النقود بسرعة. فبدلاً من أن يشعر المستثمر أنه يستطيع الآن الاقتراض بسعر أرخص يقول لنفسه: «لا بد أن المصرف المركزي يعتقد أن الأمور تسوء ولذلك خفّض أسعار الفائدة؛ لن أستثمر حتى لو أعطوني أموالاً مجانية!». لذلك حتّى بعد أن خفّض محافظو المصارف المركزية سعر الرسمي للنقود بشكل حاد، لم يتعافَ الاستثمار، واستمر سعر النقود في الانخفاض، حتى وصل إلى المنطقة السلبية.

كان ذلك الوضع غريباً. الأسعار السلبية تكون منطقيّة عندما نتحدث عن «البضاعة السيئة» وليس الجيدة. إذ عندما يريد مصنع ما إزالة النفايات السامة، فإنه يعرضها للبيع بسعر سلبي. أي أن مديري المصنع يدفعون لطرف ما للتخلص منها. ولكن عندما تبدأ المصارف المركزية في التعامل مع الأموال مثلما تتعامل شركات تصنيع السيارات مع حمض الكبريت المستهلك، أو مثلما تتعامل محطات الطاقة النووية مع مياهها العادمة المشعة، فيظهر أن هناك خطب في مملكة الرأسمالية.

يأمل بعض المعلقين الآن أن تتخلص الأموال الغريبة من سمومها من خلال التضخّم وارتفاع أسعار الفائدة. ولكن التضخّم لا يخرج السمّ من النظام النقدي في الغرب. فبعد أكثر من عقد من الإدمان على الأموال المسمومة، لم تظهر أي طريقة للتخلّص من هذه السموم. فالتضخّم الحالي ليس نفس الوحش الذي واجهه الغرب في السبعينيات وأوائل الثمانينيات. فهذه المرة، أصبح يهدّد العمل ورأس المال والحكومات، بطرق لم تكن ممكنة قبل خمسين عاماً. في ذلك الوقت، كان العمّال منظّمون بما يكفي للمطالبة بزيادات في الأجور، وهو ما حال دون اندلاع أزمة كلفة المعيشة، ولم تعتمد الدول ولا الشركات الخاصة على الأموال المجانية للاستمرار. أما اليوم، فلا يوجد سعر فائدة مثالي يعيد التوازن بين الطلب على النقود والعرض النقدي، وفي الوقت عينه لا يؤدي إلى موجة هائلة من الإفلاس الخاص والعام. وهذا هو السعر طويل الأجل للمال المسموم.

وتواجه حكومة الولايات المتحدة المعضلة المستحيلة المتمثلة في كبح جماح التضخم على المستوى المحلي، وإدخال الشركات الأميركية، والعديد من الحكومات الصديقة، في أزمة ملاءة، ما يهدد أستقرار أميركا. والأمور أسوأ بكثير في منطقة اليورو، حيث رفض صانعو السياسة القيام بما أصبح واضحاً بمجرد فشل المصارف الأوروبية بعد عام 2008، وهو إنشاء مؤسّسة فيدرالية مناسبة: اتحاد مالي. وبدلاً من ذلك، سمحوا للمصرف المركزي الأوروبي بفعل «كل ما يلزم» لإنقاذ اليورو. فالمصرف المركزي الأوروبي يمكنه أن يحمي اليورو فقط من خلال تسميم أمواله. واليوم، يمتلك المصرف المركزي الأوروبي كميات هائلة من الديون الإيطالية، والإسبانية، والفرنسية، بل حتى اليونانية، التي لم يعد بإمكانه تبرير الاحتفاظ بها كوسيلة لتحقيق أهدافه لمعدّل التضخّم، ولا يمكنه التخلي عن هذه الديون من دون المخاطرة باليورو.

وأثناء التفكير في اللغز الذي لا يمكن حلّه والذي تواجهه أوروبا وأميركا، ربما تكون هذه لحظة جيدة للتفكير في السبب الأعمق وراء تسميم الأموال (وهو أمر يختلف عن خفض قيمتها بسبب التضخم). وكنقطة بداية جيدة لفهم الأمر يمكن استعارة فكرة «ألبرت أينشتاين» القائلة بأنه لا يمكننا فهم الضوء إلا إذا قبلنا أنه يتميّز بسلوكين مختلفين: سلوك الجسيمات وسلوك الأمواج.

والمال أيضاً له طبيعتان. ولا يمكن أبداً لطبيعته الأولى، وهي السلعة التي نتاجر بها مقابل سلع أخرى، أن تفسّر سبب حصول النقود على سعر سلبي. ولكن طبيعته الثانية يمكنها ذلك: فعلى غرار اللغة، يعكس المال علاقتنا ببعضنا البعض وبتقنياتنا. فهو يعكس كيف نحول المادة ونشكل العالم من حولنا؛ بل يحدّد «قدرتنا الفريدة» على القيام بالأشياء معاً، كمجموعة. وبمجرد التعرف على الطبيعة الثانية للمال، يصبح كل شيء أكثر منطقية.

لقد أدّت سياسة «الاشتراكية للمصرفيين والتقشف للاغلبية» إلى إحباط ديناميكية الرأسمالية، ما دفعها إلى حالة من الركود الكبير. فهي لم توظف الأموال المسمومة في خلق استثمارات جادة، أو وظائف جيدة، أو أي شيء قادر على إنعاش «الأرواح الحيوانية»، بحسب تعبير الاقتصادي جون مينارد كينز، التي لم يعد لها وجود في النظام الرأسمالي. والآن بعد أن أصبح شبح التضخم يلوح في الأفق، لا يمكن لأي سياسة نقدية تنقية الأموال، أو استعادة التوازن، أو توجيه الاستثمارات حيث تحتاجها البشرية.

* نُشر هذا المقال على موقع projectsyndicate.org في 21 أيلول 2022

مقال

نفق الركود والتضخّم

ورد كاسوحة

المأزق الذي تقبع فيه الرأسمالية منذ فترة، هو من النوع الذي لا يُناقَش سياسياً. فالمحظورات على النقاش عديدة، أهمّها الموقع المتعالي الذي تحظى به السياسات النقدية لدى كل الفاعلين السياسيين في الغرب، ولا سيّما في الولايات المتحدة. وهذا لا يصعّب على الهياكل التمثيلية هناك، مهمّة المساءَلة النقدية، بل على العكس، يجعل منها حائط الصدّ الذي يُضفي على الموقع المتعالي للمؤسّسات النقدية، شرعية إضافية. لا بل يمكن اعتبار ما تقوم به على هذا الصعيد، من الأسباب التي حالت دون تعميق الأزمة وانتقالها من المستوى الاقتصادي إلى المستوى السياسي الذي تعبّر عنه الديمقراطية التمثيلية على صعيد التمثيل المحدود حزبياً، إنما الواسع شعبياً.

هذه الصيغة التي حكمت الحياتين الحزبية والسياسية في الغرب، لأكثر من قرنين، نزَعَت الطابع السياسي عن استفحال الأزمة، اقتصادياً، وبالتالي أحالت الدورات المتكرّرة من الركود والتضخّم، إلى الخبراء، لكي يتعاملوا معها، خارج إطار السياسة، وبما تتيحه أو توفّره، الأدوات الاقتصادية فحسب، من حلول تقنية وإجرائية. الاستقلالية التي تحظى بها المصارف المركزية الكبرى هناك، والمنصوص عليها دستورياً حتى، دفعت بهذا الاتجاه أكثر، إلى حدود اعتبار ما تقوم به أثناء الأزمات، من رفعٍ لأسعار الفائدة أو خفضها، شأناً يخصّها، بذاتها.

الإجماع حول السياسة النقدية

الفصل على هذا النحو بين السياسي والاقتصادي، بدا كأنه تعزيز لنظرية آدم سميث عن آلية عمل السوق في النظام الرأسمالي، حيث الدولة لا تتدخّل أبداً، ولا سيّما في السياسة النقدية، وأن كل ما يحصل من صعود وهبوط هو بمثابة تصحيح تلقائي تقوم به السوق، لحماية التدفقّات الرأسمالية من أيّ تدخّل يحصل من خارجها. الأزمات الدورية، بحسب هذا المنطق، لا تظهر كأزمات، وإنما كآليات تصحيح مستمرّة، إن لم نقل، لا متناهية، إذ إن انعكاس الأزمة على الاقتصاد، يقتصر على ما تقوله المصارف المركزية وما تفعله. وحين تحصل أزمة كبرى، نتيجة الانسداد في قنوات المعالجة النقدية، وبالتالي تصبح الحاجة ماسّة إلى تدخل الدولة كما يحدث الآن، يُعدّ ذلك بمثابة استكمال لعمل السوق، وليس العكس. النقاش السياسي وحتى على المستوى الشعبي هناك، أثناء الأزمات، لا يطاول الأدوات النقدية إلا نادراً، لأنّ الحماية التي تتمتع بها هذه السياسات، على المستويين الدستوري والسياسي، أقوى من الحصانة الخاصّة بالسياسيين والمشرّعين. في أزمة عام 2008، لم تُطرَح أسئلة من أيّ نوع، على رئيس الاحتياطي الفيدرالي آنذاك، بن برنانكي، حتى حين أُستدعي للشهادة في الكونغرس، حول مقاربة البنك المركزي الأميركي لأزمة الرهون العقارية. الأموال التي رُصِدت حينها لإنقاذ المصارف المفلسة على حساب المواطنين الذين خسروا منازلهم وعقاراتهم، كانت بمثابة هندسة مالية للتدخّل، للحدّ من خسائر القطّاع المالي. انعدام المساءلة على أيّ مستوى، لهذا النوع من السياسات، هو من ضمن الإجماع السياسي المُتفق عليه بين الأحزاب هناك، وهو ما يضعها باستمرار، خارج إطار الصراعات حول السياسة الاقتصادية لهذا الحزب أو ذاك. نزع السياسة عن المقاربة النقدية بهذه الطريقة، ينزّهها إلى حدود كبيرة، فتصبح بمثابة حَكَم بين الأطراف المتنازعة اقتصادياً، أكثر منها طرفاً. وهذا يتعارض مع كونها بالفعل، الجهة التي تصوغ السياسة الاقتصادية لهذه الدولة الرأسمالية أو تلك، قبل أن تلحق بها الأحزاب، من على يمينها ويسارها.

قصور النقاش الاقتصادي السائد

هذا يجعل النقاش هناك حول السياسات الاقتصادية، ذا محدودية كبيرة، إلى درجة اقتصاره على مناقشة السياسة الضريبية أو أزمة التوظيف والبطالة... وهي مسائل أساسية في الاقتصاد، ولكنّ الخوض فيها من دون معاينة أَثَر السياسات النقدية عليها، يجعلها غير ذات جدوى، فعلياً. يشبه ذلك إلى حدٍّ كبير، تفسير التقلّبات التي تحصل في أسعار السلع والخدمات بمنطق العرض والطلب وحده، إذ تحصل ارتفاعات كبيرة فعلاً بالاعتماد على عامل القوّة الشرائية من عدمها، ولكن ليس حين يصل التضخّم إلى معدلات كبيرة تفوق الـ10% أو أكثر، إذ نصبح هنا، إزاء سياسات دولة وليس مجرّد تقلّبات عشوائية لهذا القطاع الاقتصادي أو ذاك.

في السياسة، يتحوّل الأمر إلى مبارزة، وأحياناً إلى صراع صفري، فمن دون معرفة الأُسُس التي تُصاغ انطلاقاً منها، السياسات النقدية لهذه الدولة الرأسمالية أو تلك، يستحيل إيصال أيّ نقاش في السياسات الاقتصادية الواجب اتباعها، إلى خواتيمه. حتى عندما أتى الرئيس السابق، دونالد ترامب، بأجندة مختلفة جذرياً، على الصعيد الاقتصادي، لجهة تشجيع الحمائية والحدّ من العولمة، لم يكن من بين طروحاته ما يَمسّ، أُسُس السياسة النقدية للبلاد، والتي كانت حتى ذلك الوقت، الجهة المسؤولة عن معالجة تبعات الأزمة في عام 2008. لم يطرح أحدٌ في ذلك الحين، لا من ضمن فريق ترامب ولا من مروحة خصومه في اليسار، مسؤولية هذه السياسة عن أزمة التضخّم، التي كانت قد بدأت في الولايات المتحدة وأوروبا، حتى قبل أزمة كورونا ومن بعدها الحرب في أوكرانيا. والحال أنّ الحجج التي ساقها ترامب في مواجهة خصومه الديمقراطيين، لتلميع صفحة عهده، في ما يخصّ معدّلات التوظيف المرتفعة، بدت خالية من الإشارة، إلى الفائض الكبير من السيولة الذي أُتيح لقطاعات الأعمال حينها، بفعل سياسات التيسير النقدي المتبعة منذ بداية عام 2018. معدلات النموّ المرتفعة حينها، لم تصل إلى هذا الحدّ، سواءً في أميركا أو في أوروبا، بالاعتماد فقط على سياسة خفض الضرائب أو حماية الرساميل التي أتى بها ترامب، بل لأنّ تداعيات أزمة عام 2008 كانت لا تزال مستمرّة، ومن ضمن شروط احتوائها، الاستمرار في ضخّ السيولة وسحبها، من جانب البنوك المركزية الكبرى هناك، بحيث تبقى سياسات التحكُّم بدورات التضخّم والركود المتعاقبة، تحت السيطرة. عدم فهم طبيعة هذه السياسة، يقود إلى اعتبار ما يحصل نتاجاً لسياسات الأحزاب، وحدها. وهو منظور للاقتصاد السياسي، لا يفصل فحسب بين السياسة الاقتصادية الخاصّة بالإنتاج والتجارة والاستثمار ونظيرتها النقدية المتعلّقة بإدارة السيولة وتوزيعها، بل لا يفهم، أيضاً، طريقة عمل الاثنتين معاً، إذ يتعذّر الفصل بينهما، ويستحيل تفسير الظواهر الاقتصادية، بما في ذلك الأزمات الدورية للرأسمالية، من دون الإدماج بين أدواتهما، في العمل.

جذور أزمة التضخّم

معرفة ذلك تتيح فهماً أفضل لتأثير التقلّبات النقدية على سياسات الإنتاج والتبادل التجاري، وحتى الاستهلاك. وبالتالي تضع بين يدَي المتابعين للشأن الاقتصادي، أدواتٍ تعينهم على رصد التحوّلات الخاصّة بالاقتصاد السياسي للرأسمالية، على نحو أكثر دقّة. ومن ضمن هذا الفهم، متابعة تطوّرات أزمةً التضخّم، التي بدأت تأخذ في كلّ مرحلة من المراحل التي أعقبت أزمة عام 2008، شكلاً مختلفاً. ففي حقبة أزمة دَيون منطقة اليورو، كانت معدّلات التضخّم منخفضة بفعل تشديد السياسة النقدية، ومعها الطلب على السلع والخدمات الذي بلغ أدنى مستوياته، مع أزمة الدين في اليونان، ما أدخَل أوروبا والعالم لاحقاً في حقبة من الركود، لم تخرج منها، إلا مع معاودة تيسير السياسة النقدية، بُعيد عام 2018. النموّ الكبير الذي شهدته الولايات المتحدة، ابتداءً من ذلك العام، يُعزى في جزء كبير منه إلى هذه السياسة، أكثر منه إلى نجاحات إدارة ترامب الاقتصادية، بحدّ ذاتها. ومنذ ذلك الحين، لم تتغيّر مقاربة المصارف المركزية الكبرى كثيراً، فقد أبقت لسنوات أربع تقريباً، على أسعار الفائدة منخفضة، دافعةً بذلك، التضخّم إلى الحدود التي تسمح باستمرار النموّ الاقتصادي، بوتيرة منتظمة، في الدول الرأسمالية المركزية.

> المزاوجة بين سياسة التيسير المعتادة وإقرار الرزم المليارية أخلّت بالتوازن القائم ليس فقط بين سياستي التيسير والتشديد بل أيضاً بين التضخّم والركود

كان يمكن لهذه السياسة أنّ تستمرّ، لولا أزمة انتشار الفيروس، مع أواخر عام 2019 انطلاقاً من الصين، قبل أن تنتقل لاحقاً إلى كلٍّ من أوروبا والولايات المتحدة، وتبدأ بالتالي، بالتأثير على سياسات النموّ المتبعة، منذ عام 2018. انهيار الطلب على قطاعات أساسية في الاقتصادات الرأسمالية الكبرى، مثل السياحة والخدمات والنقل، بفعل حظر التنقّل والسفر، دَفَع بالمصارف المركزية الكبرى إلى تعديل سياستها الخاصّة بالتيسير النقدي، من دون المساس بوجهتها الرئيسية. فبقيت أسعار الفائدة كما هي، عند حدود الصفر، ولكن مع إضافة رئيسية، تمثّلت في معدّلات الإنفاق الهائلة التي عُرفت لاحقاً، بعد إقرارها في كلٍّ من أوروبا والولايات المتحدة، بسياسة رزم التحفيز. الرزم التي أُقرَّت بمعدّلات مليارية، كانت تستهدف، خلافاً لأزمة عام 2008، حين أُنقذت المصارف فحسب، الحفاظ على خطوط الإنتاج الأساسية، ولا سيّما تلك التي انهارت بفعل شلّ حركة التنقّل والسفر. وهو ما تطلَّبَ إضافة بنودٍ على الإنفاق، تخصّ الطبقة العاملة نفسها، حتى لا يؤدّي تسريحها، أو صرفها من الوظائف بأعدادٍ كبيرة، إلى زيادة كلفة الإنتاج، حين تعود وتيرة النموّ إلى سابق عهدها، وتُستأنف العملية الإنتاجية. فصُرفت لها أموال، إما للعمل من المنازل، أو للبقاء في الوظائف، حتى من دون عمل أو إنتاج. وكانت هذه هي المرّة الأولى التي يجري التعامل فيها، مع الطبقة العاملة نقدياً، كأولوية، لا تقلّ بالنسبة إلى المصارف المركزية، عن القطاعات التي تستحوذ على اهتمامها عادةً، كالمصارف وشركات التأمين والتكنولوجيا... إتاحة السيولة بهذه الطريقة، وبهذا الكمّ، حتى للأفراد، جعلت الطلب على السلع والخدمات يصل إلى مستويات قياسية. وبالتالي شهدت معدّلات التضخّم، التي كانت قد بدأت بالارتفاع منذ عام 2018، منعطفاً كبيراً، سيكون من الصعب عكسه لاحقاً، كما كان يحصل من قبل، حين تبدأ مرحلة تجفيف السيولة المعتادة، عبر رفع أسعار الفائدة وتعميم سياسات التقشّف.

«تعطّل» أدوات السياسة النقدية

والحال أنّ المزاوجة بين سياسة التيسير المعتادة وإقرار الرزم المليارية، قد أخلّت بالتوازن القائم، ليس فقط بين سياستي التيسير والتشديد، بل أيضاً بين التضخّم والركود، بحيث لم يعد ممكناً الانتقال بين المرحلتين بيُسرٍ وسهولة، كما كان يحدث سابقاً. فكمّية الأموال الضخمة التي ضُخّت في الأسواق، من دون أن تكون مغطاة بسياسة إنتاج أو حتى تبادل، واضحة، أفضت إلى حصول التدخّل لاحقاً على نحو غير مسبوق. بمعنى، أنّ معدلات التضخّم الكبيرة في معظم الدول الرأسمالية التي حصلت فيها الأزمة، اقتضت من المصارف المركزية أن ترفع أسعار الفائدة بمعدّلات قياسية بدورها، وغير مسبوقة منذ عقود. وذلك، لكي يصبح ممكناً إعادة التضخّم إلى معدّلاته المعتادة، وبالتالي «خلق ركود» يسمح، لاحقاً، بمعاودة رسملة الاقتصاد، عبر المصارف، حين يبدأ الإقراض، مجدّداً، للشركات والأفراد، على نطاق واسع. لكنّ المعادلة حالياً تبدو ممتنعة، إذ تخشى أوساط الأعمال، وخصوصاً في وول ستريت، من استمرار المصارف المركزية، ولا سيّما الاحتياطي الفيدرالي الأميركي، في رفع أسعار الفائدة، وهو ما يجعل التباطؤ في الاقتصاد العالمي مُستداماً، ما يصعّب مهمّة السياسات النقدية المعتادة، في احتواء الركود المقبل.

كلّ ذلك، لا يشي بقُرب انتهاء الأزمة التي لم تبدأ، كما يُشاع، مع الحرب في أوكرانيا، ولا حتى مع أزمة كورونا، بقدر ما كانت نتاج إعادة هندسة السياسات النقدية في المرحلة التي أعقبت أزمة عام 2008. منذ ذلك الحين، يشهد العالم تدخّلاتٍ غير مسبوقة من المصارف المركزية الكبرى، لتصحيح ما تقول إنه اختلالات في التدفقّات الرأسمالية. وقد اختزل الاقتصاديّ اليوناني الماركسي، يانيس فاروفاكيس الأمر، في مقال نُشِر له أخيراً، بالقول إن أدوات المصارف المركزية الكبرى للتحكّم بالسيولة، الناجمة عن التدفقات الرأسمالية واختلالاتها الهيكليّة، لم تعد تعمل كما يجب، ولا سيّما بعد أزمة الرهون العقارية. وهذا يعني أنه، حتى مع المزاوجة بين سياسة أسعار الفائدة وإقرار رزم التحفيز، سيبقى التقلّب الشديد في الأسعار، ومعها الأرباح الرأسمالية، قائماً، لا بل ستتزايد حالة «عدم اليقين» مع تقلّص قدرة أسعار الفائدة على كبح التضخّم، وبالتالي سيصبح الوصول إلى الركود المطلوب متعذّراً، قياساً بالفترات الاعتيادية. وهو، على الأرجح، ما سيُدخِل النموّ الرأسمالي العالمي، الذي يعتاش على دورات الركود والتضخّم المتوالية، في نفق يصعب الخروج منه، قريباً.

(انجل بوليغان ـ المكسيك)